الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــة التجـــــــــــارة
ماجستير اقتصاديـــــات التنميـــــة

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية

دروس مستفادة

The Economic Developmental Experience of South Korea
Lessons Learned

إِعدَادُ البَاحِثِ

سعيد كامل فخري الدهشان

إِشرَافُ

الأستاذ الدُكتُور

محمد إبراهيم حسين مقداد

قُدِّمَ هَذا البحثُ استِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اقتصاديات التنمية بكلية التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

يناير/2017م – ربيع ثاني/1438هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية

دروس مستفادة

The Economic Developmental Experience of South Korea Lessons Learned

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I, the undersigned declare that this thesis entitled 'The Economic Developmental Experience of South Korea Lessons Learned' is entirely the author's own work and has not been taken from the work of others, except as cited and acknowledged within the text and that this thesis as a whole or any part thereof has not been provided by others to get an academic or research degree from any educational or other research institutions.

Student's name:	سعيد كامل الدهشان	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/36/ Ref:

التاريخ: 2017/02/22 Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **سعيد كامل فخري الدهشان** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة

The Economic Developmental Experience of South Korea Lessons Learned

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 25 جمادي الأولى 1438هـ، الموافق 2017/02/22م الساعة العاشرة والنصف صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد ابراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً داخلياً	.....
د. سالم سليمان درويش	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

[الإسراء: 89]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى بلورة رؤية واضحة يتم من خلالها التعرف على كيفية الاستفادة فلسطينياً من التجربة التنموية في كوريا الجنوبية. حيث تم استعراض جميع المرتكزات والمقومات والعناصر التي استندت إليها الحكومة الكورية الجنوبية لإنجاح التجربة الاقتصادية التنموية، وكيف لنا الاستفادة من هذه التجربة الرائدة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة مستنداً على ما كتبه الخبراء والمتخصصون والأكاديميون عن التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية.

ومن أهم النتائج التي توصّلت لها الدراسة: أنّ دولة كوريا الجنوبية بالرغم من افتقارها للموارد الاقتصادية وجغرافيتها الصعبة، وضراوة الحروب والتقسيم إلا أنّها استطاعت أن تنهض من جديد، وهذا لم يتحقق دونما توافر إرادة التنمية الحقيقية لدى الإنسان الكوري، وأنّ هناك عدة عوامل ساعدت التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على النجاح، وأنّ تعامل الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة بحنكة مع المراحل والفترات الزمنية من خلال قيامها بوضع الخطط الاقتصادية المناسبة، وتبني نظام اقتصاد السوق الحر والانفتاح على العالم الخارجي، والاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها، والحرص على إيجاد بيئة تشريعية وقانونية وتبني السياسات التي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتقديم رعاية ودعم شامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كان لهذه العوامل دور رئيسي في إنجاح التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية.

أم أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة: التركيز على العنصر البشري الذي يعتبر ثروة قومية مهمة جداً ومحرك رئيسي وفعّال للتنمية الاقتصادية ، وتخصيص مؤسسات تدريب مهنية وبكفاءة عالية تعمل على رفع مهاراتهم ومستوى إنتاجيتهم، وربط التعليم والتدريب بالتخطيط للاحتياجات من القوى العاملة، وتأسيس هيئة حكومية ترعى شؤون المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم اللازم لهذه المشاريع وتمكينها من خلال سن التشريعات والقوانين وتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة، وتعزيز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والاستفادة من التجربة الكورية الجنوبية في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study aimed to develop a clear vision through which Palestinians can benefit from the developmental experience of South Korea. The study outlined all the pillars, ingredients and elements that the South Korean government depended on for the success of its economic developmental experience, and how we the Palestinians, can make use of this pioneer experience.

In this study, the researcher used the analytical-descriptive approach relying on what was written by experts, specialists and academics on the economic developmental experience of South Korea.

Study most important findings: In spite of its lack of economic resources, the difficult geography, and the ferocity of wars and division, South Korea was able to rise again, and this has not been achieved without the availability of the will of real development among Korea people. There are several factors that have helped the South Korean economic developmental experience to succeed, including the tactful dealing of the successive South Korean governments with the time eras through setting up studied economic plans, building free market system, openness to the outside world, paying attention to human resources development, and legislating the laws and policies that encourage the attraction of foreign investment and provide comprehensive care and support for small and medium projects. These factors have had a major role in the success of the economic developmental experience of South Korea.

Study most important recommendations: The study recommended the necessity Focus on the human element, which is a very important national wealth and drive a major role for economic development, And the allocation of professional training institutions and high efficiency working to raise the level of skills and productivity ,And should be linked with the needs of manpower, a government agency sponsoring the affairs of small and medium enterprises should be established And provide the necessary support for these projects and enable them through the enactment of legislation and laws and provide credit facilities necessary, and opportunities for attracting foreign direct and indirect investments should be enhances, taking advantage of South Korea's experience in this field.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من جُرِّعَ الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب ،،،

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ،،،

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليُمَهّدَ لي طريق العلم ،،،

إلى القلب الكبير أمدّ الله بعمره وحفظه لنا ،،،

إلى ***والدي العزيز*** أهدي عملي

إلى من أرضعتني الحب والحنان ،،،

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء ،،،

إلى القلب الناصع بالبياض ،،،

إلى مهجة القلب ونبض الحياة ،،،

إلى ***والدتي الحبيبة*** تاج رأسي أهدي عملي

إلى الروح التي تسكن فؤادي ،،،

إلى أم أولادي ،،،

إلى نصفي الآخر ،،،

إلى ***زوجتي العزيزة*** أهدي عملي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة ،،،

إلى رياحين حياتي ***إخوتي*** وسندي في هذه الحياة أهدي عملي

إلى القناديل التي تنير طريقي في عتمة هذه الحياة ،،،

إلى الذين أحببتهم وأحبوني ،،،

إلى ***أصدقاء*** عملي ودراستي أهدي عملي

الباحث/ سعيد كامل الدهشان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكرٌ وتقديرٌ

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على أيديهم في خدمة الإسلام والمسلمين، إذ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف: "من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" رواه أحمد.

في البداية أشكر الله العلي القدير الذي مَنَّ عليَّ بإكمال دراستي العليا، فيا رب لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

وهنا أخص بجزيل الشكر والعرفان كل من أشعل شمعة في درب عملنا ...

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير لنا دربنا ...

إلى من علّمني لأكون نبراسًا يضيء للناس طريقهم إلى أساتذتي الكرام في كلية التجارة وقسم اقتصاديات التنمية أتوجه لهم بالشكر الجزيل فشكراً لكم يا تيجان الرؤوس ...

وأخصّ بالذكر هنا دكتورنا الفاضل الأستاذ الدكتور/ **محمد إبراهيم مقداد** مشرفي في رسالة الماجستير، والذي ما بخل علي بتوجيهاته البنّاءة وعطائه الدؤوب المتواصل أثناء إعدادي لهذه الرسالة فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أشكر أختي العزيزة أ.سماح الدهشان (أم أسامة)، على تكّرمها مشكورة بالتدقيق اللغوي لهذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلي الدكتور الفاضل علاء الدين الرفاتي، والدكتور الفاضل سالم درويش، اللّذان تشرفا بمناقشة رسالتي وتنقيحها وإثرائها فلهم مني كل الشكر والعرفان.

الباحث/ سعيد كامل الدهشان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

إقـــرار ..... أ

الآية القرآنية ..... ب

ملخص الدراسة ..... ج

Abstract ..... د

الإهداء ..... هـ

شكرٌ وتقديرٌ ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

قائمة الجداول ..... ك

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 المقدمة 2

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 فرضيات الدراسة 4

4.1 أهداف الدراسة 4

5.1 أهمية الدراسة 5

6.1 منهجية الدراسة 6

7.1 الدراسات السابقة 6

8.1 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة 14

9.1 التعقيب على الدراسات السابقة 14

10.1 الصعوبات التي واجهت الدراسة 15

الفصل الثاني:السمات العامة للتجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية 16

1.2 مقدمة 17

2.2 الجغرافيا الاقتصادية لكوريا الجنوبية 18

1.2.2 الموقع والمساحة والتضاريس 18

2.2.2 السكان والتركيبة العمرية 20

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

3.2.2 الموارد الطبيعية 20
4.2.2 الديانات والأعراق 21
3.2 الأهداف الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية خلال مسيرتها التنموية 22
4.2 عوامل نجاح التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية 24
1.4.2 العوامل الداخلية 24
2.4.2 العوامل الخارجية 25
5.2 مراحل تطّور الاقتصاد الكوري الجنوبي 27
6.2 استراتيجيات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 29
7.2 تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها كوريا الجنوبية 40
8.2 خاتمة الفصل 43
الفصل الثالث: اقتصاديات السوق الحـــر والدور الحكومي 45
1.3 المقدمة 46
2.3 مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه 47
1.2.3 مفهوم النمو الاقتصادي 47
2.2.3 أنواع النمو الاقتصادي 47
3.3 مفهوم اقتصاد السوق الحر 48
4.3 البرامج والسياسات والإجراءات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق الحر 48
5.3 دور الدولة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الحر 50
6.3 كوريا الجنوبية ونظام السوق المفتوح 51
1.6.3 اقتصاد السوق الحر وتشجيع الصادرات الكورية الجنوبية 52
1.1.6.3 سياسة إعطاء الأولوية للتصدير 52
2.1.6.3 النموذج الهرمي للتصنيع الموجه للتصدير 54
7.3 دور الحكومة الكورية الجنوبية في إنجاح التجربة الاقتصادية التنموية: 55
8.3 تقييم تجربة كوريا الجنوبية بالانتقال الى اقتصاد السوق الحر والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي 59
9.3 خاتمة الفصل 60

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: المورد البشري ودوره الفاعل في التجربة الاقتصادية التنموية 61

1.4 المقدمة 62

2.4 الإهتمام الحكومي في التنمية البشرية بكوريا الجنوبية 63

3.4 دور الموارد البشرية في كوريا الجنوبية بمجال التنمية الاقتصادية 64

4.4 إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 66

5.4 مساهمة العنصر البشري في إحداث التنمية الاقتصادي لكوريا الجنوبية 67

6.4 اهتمام الكوريين بالتعليم العام والجامعي 70

7.4 منظومة التعليم والتدريب في كوريا الجنوبية 71

1.7.4 النظام التربوي الكوري 71

2.7.4 نظام التدريب في كوريا الجنوبية 72

8.4 دور الإهتمام بالتعليم في تحقيق النهضة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية 74

9.4 كوريا الجنوبية والاقتصاد المعرفي 76

10.4 تقييم تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الموارد البشرية كرافد للتنمية الاقتصادية 78

11.4 خاتمة الفصل 79

الفصل الخامس: الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية 80

1.5 المقدمة 81

2.5 مفهوم الاستثمار الأجنبي 82

3.5 أنواع الاستثمار الأجنبي 82

1.3.5 الاستثمار الأجنبي المباشر 82

2.3.5 الاستثمار الأجنبي غير المباشر 83

3.3.5 الاستثمار الأجنبي غير التقليدي 84

4.5 دوافع الاستثمار الأجنبي 85

5.5 شروط الاستثمار الأجنبي 88

1.5.5 الشروط الأساسية لجذب الاستثمار 88

2.5.5 الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي 89

6.5 تاريخ الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية 90

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

7.5 واقع الاستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية عام 2015م 93
8.5 تأثير الاستثمارات الأجنبية على الإنتاجية في كوريا الجنوبية 94
9.5 تقييم تجربة كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية بالمقارنة مع فلسطين 94
10.5 خاتمة الفصل 95
الفصل السادس: المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الاقتصادية..... 96
1.6 المقدمة 97
2.6 مفهوم المشروع الصغير والمتوسط 98
3.6 أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة 100
4.6 مزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة 101
5.6 التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة 102
6.6 مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة كوريا الجنوبية 103
7.6 واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية 106
8.6 دور سياسات وبرامج الدعم المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية 109
1.8.6 دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة التكاملي مع المشاريع الثقيلة والكيميائية 109
2.8.6 الدور الحكومي في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة 110
9.6 تقييم التجربة الكورية في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة 112
10.6 خاتمة الفصل 112
الفصل السابع: النتائج والتوصيات 114
1.7 النتائج 115
2.7 التوصيات 117
المصادر والمراجع 119
أولاً: المراجع العربية 120
ثانياً: المراجع الأجنبية 126

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول (2.1): تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية 1971-1980م 34

جدول (2.2): تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية من عام 1980-1984م (القيمة بالمليار $)..... 36

جدول (2.3): تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية 1980-1999م 37

جدول (4.1): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الكوري القيمة (بالدولار الأمريكي $) 69

جدول (4.2): أثر التعليم على نمو الناتج القومي الإجمالي في كوريا الجنوبية 76

جدول (6.1): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كوريا **104**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصـل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

هناك العديد من الدول التي نهضت من الحروب التي أهلكتها ودمرت بينتها التحتية بفعل تكاثف الجهود بين الحكومات والمواطنين بالدرجة الأولى في ظل تبني خطط واستراتيجيات اقتصادية طَموحة، ومن هذه الدول كوريا الجنوبية فقد استطاعت تلك الدولة الصغيرة بالمقارنة بغيرها من الدول تحقيق ما يمكن تسميته «المعجزة الاقتصادية الكورية»، نظراً للفترة القصيرة التي استغرقتها عملية التحول من دولة نامية فقيرة إلى دولة صناعية متطورة، فقد تحول الاقتصاد الكوري من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متطور، يقوم على المعرفة التكنولوجية، وأعطت الحكومة الأولوية لتطوير الصناعات التحويلية، مما انعكس على الصادرات الكورية بالإيجاب بشكل كبير، وأسهم في نقل كوريا الجنوبية من إحدى أفقر دول العالم إلى أكثر قواها الصناعية الواعدة.

وما نطلق عليه اليوم المعجزة الكورية، ليس إلا تعبيراً عن مدى الجهد والإرادة التي قام بها هذا الشعب، فما حدث ليس عملاً خارقاً، ولكنه حصيلة جهد ومثابرة وصبر وإصرار لم يسبق له مثيل. هذا وقد اعتمدت كوريا الجنوبية على مبادراتها الذاتية الإصلاحية حين اتخذت قرارات استراتيجية كبرى تقوم على رفض الأمر الواقع الذي جعلها من أشد البلدان فقراً، حيث لم يزد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 87$ دولار أمريكي في عام 1962م (الصوص، 2006م) ، لكنها استطاعت تحقيق التنمية الاقتصادية بنجاح اعتماداً على اقتصاد السوق، كطريق للتنمية الاقتصادية، هذا القدر من النمو لم يكن ليتحقق بدون عمل شاق، ودؤوب، وعلاقات قوية ومتينة مع الدول الرأسمالية والانفتاح على الأسواق العالمية، فقد لعب التصدير (ولا يزال) دوراً محورياً في عملية التنمية الاقتصادية التي أحدثتها كوريا.

مرت تجربة كوريا الجنوبية التنموية بثلاث مراحل رئيسية هي المرحلة الأولى (1962-1980م)، وكانت فيها التنمية قائمة على التصنيع، فيما المرحلة الثانية (1981-1998م) ركزت التنمية على سياسة الكثافة في رأس المال، فيما المرحلة الثالثة (1999-2010م) فإن عملية التنمية قائمة على اقتصاد المعرفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما أسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية أيضًا تدخُّل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في اقتصاد السوق في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية وعدم الاعتماد على آليات السوق وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية ولم تكن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي والصناعي، إلا من حيث وضع السياسات العامة، والاستراتيجيات الكبرى، ووضع الخطط والمشاريع واعتماد الميزانيات ومتابعة مراحل التنفيذ.

وجاءت هذه الدراسة لتعزيز المعرفة العلمية والفهم العميق للتجربة الكورية الاقتصادية التنموية مما يساعد على تعزيز القدرات لحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وتمكين الاستفادة من هذه التجربة التنموية الرائدة التي أصبحت مثلاً يحتذى به بين دول العالم النامي التي ترنوا لتحقيق مستويات معقولة للتنمية، فكوريا الجنوبية كانت تعني منذ زمن ليس ببعيد بظروف وتحديات الحرب والانقسام التي تشبه إلى حد كبير التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في مسيرته التنموية، ولكن تجدر الإشارة هنا أن النموذج الكوري لا يمكن أن يتم تبنيه كنسخة طبق الأصل في فلسطين، بل لا بد من تكييفه بما يتلاءم وخصائص فلسطين الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية، فضلاً عن ظروف المحيط الإقليمي والدولي الذي تسعى فيه فلسطين لتحقيق أهدافها.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر كوريا الجنوبية من النماذج التنموية الرائدة عالمياً، حيث أصبحت محط أنظار الهيئات والمنظمات الدولية نتيجة ما حقَّقته من تقدم شامل وتنمية متوازنة ومتكاملة في جميع المجالات ومختلف الأصعدة، وذلك في مدة وجيزة، الأمر الذي جعله وصفة علاجية لكل الدول النامية (والتي منها فلسطين) التي تتوق للنهضة الاقتصادية، بل وأيضاً للدول المتقدمة التي تعيش حالة من الركود الاقتصادي وتريد الخروج منه. وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن السؤال الرئيسي التالي:

ما إمكانية الاستفادة فلسطينيًا من التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1 فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدارسة في التالي:

1. المعرفة والعلم والتعليم والاهتمام به، هو أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، من خلال تركيز كوريا الجنوبية على إعداد كادر بشري وفني مميز قادر على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث إن الاستثمار في الموارد البشرية الكورية الجنوبية كان له الدور البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. تبني كوريا الجنوبية لمنظومة اقتصاديات السوق الحر بالتوازي مع الدور المتوازن للدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال تبنيها لسياسات وخطط اقتصادية فاعلة كان له الدور الفاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية.
3. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مالياً وفنّياً كان له المردود الإيجابي في المساهمة بنجاح التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.
4. السياسات التي اتّبعتها كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية كان لها الدور البارز في نجاح التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.
5. التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية، يمكن الاعتماد عليها في المساهمة بتنمية الاقتصاد الفلسطيني، مع مراعاة خصوصية الوضع الفلسطيني والظروف المحيطة به، حيث إنه من غير المنطقي نقل التجربة الاقتصادية الكورية بحذافيرها، بل لا بد من تكييفها بما يتوافق مع خصوصية الحالة الفلسطينية والظروف السياسية والاقتصادية والاقليمية المحيطة.

4.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في استعراض التجربة الاقتصادية لكوريا الجنوبية للاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى التي تتمثل في التالي:

1. إستعراض السمات العامة التي إتصفت بها التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.
2. حصر المشاكل والتحديات والصعوبات التي واجهت الاقتصاد الكوري الجنوبي أثناء نهوضه صوب التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. توضيح دور اقتصاديات السوق الحر والانفتاح على العالم الخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية.
4. التعرف على دور الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة في إنجاح التجربة التنموية الاقتصادية.
5. بيان أهمية العنصر البشرية وارادة التنمية لدى الانسان الكوري الجنوبي في احداث النقلة التنمية لكوريا الجنوبية.
6. فهم الدّور الذي لعبته المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إنجاح التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.
7. بيان الدروس المستفادة والمستخلصة من التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.
8. إيضاح الآليات التي يمكن الاستناد إليها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من واقع الاستفادة من التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية.

5.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أصالتها حيث إنها:

1. تعتبر من الدراسات التي تتطرّق للتجربة التنموية الكورية الجنوبية بمختلف جوانبها وأبعادها الاقتصادية، والأولى من نوعها التي تتحدث عن سبل الاستفادة من هذه التجربة التنموية الآسيوية الرائدة فلسطينياً.
2. تثبت قدرة العالم الثالث على التقدم والتطور، الأمر الذي لم يعد حكراً على الدول المتقدمة، حيث استطاعت كوريا الجنوبية أن تنتقل في مدة زمنية وجيزة وبعد حرب وانقسام من مصافِ الدول النامية إلى مصافِ الدول المتقدمة، ولفلسطين العبرة في ذلك.
3. تبيان مقدار الاستفادة التي يمكن لفلسطين التأسّي بها من التجربة التنموية الإصلاحية لكوريا الجنوبية النوعية والتي حققّت نجاحاً باهراً.
4. تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تعتبر ضرورية ومفيدة لمسيرة التنمية الاقتصادية في فلسطين، ولفت انتباه الجهات الحكومية المعنيّة بشؤون الوضع الاقتصادي الفلسطيني لأهميتها.
5. إضافة جديدة إلى عالم المعرفة والبحث العلمي في فلسطين، والوطن العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.1 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج **الوصفي التحليلي** كونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولأنّه يناسب الظّاهرة موضوع الدراسة. وتم استخدام المصادر الثانوية في جمع المعلومات واشتملت على الكتب والتقارير والدوريات العلمية المتخصصة والمقالات والأبحاث المنشورة، ومواقع الإنترنت، وقد تم استخدام الجداول التوضيحية لتوضيح وشرح المؤشرات الاقتصادية.

7.1 الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- المنصوري، عبد الرحمن (2013): "**تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل**".

هدفت هذه الدراسة إلى: استعراض أهم عوامل النجاح في التجربة الكورية الجنوبية من العامل البشري والشركات العملاقة والبيروقراطيين والعوامل الخارجية التي أسهمت بنجاح هذه التجربة الرائدة، كما هدفت الدراسة إلى استعراض أهم التّحديات المستقبلية لهذه التجربة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

توصّلت الدراسة لعدّة نتائج، منها: من المؤكد أنه لا يمكن استنساخ تجارب الدول بحذافيرها، فالظروف التي تطورت فيها كوريا والموقع الجغرافي يجعل من التجربة الكورية تجربة فريدة وخاصة بالشعب الكوري. غير أن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس والعبر التي يمكن أن تكون مفيدة للدول العربية التي عجزت عن تحقيق نهضة شاملة بالرغم من توفر بعضها على موارد طبيعية ومالية ضخمة وتوجد في وضع أفضل من وضع كوريا بعد الحرب الكورية، بل كان بعضها في السابق يحتل مكانة أفضل من كوريا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مثل مصر والعراق وسوريا والسعودية، ويتلخص أهم الدروس في:

1. دور الدولة حيث لعبت الدولة دوراً كبيراً وإيجابياً في عملية التنمية الاقتصادية.
2. التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص.
3. البحث العلمي حيث أصدرت كوريا ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي.
4. الاستثمار في العامل البشري، مما يساهم في تحقيق التنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. استغلال الظروف الدولية حيث استغلت كوريا الجنوبية تحالفها مع الولايات المتحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- الجوراني، عدنان (2011): "**دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية لمدة (1965-2005)**".

هدفت الدراسة إلى: إبراز نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الكوري الجنوبي والخصائص المميزة لمسيرة التنمية والانتقادات التي وجهت إليها.

توصلت الدراسة لعدة نتائج، من بينها: أن عناصر القوة في الاقتصاد الكوري كانت عناصر حقيقية تم بناؤها بأساس قوي من خلال الاستفادة من الظروف المحلية والعالمية التي كانت سائدة أثناء مرحلة التطور والتنمية، كما أن الدور الكبير الذي لعبته وتلعبه الدولة من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية قد نجح في تهيئة بيئة صحية للاستثمار والنمو، وقد استطاع الاقتصاد الكوري استثمار المورد البشري بأفضل السبل باعتباره أهم مورد متوفر لديه، كما تبيّن أنّ النمر الكوري لم يكن حبراً على ورق كما أطلق عليه بعض الكتّاب إبّان الأزمة المالية الآسيوية، والدّليل على ذلك الأرقام الحقيقية التي عكست ذلك وكيف استطاع إرجاع قاطرة النمو إلى مسارها الطبيعي فما حدث للاقتصاد الكوري يمكننا أن نشبهه بقطار منطلق بسرعة كبيرة ثم تعرضت بعض عرباته للخروج عن السكة فتوقف إلى أن أصلح الخلل ثم عاود الانطلاق مرة أخرى، وفي هذا درس بليغ للدول النامية أن لا تستسلم للأزمات وأن تستثمرها لإيجاد سبل النجاح.

- سوه، جونجي (2011): "**دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال الى اقتصاد معرفي**".

هدفت الدراسة إلى: الاستفادة من التجربة الكورية للتحول للاقتصاد المعرفي وإيجاد أفضل السبل لنقل هذه الخبرات للمساهمة في الجهود الرامية لتحويل المملكة العربية السعودية إلى مجتمع معرفي.

وتمّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات من خلال مناقشات الجمهور الذين حضروا جلسة النقاش على هيئة الدروس المستفادة من التجربة الكورية على النحو التالي:

1. عندما وضعت كوريا رؤيتها "كوريا أكبر" للعام 2040م حيث أشركت طلاب المدارس الثانوية. وهذا مشابه لما تقوم به مجموعة الأغر من خلال تكوين "الحاوية الفكرية للشباب".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تطبيق النموذج الكوري الجنوبي المعني بإجبار الشركات السعودية إذا أرادت توقيع عقود تراخيص مع شركات عالمية أن ترسل العمالة السعودية للتعلم وللاستفادة من هذه الشركات العالمية في تبادل المعرفة وبناء القدرات الهندسية والمهنية للكفاءات السعودية.
3. تتبني الحكومة الكورية قرارات سليمة وقائمة على التحليل وتدقيق البيانات الموثقة لخط سير خطط العمل الاستراتيجية.
4. يكمن النجاح في منظومة الابتكار في المجالات التجارية والصناعية وليست في عملية التصنيع وحدَها.
6. إنشاء كيان يكون مسؤوليته تحويل المملكة العربية السعودية إلى اقتصاد ومجتمع معرفي، على غرار مجلس التخطيط الاقتصادي الكوري.
7. المراقبة عن كثب وتقييم تنفيذ الخطط الاستراتيجية بشكل منتظم.

- بن سانية، عبد الرحمن (2011): "**قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**".

وتهدف هذه الدراسة إلى: إجراء قراءة عامة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في دول آسيا مع الاقتصار – للضرورة – على ثلاث تجارب هي التجربة الماليزية، التجربة الكورية، والتجربة الصينية. حيث تطرقت هذه الدراسة إلى العوامل التي أدت إلى الانطلاق التنموي والنهضة في كوريا الجنوبية من الاهتمام بالتعليم ودور الاستثمار في الصناعات الموجهة إلى التصدير، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر واكتساب التكنولوجيا.

توصَلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: حاولت هذا الدراسة إعطاء إشارات لأهم العوامل التي ثبتت مساهمتها الكبيرة ميدانياً في إحداث انطلاق اقتصادي ناجح، حيث خلصت الدراسة إلى: أن أهم عوامل الانطلاق المشتركة بين التجارب الثلاث المدروسة، والموجودة في غيرها من التجارب ، ومنها:

1. التعليم ودوره البارز في إعداد اليد العاملة المؤهلة.
2. القيم النهضوية التي تشكل الدافع الكامن وراء نجاح أية خطة اقتصادية تنتهجها الدولة.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً والذي يعمل على جلب العملة الصعبة ونقل الخبرات والمهارات والتكنولوجيا.
4. المناخ الداخلي الملائم المتميز بالاستقرار، والإرادة السياسية القوية على تحقيق أهداف التنمية، والتفاف المجتمع حول هذه الأهداف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. العناصر المتعلقة بالتنمية البشرية باعتبار أن الإنسان هو محور أي عمل تنموي.
6. الإهتمام بالتصدير وتفعيل قطاع التجارة الخارجية بتحقيق الانفتاح على الخارج وتحرير التبادلات.
7. الإعانات الخارجية (كما في التجربة الكورية)، والتي تعتبر عاملاً مساعداً في عملية الانطلاق.

- الصوص، سمير (2006): "**المعجزة الاقتصادية على نهر ال(هان)**".

هدفت الدراسة إلى: استعراض تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية بجميع أبعادها، حيث استعرضت الدراسة أهم العوامل (الداخلية، والخارجية) التي أسهمت في إنجاح العملية التنموية في كوريا الجنوبية، كما بينت الدراسة الدور المحوري للدولة في العملية التنموية في كوريا الجنوبية، ووضحت الدراسة استراتيجيات التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية، كما وهدفت الدراسة إلى بيان دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الكورية، وبينت أهمية الموارد البشري ودوره الفاعل في العملية التنموية، واستعرضت الدراسة السياسات الزراعية وتنمية الريف في كوريا الجنوبية، وكيف استطاعت استراتيجية الترويج للصادرات من نقل كوريا من بلد تقليدي يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد صناعي رائد، وبينت الدراسة مواطن القوة والضعف في مسيرة التنمية الاقتصادية الكورية.

توصلت الدراسة للعديد من الدروس المستفادة التي يمكن الأخذ بها للنهوض بالدول النامية بعد استعراض التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، ومنها:

1. لعبت الدولة دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية، حيث مزجت الدولة الكورية بين السياسات التنموية وبين تخطيط الدولة المركزي ونظام السوق بشكل متوازن.
2. تبني الدولة لسياسة إحلال الواردات، ثم سياسة تشجيع الصناعات الموجه للتصدير، بسبب الحاجة الماسة للعملات الصعبة.
3. قدّمت الدولة كل أشكال العون والمساعدة، وكل التسهيلات اللازمة للصناعات الرائدة.
4. إعطاء القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية، وتعظيم مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية.
5. دعم الصناعات الاستراتيجية.
6. الجهد الجماعي وتصميم الشعب الكوري على التحرر الاقتصادي وعدم الاعتماد على الغير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لخضر، ديلمي (2006): "**الأقلمة والتنمية في جنوب شرق آسيا في اطار نموذج الإوز الطائر**".

هدفت هذه الدراسة إلى: تبيان دور عملية الأقلمة في هذه المنطقة بقيادة اليابان في النهوض باقتصاد المنطقة. وقسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، حيث يوضح المبحث الأول السمات المشتركة لبلدان المنطقة محل الدراسة، في حين يقدم المبحث الثاني الإطار النظري للعلاقات البينية بين بلدان جنوب شرق آسيا ضمن ما اصطلح على تسميته بنموذج الإوز الطائر. أما المبحث الثالث فيشتمل على النتائج الواقعية للآثار الكلية لعملية الأقلمة في هذه المنطقة. وأخيرًا تبين الخاتمة بعض الدلالات الأساسية لعملية الأقلمة.

توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: أن الدول الآسيوية وبخاصة المحيطة باليابان تقع في صلب التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الياباني في عصر العولمة. فبعد نجاح اليابان بتحقيق معجزاتها الاقتصادية انصرفت إلى مساعدة الدول الآسيوية المجاورة فقدمت لها مختلف أشكال الدعم الاقتصادي والمالي والتقني، فشجعتها على الانفتاح الاقتصادي وتحرير القطاع الخاص وبهذا نستنتج أن نجاح بلدان شرق آسيا لا يعود إلى السياسات الاقتصادية التي اتبعتها أو طبقتها تلك البلدان فقط وإنما أيضًا إلى الدور المركزي الذي لعبته الاستثمارات المالية والشركات دولية النشاط اليابانية كقاطرة لعملية التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا.

- الفلالي، عبد الحكيم (2005): "**كوريا الجنوبية نموذج لبلد حديث النمو؟**".

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على العوامل المفسرة لنجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من المقومات البشرية ودور العوامل السياسية والتنظيمية في النهضة لكوريا الجنوبية، وكما تطرقت الدراسة إلى أثر الإنتاج الصناعي على مكانة كوريا الجنوبية الاقتصادية اليوم، وكما هدفت هذه الدراسة للتعرف على مظاهر القوة التجارية في كوريا الجنوبية، وفي النهاية وضّحت الدراسة أهم المشاكل والتحديات التي تواجه كوريا الجنوبية في مسيرتها التنموية.

توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: أنه على الرغم من المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها كوريا الجنوبية كبلد نامي، فإن هذه الأخيرة تبقى نموذجاً لتجربة ناجحة في مجال التنمية الاقتصادية حيث استطاعت أن تحقّق نمواً اقتصادياً مهماً بفعل تضافر عدة عوامل (بشرية، تنظيمية، طبيعية، سياسية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد النبي، سعيد (2002): "**التجربة الكورية الجنوبية في التنمية**".

قام الباحث في هذه الدراسة بتقسيم البحث على ثلاثة مباحث. استعرض المبحث الأول الإنجازات التي حققتها هذه التجربة بوصفها تقدم مؤشرات على نجاحها. وتخصص المبحث الثاني في تبيان العوامل التي أسهمت في بناء تجربة كوريا الجنوبية في التنمية. أما المبحث الثالث فقد تناول أبرز التحديات التي تعرضت لها تلك التجربة والسبل التي انتهجتها كوريا الجنوبية لمواجهتها. وانتهت الدراسة بخاتمة تضمّنت معطيات هذه التجربة والمتمثلة بالدروس التي تم استخلاصها والاستفادة منها في مختلف دول العالم الأخرى.

توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: لعل من أبرز معطيات هذه التجربة والمتمثلة بالدروس التي يمكن استخلاصها بغية الاستفادة منها هي:

1. لقد توفرت لكوريا الجنوبية منذ بداية نهضتها عام 1962م وحتى اليوم القيادة الوطنية التي وعت إرادة التنمية وسعت إلى توفير مستلزماتها.
2. لقد أكدت التجربة الكورية الجنوبية في التنمية أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية وأداتها الرئيسة.
3. إن النجاح الذي حققته التنمية الكورية الجنوبية من خلال تبني قيادتها المنهج الرأسمالي في قيادة الاقتصاد وتدخل الدولة في التوجيه والدعم للمشروعات الخاصة والعامة على سواء منذ البداية واعتمادها أسلوب التخطيط.
4. أظهرت تجربة التنمية في كوريا الجنوبية أهمية البيئة الدولية في تحقيق التنمية، إذ إن إدارة كوريا الجنوبية لعلاقاتها مع دول العالم، وفي مختلف الاتجاهات، كان لها الدور الفعال.

- الموسوي، عبدالوهاب (1998): "**النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية**".

هدفت هذه الدراسة إلى: اختيار أقصر الطرق وبأقل التكاليف مع اختصار الزمن لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستقلة في البلدان النامية والبعد عن الطوباوية في خلق الاقتصاد والدخول إلى عالم المنافسة من خلال الوقوف على نموذج تنموي ناجح ومحاكاته وفقاً لما يتلاءم واقتصاد كل دولة مع تجاوز نقاط الضعف التي يحتويها النموذج الآسيوي مع إدراج برامج التطوير والسياسات التنموية المحلية التي تساعد على تحقيق الاستقلالية والنمو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصّلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: إنَّ بلدان جنوب شرق آسيا استطاعت عبر مسيرة ثلاث عقود من التنمية المتميزة أن تحقق درجات عالية من النمو الاقتصادي مما أهّلها أن تكون في مقدمة البلدان حديثة التصنيع، من خلال ما تقدم فإن الدعوة مشروعة للبلدان النامية للاقتداء بهذا النموذج التنموي المتميز الذي تمكّن من توظيف مزيج ناجح من السياسات الاقتصادية التدخلية للدولة إلى جانب اقتصاد السوق الحر، ويتعين على البلدان النامية ومنها الدول العربية أن تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية بالاعتماد على ما يتوفر لديها من إمكانيات وموارد محلية واستغلالها الاستغلال الأمثل وأن تعمل لتحقيق تنميتها الشاملة والمستقلة.

الدراسات الأجنبية:

- Collins, Susan (2013): **"Lessons For Development From The Experience In Asia: (Lessons From Korean Economic Growth)".**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم الدروس التنموية التي يمكن الاستفادة منها من التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، حيث تتطرقت الدراسة الى أهم الأسباب التي مكنت كوريا الجنوبية من الانطلاقة التنموية، وكيف يمكن للدول النامية (وخاصة الآسيوية منها)، الاستفادة والتأسّي من التجربة التنموية لكوريا الجنوبية.

توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري فهو مفتاح التنمية الاقتصادية في التجربة الكورية، فقد خلصت الدراسة إلى إن الاهتمام بالعنصر البشري والعمل على تطويره كان له بالغ الأثر في انجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، حيث أن الانسان الكوري كان –ولا يزال– هو أداة التنمية والنهضة، وفي نفس الوقت مبتغاها، كما أن الدراسة توصلت الى أن الحفاظ على مستويات مستقرة من الاستثمار الأجنبية لعبت دورًا مهمًا في تدفقات رأس المال اللازم في إحداث التنمية في التجربة الكورية.

- Marcus, Noland (2011): **"Korea's Growth Performance: Past and Future"**

هدفت هذه الدراسة إلى: بيان مدى أهمية التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، وبيان درجة النمو الاقتصادي السريع الذي حققته كوريا الجنوبية خلال فترة وجيزة نسبياً، وكذلك بيان أثر التدخلات الحكومية في الأداء الاقتصادي لكوريا الجنوبية وإلى أي مدى يتأثر الأداء التنموي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاستراتيجية التنموية التي تقودها الدولة، كما بينت هذه الدراسة إلى أي مدى يمكن تطبيق التجربة التنموية الكورية في أماكن أخرى، كما بينت الدراسة أثر التحديات التي تواجه البلد وكيف استطاعت كوريا الجنوبية أن تحافظ على أدائها التنموي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن قصة النجاح التي حققتها كوريا منذ النصف الثاني من القرن الماضي تعتبر نموذجاً للدول الأكثر فقراً في جميع أنحاء العالم، وكيف استطاعت كوريا أن تواجه التحديات المتمثلة في الخطر المحتمل من الجارة كوريا الشمالية والمشاكل الاقتصادية والتركيبة السكانية للبلاد، والوضع المالي على المدى الطويل، وغيرها من التحديات، بشكل متوازن مع حرصها على تحقيق معدلات تنمية متميزة.

- Kim, Kwan (1991): "**The Korean Miracle (1962-1980) Revisited: Myths and Realities In Strategy And Development**"

هدفت هذه الدراسة إلى: تقديم لمحة عامة عن سياسات كوريا والممارسات والصعوبات التي واجهتها في التنمية الصناعية خلال الفترة 1962–1981م، حيث كانت هذه الفترة في حالة تجديد اقتصادي سياسي تدخل ضمن إطار سياسة موجه نحو السوق، وتركز هذه الدراسة على التنمية خلال الفترة 1962–1981م، كما ناقشت النموذج الكوري للتنمية الصناعية الحديثة والخبرات الكورية خلال هذه الفترة، وتحدثت عن السياسات الكورية المطبقة في مجال التنمية الصناعية، وناقشت كذلك طرق وفعالية هذه السياسات.

توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: هناك عوامل تفسر النجاح في التجربة الكورية الجنوبية، حيث أن هناك مجموعة من استراتيجيات الصنيع التي صممت بعناية ونفذت على نحو فعّال. هناك مزيج من الظروف التاريخية والثقافية كانت مواتية للتنمية في كوريا، وهناك استراتيجيات للتنمية يمكن أن تكون إيجابية ويمكن الاستفادة منها بالنسبة للدول الصناعية الأخرى، ولا سيما بلدان أمريكا اللاتينية، ومنها:

1. تجسد التجربة الكورية عملية مستمرة من التفاعل بين الحكومة والسوق.
2. استمر دور الحكومة في توفير توجيهات للاقتصاد من خلال المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في الأنشطة الاقتصادية الأساسية وتنسيق أو توجيه القطاع الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. هناك بعض الدروس الهامة التعلم من التجربة الكورية، هي أنه قبل سياسة ترويج الصادرات كانت كوريا أولاً تتبع سياسة إحلال الواردات لتوفير البنية التحتية للصناعات من أجل توسيع الصادرات.
4. ضرورة الاستثمار برأس المال البشري.

8.1 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

قام الباحث بتثمين جهود مَن سبقوه حيث اشتق من دراساتهم، التالي:

1. فحوى ومضمون وتحديد مشكلة البحث.
2. تحديد الباحث لأهمية، وأهداف وتساؤلات الدراسة وبالتالي صياغة الفرضيات المناسبة للدراسة.
3. كما ساعدت الدراسات السابقة في التعرف على واقع التجربة التنموية لكوريا الجنوبية والأسباب الكامنة وراء نهضتها ونجاح تجربتها التنموية الرائدة.
4. ومن خلال الاطلاع وعرض وتحليل هذه الدراسات استطاع الباحث استخلاص العبر والدروس التي يمكن أن يستفاد منها للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

9.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

تبين للباحث أن الدراسة التي أعدها **تتشابه مع الدراسات السابقة في** أنها تتناول التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية من حيث أنها تتطرق إلى مراحل تطور الاقتصاد الكوري الجنوبي منذ بداية القرن العشرين، وكيف انتقلت كوريا الجنوبية من مصافَ الدول النامية الفقيرة إلى اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة المنفتح على العالم من خلال استخدام سياسات الإصلاح والانفتاح، وبيان أهم المقومات التي يرتكز عليها نجاح التجربة الاقتصادية لكوريا الجنوبية، كما أن الدارسة توضح أهمية العلاقات الكورية الدولية، وإبراز أهم التحديات والمشكلات التي تواجه مستقبل كوريا الاقتصادي التي كان لها تأثيرها على مسيرة النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية.

وتختلف الدراسة التي أعدها الباحث عن الدراسات السابقة في كونها لم تكتفِ بعرض التجربة التنموية لكوريا الجنوبية فقط كما في الدراسات السابقة، بل تطرق إلى سبل الاستفادة من هذه التجربة ونقل ما يناسب منها ويلائم المسيرة التنموية للاقتصاد الفلسطيني، من خلال عرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة من الدروس والعبر التي خلص إليها الباحث، والتي يمكن تسخيرها لخدمة الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، بحكم أن التجربة التنموية لكوريا الجنوبية أثبتت أن النهضة التنموية للدول النامية (والتي منها فلسطين) ممكنة الحصول إذا ما توفرت مجموعة من العوامل لتحقق المأمول، خاصة أن التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية مرّت بنفس الظروف والأوضاع التي تمر بها فلسطين اليوم، من حرب وانقسام وشح للموارد، إلا أنها استطاعت أن تنهض من جديد رغم كل الصعوبات، فجاءت هذه الدراسة لبيان أهمية إرادة التنمية لدى الانسان الكوري، وكيف أن شح الموارد الاقتصادية وظروف الحرب والانقسام لم تقف عائقًا أمام الإنسان الكوري الجنوبي، كما أن هذه الدراسة عرضت مجموعة من التوصيات المهمة التي توصل اليها الباحث، والتي يمكن الأخذ بها للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتطويره.

10.1 الصعوبات التي واجهت الدراسة:

يبقى أن نشير هنا إلى الصعوبات الكبيرة التي واجهت الباحث في مجال الحصول على المصادر والمراجع، حيث تفتقر المكتبات العامة الفلسطينية في قطاع غزة للكتب والمراجع التي تتناول الاقتصاد الكوري الجنوبي، وندرة المراجع الحديثة للدراسة بعد عام 2013م، كل هذا أدى إلى صعوبة الحصول على المعلومات وإطالة مدة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـل الثانـي

السمات العامة للتجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السمات العامة للتجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

1.2 مقدمة:

موقع وجغرافية كوريا الجنوبية كان لها الدور الفاعل في الإسراع بتحقيق النجاحات المترتبة على تبني خطط تنموية اقتصادية تنهض بالاقتصاد الكوري بعد سنوات طويلة من الحروب، فلا يمكن أن نفصل الجغرافية عن أي شيء فهي عنصر هام ومحوري في تحقيق العديد من الأمور. نجحت كوريا الجنوبية بالرغم من قلة مواردها الطبيعية وارتفاع أعداد سكانها من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لافتة للانتباه، فقد خرجت كوريا الجنوبية من احتلالين أمريكي ياباني من سنة 1919م إلي غاية سنة 1949م وصعدت من حضيض الدول الفقيرة لتدخل سنة 2004م إلى نادي "التريليون دولار لاقتصاديات العالم"[(1)] رغم موقعها الجغرافي الصعب الذي تغلب عليه الجبال وتركز أكثر من 90 بالمائة من موارد الطاقة والنفط بكوريا الشمالية بعد التقسيم بما يمكن تسميته المعجزة الاقتصادية على ضفاف نهر ال"هان" ، وأصبح هذا البلد الذي خرج من إرث استعماري ثقيل وحرب مدمرة أن يثبت للعالم أجمع أن هذه التجربة الرائدة عالميًا ممكنة الحدوث. حيث استطاعت كوريا الجنوبية بعد ثلاثين عاما من العمل المتواصل والدؤوب أن تصبح دولة متقدمة صناعيا تحتل مراتب عالمية متقدمة في الصناعات الحديثة.

---

(1) نادي التريليون دولار لاقتصاديات العالم: تصنيف غير رسمي للاقتصاديات الكبرى في العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي)، حيث إن الدولة تعتبر ضمن هذا التصنيف إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي) لها عن 1 تريليون $ أمريكي سنويًا، واعتبارًا من عام 2011م يضم التصنيف 15 دولة.

بسبب الأزمة المالية العالمية، خرجت كوريا الجنوبية من نادي التريليون $ مع انكماش ناتجها المحلي الإجمالي (الإسمي) إلى أقل من 1 تريليون $ في عام 2008م و 2009م على التوالي. عادت كوريا الجنوبية في عام 2011م الى نادي التريليون $ مرة أخرى، حيث عاد الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي) ليرتفع ويكسر حاجز التريليون $ أمريكي من جديد (صندوق النقد الدولي، www.imf.com).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرت كوريا الجنوبية في تجربتها الاقتصادية التنموية بثلاث مراحل رئيسية هي: المرحلة الأولي (1962 – 1980م)، وكانـــت فيها التنمية قائمة على التصنيع، فيما المرحلة الثانيـــة (1981 – 1998م) اعتمدت فيها التنمية على اقتصاد كثيف رأس المال، فيما المرحلة الثالثة (1999 – 2010م) شهدت تنمية قائمة على اقتصاد المعرفة، ولولا الـــدور المحوريّ والطَّموح للحكومـــة وإصرارهـــا على تحقيق تلك التنميـــة لما تحققت (اللحام، 2012م).

فالتجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية كانت تعتمد على مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي وُضعت من قبل "مجلس التخطيط الاقتصادي" الذي صاغ السياسات ووضع خطط وبرامج التنمية، وأشرف على تنفيذها، وقد تمثلت أبرز تلك السياسات في سياسة التوجه للداخل (Inward-looking policy) من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد، وسياسة إحلال الواردات، وخصوصاً الصناعات التي تمتاز كوريا فيها بميزة نسبية وتشجيع إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية، من خلال وضع خطط خمسية للتنمية الاقتصادية (اللحام، 2012م).

إن المعرفة العلمية والفهم العميق للتجربة الاقتصادية التنموية لكورية الجنوبية سيساعد على تعزيز القدرات لحل المشكلات الاقتصادية التي تعترض الاقتصاد الفلسطيني، فالناظر إلى الظروف والبيئة التي إنطلقت منها التجربة التنموية لكوريا الجنوبية يجد أنها مشابهة (إلى حد ما) للظروف والبيئة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني اليوم، مع ضرورة مراعاة الخصوصية الفلسطينية في التطبيق وعدم أخذ التجربة كقالب يتم تطبيقه بحذافيره، بل لا بد من تكييفه بما يتلائم مع ظروف فلسطين الاقتصادية والسياسية والاقليمية.

2.2 الجغرافيا الاقتصادية لكوريا الجنوبية:

1.2.2 الموقع والمساحة والتضاريس:

كوريا الجنوبية هي إحدى دول قارة آسيا وتقع في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية. وتجاورها من الشمال جارتها كوريا الشمالية، والصين من الغرب، واليابان من الشرق، ومضيق كوريا من الجنوب. وهي ذات طبيعة جبلية في الغالب. وهي محاطه بالمياه فتمتلك حدود 2,413 كم (1,499 ميل) مع ثلاثة بحار. غرباً مع البحر الأصفر وجنوباً مع بحر الصين الشرقي وشرقاً وليونغ – دو وصخور ليانكورت في بحر اليابان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبلغ المساحة الكلّية لكوريا الجنوبية 99,268 كيلومتر. أما من حيث التضاريس الطبيعية فإن كوريا الجنوبية بلاد جبلية، تغطي الجبال نسبة 70% من إجمالي مساحة البلاد. وتقع السهول في غرب وجنوب شرق كوريا، وتشكل مع الأنهار مساحة 30% من أراضي الدولة. ويمكن أن تقسم كوريا إلى ثلاث مناطق عامة: (Kim, 2012)

- منطقة شرقية من السلاسل الجبلية العالية، وسهول ساحلية ضيقة.
- منطقة غربية: من السهول الساحلية الواسعة.
- أحواض الأنهار، والتلال الحرجية.

تتميز كوريا الجنوبية بأربعة فصول مناخية في السنة ومناخها معتدل نسبياً، وبأربعة فصول هي الربيع والصيف والخريف والشتاء. أما الربيع والخريف فهما قصيران نسبياً. وفي الصيف، الجو حار ورطب وماطر. أما في الشتاء فإن الجو بارد وعاصف وتسقط الثلوج في معظم الأقاليم ما عدا تلك الواقعة في أقصى الجنوب.

وما يميز كوريا الجنوبية وجود عدد كبير من الأنهار والجداول التي تغذي أراضي شبه الجزيرة الكورية. ولعبت هذه الجداول المائية دوراً حيوياً في تشكيل أنماط معيشة الكوريين وبخاصة في تصنيع البلاد، ويجري في كوريـــــا الجنوبية نهران رئيسيان وهما نهر "ناكتنـــج Naktong" بمسافة 525 كيلو ونهر "هان Han" بمسافة 514 كيلو، وتتدفق الأنهار الرئيسية لكوريا الجنوبية عموماً من الشرق إلى الغرب، حيث تصب في البحر الأصفر، أو من الشمال إلى الجنوب، حيث تصب في مضيق كوريا. ويتدفق نهر الـ "هان Han" من المنطقة الشمالية الغربية، ويعبر سيؤول[1]، ويصب في البحر الأصفر، وهو بمثابة شريان الحياة للعاصمة الكورية الحديثة التي تتميز بالكثافة السكانية العالية كما تطوّرت وتخّلدت الممالك الكورية القديمة على ضفتيه. أما نهر "ناكتنـــج Naktong" فيجري من الشمال إلى الجنوب ويصب في مضيق كوريا في Pusan، وهو ميناء البلاد الرئيسي، وتوجد بالإضافة إليهما أنهار أخرى. وتتصف مناطق الأحواض الممتدة للأنهار بالكثافة السكانية العالية، والمناطق كثيفة الزراعة على مستوى البلاد (Kim, 2012).

(1) **مدينة سيئول Seoul:** تعتبر سيئول من أكبر المدن والعاصمة الوطنية، والمركز الرئيسي الصناعي التجاري والمالي والإداري، والمركز التعليمي والثقافي في كوريا الجنوبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.2 السكان والتركيبة العمرية:

يبلغ تعداد سكان كوريا الجنوبية نحو 51,541,582 نسمة حسب إحصائيات شهر يناير من عام 2016م (تقرير رسمي شهري،www.egov.go.kr). وحسب إحصائيات عام 2007م كانت التركيبة العمرية للسكان على النحو التالي: من يوم واحد حتى 14 سنة (18.3%)، من 15 حتى 64 سنة (72.1%)، من 65 سنة فأكثر (9.6%). وتبلغ نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة 1.11 ذكر/أنثى واحدة، ومتوسط الحياة المتوقع عنـــــد الولادة 74.65سنة، للذكور 70.97 ســـــنة، وللإناث 78.74 سنة (Lee, 2007).

هنا لا بد من الاشارة الى تحد كبير يواجه كوريا الجنوبية، فالمجتمع الكوري الجنوبي يتوجه بسرعة نحو ارتفاع عدد المسنّين، ليصبح ثاني أكبر مجتمع شائخ في العالم بعد اليابان بحلول 2050م، كما تدنّت نسبة الخصوبة في المجتمع الكوري الحنوبي إلى 1.23 مولود لكل امرأة لتكون واحدة من أقل النسب في العالم. ويطرح هذان العاملان تحدياً كبيراً يتمثل في تقلص حاد في نسبة السكان القادرين على العمل، وتراجع الإستهلاك المحلي مع ارتفاع نفقات الدولة لدعم المسنين وهذا يؤثر بدوره ويلقي بظلاله على الأبعاد التنموية الاقتصادية لكوريا الجنوبية (معهد شرق آسيا الكوري، www.eai.or.kr).

3.2.2 الموارد الطبيعية:

تشكل الجبال 80% من أراضي كوريا الجنوبية، وفقط 19% هي الصالحة للزراعة وبدون ثروات ومؤهلات طبيعية، على عكس كوريا الشمالية، فان كوريا الجنوبية فقيرة نسبيًا في الموارد المعدنية. ومن الموارد الرئيسية لكوريا الجنوبية، خامات الحديد، وجرافيت. وتتضمن المعادن الأخرى الزنك، تنجستن، الرصاص، النحاس، الذهب، فضة. ويتوفر حجر الكلس بشكل كبير. تمتلك كوريا موارد معدنية محدودة. وكان الناتج من الفحم الحجري، والذي يعتبر المورد المعدني الرئيسي في البلاد حوالي 3.2 مليون طن متري في عام 2006م. اما معدن الزنك فكان نحو 9,500 طن متري. الحديد 195 ألف طن والذهب 28 طن، وتستورد 80% من حاجياتها الطاقية والمعدنية. كما استخرجت كميات صغيرة من الجرافايت، الرصاص، التنجستن، الفضة، وكاولين (نوع من طين الفخار). أما الحجر الكلسي فهو هام جداً، حيث تستخدم كميات كبيرة منه في صناعة الاسمنت، وهي المادة الاساسية التي تستخدم في البناء (الصوص، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغم أن كوريا الجنوبية لا تمتلك موارد طبيعية، إلا أنها اعتمدت في نهضتها الاقتصادية على مقدراتها البشرية والدعم المالي غير المحدود التي قدم لها خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، لتبني وتؤسس بفضل ذلك أكبر الشركات الصناعية. وقد عانت هذه الدولة قبل انطلاقتها الاقتصادية من العديد من الحروب التي أرهقت كاهلها ودمرت بنيتها التحتية، وكان أول تلك الحروب الغزو الياباني الذي استمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي أدى إلى تقسيم كوريا إلى شمالية وجنوبية بسبب الاختلافات الأيديولوجية التي نتجت عن الحرب الباردة، ومن أسوأ تلك الحروب الحرب الكورية فقد كانت كارثة مفجعة لشبه الجزيرة الكورية بأكملها. لم يكن الأمر في الدمار المادي الذي خلفته الحرب فقط، بل أيضًا الدمار النفسي بسبب فصل العائلات عن بعضها البعض والمجازر، التي يستحيل قياسها ومعرفة أعدادها. فهي أحد جوانب الدمار النفسي الذي خلفته الحرب والمتمثل في اليأس وفقدان الثقة. وبعد توقيع اتفاق الهدنة بدأت حكومة جمهورية كوريا الجنوبية بإعادة بناء ما دمرته الحرب بمساعدة من الولايات المتحدة (Kim, 2012).

4.2.2 الديانات والأعراق:

المسيحية والبوذية هي الديانات الكبرى في كوريا الجنوبية، وتشكلان نسبة 41%، و15% على التوالي، بينما تشكل الكونفوشيسية[1] وباقي الديانات 11%، و33% على التوالي، وجميعهم يتكلمون اللغة الكورية ولهم عـــادات وتقاليد تميزهم عن غيرهم مـــن الشعوب (Lee, 2007).

وتعتبر كوريا الجنوبية من الدول التي تبيح حرية الأديان وتتماشى هذه السياسة مع نهج الدولة الديموقراطي، وللعلاقات الجيدة التي تقيمها كوريا مع الدول الإسلامية. حيث يسود التعايش السلمي بين كافة المِلل والأديان. هذا بالإضافة الى أن الكوريين معظمهم ينحدرون من مجموعة عرقية واحدة هذا شكّل نوعا من الألفة والتعاون والتفاهم بين أبناء كوريا الجنوبية وشكل حافزًا نحو النهوض والتنمية الشاملة.

([1]) الكونفوشيسية ليست ديناً بالمعنى الحصري، ولكن مجموعة قوانين أخلاقية تعتبر أساس التصرف الأدبي في المجتمع الكوري، وترفض الكونفوشيوسية في الأساس وجود الخوارق، ولكن مع مرور الوقت كرس الناس كونفوشيوس وأتباعه كآلهة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن اعتبار كوريا الجنوبية من البلدان الفتّية التي تتميز بأن الفئة العمرية الشابة فيها (15–46) سنة هي الأكبر في التركيبة السكانية، وهذا يعطي ميزة نسبية لكوريا الجنوبية حيث استطاعت كوريا أن تطوع القدرات والمهارات الشابة في مسيرتها التنموية التي جعلتها اليوم من الدول الصناعية المتقدمة. حيث استطاعوا كوريا الجنوبية أن يسخّروا ما لديهم من موارد قليلة وبجهود بشرية هائلة لتصبح كوريا الجنوبية أحد أهم الدول الصناعية المتقدمة، وأصبحت نموذجاً يحتذى لأي دولة نامية ترنو وتتوق إلى تحقيق النهوض والتنمية الاقتصادية. إن الواقع الكوري الجنوبي يتشابه مع واقع العديد من الدول وإن اختلفت نسبياً عنها مثل فلسطين مما يستوجب الاستفادة من التجربة الاقتصادية التنموية الرائدة.

3.2 الأهداف الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية خلال مسيرتها التنموية:

كانت كوريا الجنوبية حين تأسيسها واحدة من أفقر دول العالم، حيث لم يكن دخل الفرد فيها يتعدى 80 دولاراً في السنة (Pirie, 2008)، وكانت تعاني من دمار اقتصادي وفوضى سياسية عارمة، وبعد تقسيم شبه الجزيرة الكورية ساءت الحالة الاقتصادية أكثر. وجاءت الحرب الكورية الكورية خلال السنوات 1950–1953م، لتلحق دماراً واسعاً شمل كل القطاعات بالجنوب وقُدرت الأضرار الناجمة عن الحرب بحوالي 69 مليار دولار أي ما يعادل خمس أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية في ذلك الوقت، فقد دمرت الحرب رُبع البنية التحتية لدولة كوريا الجنوبية، ودمرت 40% من الوحدات السكنية تدميراً كاملاً، كما أتت على 46.9% من شبكة السكة الحديدية و500 كيلومتر من الطرق والقناطر ودمرت 80% من محطات توليد الكهرباء (Chung, 2007). بالإضافة إلى ذلك ألحقت دماراً واسعاً بالبنية التحتية، حيث دمرت 68% من مجموع المصانع وتراجع الإنتاج الصناعي بحوالي 75%، كما تراجع إنتاج الأرز بـ 65% (Chung, 2007)، وخلّفت الحرب أيضاً خسائر بشرية كبيرة قُدرت بحوالي 1.3 مليون كوري جنوبي، من بينهم حوالي 400.000 قتيل. ومع انتهاء الحرب، تراجع دخل الفرد إلى حوالي 50 دولار سنوياً، وأصبحت كوريا الجنوبية تعيش على المساعدات الخارجية والهِبات والإعانات والقروض بشكل كامل، ودخلت الدولة في مرحلة من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية وأصبحت مقدرات الدولة في انحدار وليس هناك معالم وأفق للمستقبل (Bruce, 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن وبالنظر إلى الواقع المأساوي السابق إلا أن هذه الدولة سارعت في النهوض من جديد حيث حققت كوريا الجنوبية نمواً اقتصادياً متسارعاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين ما سمح لها بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فقد استطاعت منذ سبعينيات القرن الماضي بناء اقتصادها وصناعتها بفعل تضافر الجهود وحرص الحكومات الكورية المتعاقبة على النهوض بالاقتصاد الكوري الجنوبي وسنّ القوانين والتشريعات التي تنهض بكافة القطاعات الاقتصادية الكورية، وذلك بعد عقود من الاستعمار الياباني وسنوات من حرب مدمرة مع جارتها الشمالية. وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة اقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لتسطّر بذلك واحدة من أنجح قصص التنمية الاقتصادية الشمولية في عصرنا الحديث.

لقد سعت كوريا الجنوبية لتسخير إمكانياتها المتاحة لتحقيق هدفين رئيسيين يمكن إجمالهما بالتالي: (نصار، 2012م)

- **الهدف الأول:** محاولة منع انخفاض الاستهلاك الوطني باستخدام سياسة إحلال الواردات وإنتاج السلع الاستهلاكية محلياً، والأخذ بنظام حمائي معقّد عن طريق تعدد أسعار الصرف وفرض ضرائب عالية وقيود على الواردات.
- **الهدف الثاني:** الحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل والمساعدات الخارجية من أجل إعادة بناء الصناعات والبنية التحتية التي دمرتها الحرب.

لقد حرصت الحكومات الكورية المتعاقبة على تنفيذ تنمية اقتصادية منذ عام 1962م. وفي أقل من ثلاثة عقود، استطاعت كوريا تحقيق "المعجزة الاقتصادية على نهر الـ هان"، وما تبعها من خطوات شاقة كانت بمثابة نقطة تحول في التاريخ الكوري الحديث (زكي، 2000م).

حيث استطاعت كوريا الجنوبية أن تستفيد من (الميزة النسبية للتخلف) التي كانت تعاني منها بعد الحرب وتبدأ في التنمية الاقتصادية من حيث انتهى الآخرون، وهي بذلك توفر الوقت والمال والجهد، من خلال الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وإنجازاتها العلمية والتقنية، وباتباعها نفس الخطوات التي اتخذتها هذه الدول في المسار الصحيح. كما أن الدول النامية، وبسبب قفزها عدة خطوات في مسار التنمية الاقتصادية، فإنها تحقق نموًا اقتصاديًا مكثّفًا، وتنمو بشكل أسرع من الدول الرائدة (اللحام، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد واجهت التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية العديد من الإشكاليات والصعاب حسب كل مرحلة زمنية في هذه التجربة والتي كان لها طابع خاص يميزها. فعندما دمّرت فيه منشآتها وتجهيزها لم تيأس لكن عمالها بقوا وبقيت معهم خبراتهم الإنتاجية ومهاراتهم الإدارية والفنية. فالتعليم والتدريب رافد أساس من روافد التنمية. فالتركيز على التعليم والتدريب بجميع أشكاله وصوره محرك أساس للتنمية المستدامة ودافع قوي لتحقيقها شريطة مراعاة نوعية التعليم ليشمل على وجه الخصوص التعليم الفني والتقني والتطبيقي لا النظري فقط.

4.2 عوامل نجاح التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية:

وتعود أسباب نجاح التجربة التنموية في كوريـــا الجنوبية إلى العوامل التاليـة:

1.4.2 العوامل الداخلية:

حيث تشترك هذه العوامل بمجموعة من الخصائص تعود إلى التالي: (جواد، 2008م)

1. **الوفرة النسبية في عنصر العمل،** فبالنسبة لهذا العنصر وعندما بدأت التجربة التنموية الكورية في الخمسينيات من القرن الماضي كانت هناك نسبة مرتفعة من البطالة، وقلة في فرص العمل ساهم بها الركود الاقتصادي في تلك الفترة، فلجأت الحكومة إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمل وذات الأجر المنخفض واتخذت مجموعة من الإجراءات، منها:
   أ. توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة.
   ب. حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.
   ج. تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتحاشي الوقوع في التضخم من أجل المحافظة على معدل الأجر الحقيقي.
   د. عدم وجود قوانين للحد الأدنى من الأجور والتساهل في تطبيق ساعات العمل.

   وقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى انخفاض متوسط أجر العامل مقارنة مع باقي دول العالم وبالتالي فإن تكاليف المنتجات الصناعية كانت منخفضة جداً.

2. **السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومات الكورية المتعاقبة:** لقد مزجت السياسات التنموية الكورية بين تخطيط الدولة المركزي ونظام السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. **المشاركة الشعبية:** من العوامل التي ساهمت في النجاح الصناعي في كوريا أن الخطط الصناعية الحكومية تلقى مساندة من القطاع الخاص وتجاوباً من الشعب بمختلف فئاته.
4. **التكتلات الصناعية:** عملت الحكومة الكورية في مطلع الستينيات على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمى الـ "Chaebol" وذلك كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية. وهي مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على صناعات معينة، بحيث تحتكر تلك الصناعة.(الجوراني، 2011م)

2.4.2 العوامل الخارجية:

تتثمل في دعم المعسكر الغربي للاقتصاد الكوري الجنوبي خلال حقبة الحرب الباردة، خاصة في عقدي الستينيات والسبعينيات، وذلك لكون كوريا الجنوبية كانت في قلب التحالف الغربي الأميركي ضد التحالف الشرقي الشيوعي – الصين وروسيا وكوريا الشمالية. ولا توجد أرقام أو إحصائيات دقيقة حول مجموع الدعم المالي الغربي لها. لكن مما لا شك فيه أن الدعم الأمريكي كان محورياً في نجاح تجربة كوريا الجنوبية التنموية، حيث وفَّر هذا الدعم الانطلاقة الأولى للاقتصاد الكوري، ومكّن البلد من النهوض والوصول لاحقاً إلى درجة الاعتماد على النفس. وتمثلت هذه العوامل في النقاط التالية: (زكي، 2000م)

1. **المساعدات:** وتمثلت في برنامج المساعدات الأمريكية بعد تحرير كوريا من الاحتلال الياباني. وكانت هذه المساعدات اقتصادية وفنية من خلال تدريب العمال الكوريين، ومساعدة في صورة استيعاب التقنيات والمعارف التكنولوجية، والمعونات على شكل فائض السلع الغذائية الأمريكية. وبلغ مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة بين 1947م حتى 1976م قرابة 12.6 مليار دولار، وبلغ حجم المنح الاقتصادية والقروض 6 مليارات دولار، وهو ما يقارب مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل الدول الإفريقية (6.89 مليار دولار) خلال هذه الفترة (Pirie, 2008). كما فتحت الولايات المتحدة أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينيات القرن الماضي، حيث استقبلت السوق الأميركية 41.7% من مجموع الصادرات الكورية سنة 1970 وحوالي 35% خلال الثمانينيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **الاستفادة من الإنفاق العسكري الأمريكي:** استفادت كوريا الجنوبية في الفترة من عام 1953–1963م من الإنفاق العسكري الأمريكي، والذي تمثل في نفقات أفراد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية، ومبيعات الكهرباء والمياه وخدمات النقل والمواصلات إلى القوات الأمريكية المتواجدة في البلاد.
3. **الدور السياسي الخارجي في الدعم والذي تمثل في التالي:**

أ. منح تفضيلات تجارية خاصة لكوريا الجنوبية بمقتضى نظام التوريدات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب فيتنام.

ب. زيادة الحصص الاستيرادية الممنوحة من جانب الولايات المتحدة، ولا سيما في مجال المنسوجات الكورية.

ج. غض الطرف عن كوريا الجنوبية في حال انتهاكها للقواعد المنظمة للتجارة الخارجية الأمريكية.

د. الاستثمار الأجنبي: أسهمت أمريكا خلال الفترة من عام 1962–1968م بحوالي 82% من رؤوس الأموال المستثمرة في كوريا الجنوبية، وفي الفترة من 1969–1974م انخفضت نسبة المساهمة الأمريكية إلى 21%، بينما ارتفعت نسبة مساهمة الدول الأخرى وخاصة اليابان حيث ارتفعت المساهمة اليابانية إلى أكثر من 62%. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تصدّر لها كوريا الجنوبية.

4. **الدور الياباني في دفع عجلة الصناعة الكورية:**

يمكن القول أن الاستعمار كما تراه كل الدول المستَعمرة هو عقيم لا جدوى اقتصادية له، ولكن الناظر إلى التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية يرى أن اليابان التي حكمت كوريا كمستعمرة من عام 1910–1945م كان لها مساهمة فاعلة في مسيرة كوريا الجنوبية الاقتصادية التنموية، وقد تمثل الدور الياباني فيما يلي:

أ. بعد إلحاق كوريا باليابان في عام 1910م دفعت اليابان كوريا الجنوبية باتجاه النظام الرأسمالي. وأقامت بنية تحتية شاملة من الطرق، وسكك حديد، والموانئ، ومحطات الطاقة الكهربائية، وأقامت المدارس ومراكز التعليم الأكاديمي والمهني، التي سهّلت تحديث اقتصاد كوريا الجنوبية ،وكان لسيطرة اليابان على عملية التحديث دورها في إيجاد صناعات ثقيلة مختلفة، مثل – الحديد والصلب، الصناعات الكيماوية، ومحطات الطاقة الكهرومائية – عبر شبه الجزيرة الكورية، وبشكل رئيسي في شمالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. المساعدة في تعبئة الموارد للتنمية الاقتصادية وتوفير روّاد الأعمال للمشاريع الجديدة. وابتدأ النمو الاقتصادي الاستعماري من خلال الجهود الحكومية القوية لتوسيع البنية التحتية الاقتصادية، لزيادة الاستثمار في الرأسمال البشري من خلال الصحة والتعليم، ولرفع معدل الإنتاجية.

ج. لقد مثلت اليابان دور قاطرة النمو في كوريا الجنوبية وبقية دول جنوب شرق آسيا، حيث شكل التعاون فيما بينها أساساً للنهضة التنموية. وكان للاستثمارات اليابانية قدر كبير في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د. الاستثمارات اليابانية عملت على توطين التقنية، وتسريع عملية استيعابها في كوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا، وذلك بخلاف الاستثمارات الغربية التي تستهدف تعظيم الأرباح فقط دون توخي تحقيق منافع للدول المضيفة بذات القدر.

هـ. حيازة التصنيف الأكبر في التجارة الخارجية، حيث أن المنشآت اليابانية المستثمرة في كوريا الجنوبية بلغت نحو 55% من صادرات المنشآت الأجنبية حتى نهاية 1974م، بينما صدرت المنشآت الفرعية الأجنبية نسبة 34% فقط، وهبطت هذه النسبة الى 30% عام 1975م، وإن ظلت صاحبة أعلى نسبة بالمقارنة مع الدول الأخرى، تليها اليابان.

و. المساعدات الاقتصادية والفنية من اليابان، كان أوّلها مساعدات مالية بقيمة 800 مليون دولار تلقتها كوريا مباشرة بعد تطبيع علاقاتها مع اليابان عام 1965م.

ز. توظيف التجربة التاريخية: فقد تعلمت كوريا من اليابانيين الذين استعمروها لمدة 35 عاماً (1910-1945م)، واستفادت من التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية، حيث أنها اتبعت النهج الياباني في التنمية الاقتصادية.

5.2 مراحل تطوّر الاقتصاد الكوري الجنوبي:

مرّ الاقتصاد الكوري الجنوبي خلال المسيرة التنموية منذ صياغة أول خطة اقتصاديـــــة عام 1962م، وحتى عام 2005م. بعدة مراحل أبرزها: (الصوص، 2006م)

1. الدور الكبير الذي لعبه القطاع الصناعي في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي لكوريا.
2. التحول من التركيز على الصناعات كثيفة العمل، ذات القيمة المضافة المتدنية (مثل صناعة الألبسة والمنسوجات، الجلود والأحذية، المواد الغذائية، التبغ والمشروبات)، إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركيز على الصناعات الثقيلة والكيماوية كثيفة رأس المال وذات القيمة المضافة العالية، ومن ثم التركيز على صناعة التقنيات العالية.

3. كان التصدير محرك النمو الرئيسي للاقتصاد الكوري والناتج القومي الإجمالي. فقد ساهمت الصادرات في تحقيق 37% من قيمة الناتج القومي الإجمالي عام 2004م، وبمعدل سنوي 25.4% للفترة الزمنية من عام 1965- 2004م.
4. استطاعت كوريا تحقيق أول فائض في الميزان التجاري عام 1986م وبقيمة 4.2 مليار دولار. وبحلول عام 1988م كان الفائض في الميزان التجاري قد وصل إلى 11.4 مليار دولار أمريكي، و29.75 مليار دولار في عام 2004م.
5. التغير في هيكل الصناعة الكورية والتركيبة السلعية للصادرات، فقد ارتفع الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والمنتجات الكيماوية في الصادرات الكلية إلى 83% عام 2004م، مقابل 15.7% للصناعات الخفيفة، و1.3% للصناعات الغذائية والمواد الخام.
6. نتيجة للتغيرات التي حدثت في هيكل الاقتصاد الوطني، تغيرت بالمقابل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي 28%، والخدمات 68%، والزراعة 4% وذلك في عام 1999م، مقابل 19%، و38%، و43% على التوالي عام 1967م. أما في عام 2004م فقد كانت مساهمات القطاعات الاقتصادية كالآتي: الصناعة 20%، والخدمات 77%، والزراعة 3%، حيث زادت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيماوية في هيكل الصناعة التحويلية حيث بلغت مساهمة مخرجات هذه الصناعات نسبة 77% من إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية عام 1999م، مقارنة مع 33% عام 1970م. وانخفض بالمقابل الوزن النسبي للصناعات الخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية من 67% عام 1970م، إلى 23% عام 1999م
7. الزيادة المستمرة في اعتماد كوريا الجنوبية على التجارة الخارجية، حيث وصلت نسبة الاعتماد إلى 54.6% في المتوسط خلال الفترة من 1965- 2004م. وقد ارتفعت نسبة الاعتماد من 21% عام 1965م إلى 71.2% عام 2004م، فقد تطوّرت الصادرات بمعدل 40% سنوياً، حيث قفزت من 1 مليار دولار أمريكي عام 1970م إلى 254 مليار دولار عام 2004م. وبزيادة الصادرات زادت أيضاً الواردات ووصلت قيمتها إلى 224 مليار دولار عام 2004م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. ازدياد أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكوري. ففي عام 2004م وصلت مساهمة هذه المشاريع في التوظيف والقيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية إلى 76.9%، و52.8% على التوالي.هذا وقد بلغ معدل مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات الكورية للأعوام من 1990-2004م نحو 39.7% سنوياً. وكقيمة مطلقة، بلغت صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 90.385 مليار دولار أمريكي عام 2004م.

الواضح أنّه بالرغم من كون كوريا الجنوبية لا تملك الموارد الطبيعية كغيرها من الدول، إلّا أنّها امتلكت الإرادة والحكومات الوطنية الحريصة على تحقيق النهضة والتنمية، فاستطاعت تلك الدولة الصغيرة بسكانها بالمقارنة مع دول أخرى وبالرغم من الحرب أن تحقق معجزة اقتصادية خلال جيل واحد وفي زمن قياسي – وهو 26 عاماً فقط، لقد أصرّت كوريا الجنوبية على أن تحوّل نفسها من واحدة من أفقر دول العالم إلى قوة اقتصادية كبرى.

6.2 استراتيجيات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

اعتمدت التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على استراتيجيات اقتصادية طَموحة ، تتمثل بالتالي:

1. إعادة هيكلة الاقتصاد الكوري الجنوبي وسياسة إحـــــلال الواردات (1953-1965م): (Mesquita and Downs, 2005)

تبنّت كوريا الجنوبية نظام الحماية واستراتيجية دعم صناعات إحلال الواردات، وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز كوريا بميزة نسبية فيها، مثل صناعة الملابس، والنسيج، وصناعة الأحذية والجلود، والصناعات الغذائية، والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة الأساسية كالإسمنت والأسمدة، وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة العاطلة عن العمل. وخلال هذه الفترة بقيت الصادرات قليلة، لا تتجاوز نسبتها 3.3% من الناتج القومي الإجمالي (GNP)، وكانت أغلب السلع المصدرة سلع أولية، مثل المنتجات الزراعية والسمكية، والخامات المعدنية. وخلال هذه الفترة تلقت كوريا مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأمم المتحدة.

وتم خلال هذه الفترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية (1962-1966م) والتي كان هدفها بناء الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستدام. وبانتهاج سياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحلال الواردات شجعت الحكومة إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية، مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الأسمنت، صناعة البتروكيماويات، وتكرير البترول، وقامت بتوجيه الاستثمارات نحو هذه الصناعات، وتوفير الحوافز المناسبة لدفع الشركات للاستثمار في هذه الصناعات، إيماناً من الدولة أن هذه الصناعات تعمل على نشوء الترابطات الأمامية والخلفية داخل القطاع الصناعي، وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ومن أبرز السياسات التي اتبعتها كوريا خلال هذه الفترة ما يلي:

أ. تنظيم الأسواق المالية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية بأسعار فائدة متدنية على القروض المتوسطة وطويلة الأجل في القطاع الخاص.
ب. الاحتفاظ بسعر الصرف الرسمي للعملة الكورية عند مستوى عالي "اصطناعيًا".
ج. اتباع سعر صرف متعدد للعملة الكورية بحيث يكافئ المصدرين، ويعاقب المستوردين.
د. اتخاذ إجراءات حمائية للصناعات المحلية تمثلت في فرض تعرفة جمركية عالية، وتحديد حصص للاستيراد، ومتطلب استصدار رخصة استيراد من الجهات المختصة.
هـ. وضع القيود على الواردات باستثناء الواردات من المواد الخام والوسيطة اللازمة لصناعات إحلال الواردات، وذلك تمشيًا مع سياسة الدولة لتطوير الصناعات الأساسية.

ونجحت سياسة إحلال الواردات إلى حدٍ ما خلال هذه المرحلة (خاصة للسلع غير المعمرة ومستلزماتها من المواد الخام)، وذلك بسبب توفر العمالة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة من مصدر محلي لهذه الصناعات. وقد اكتملت سياسة التوجه للداخل كمرحلة أولى لسياسة التصنيع فيها، ووصل السوق المحلي إلى درجة الإشباع. لكن سياسة إحلال الواردات لم تنجح في جعل القطاع الصناعي هو القطاع الرائد في الاقتصاد القومي. فقد بقيت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، والتصدير، والتوظيف، محدودة للغاية بالمقارنة مع دول جنوب شرق آسيا. ومع ذلك وضع الاقتصاد الكوري الجنوبي بنجاح الأساس المتين للتصنيع.

2. سياسة الإصلاح وسياسة التصنيع للتصدير (1966–1972م): (Ogle, 1990)

نظراً لضيق السوق المحلية، وافتقار كوريا للموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ سياسة إحلال الواردات، كان لا بد من التوجه إلى السوق العالمية. حيث تحوّلت الحكومة الكورية الجنوبية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجّه للتصدير، وذلك خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967–1971م)، وركّزت الحكومة في هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية. وتم إستصدار تشريع جديد لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وهو ما أدى إلى توفير تسهيلات تمويلية، وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير.

وتبني الحكومة الكورية لسياسة تشجيع الصادرات كان نتيجة تراجع المساعدات الخارجية، وتوسّع الطلب على العملات الأجنبية بسبب الواردات من المواد الخام اللازمة للتصنيع المحلي. وكانت محصّلة تبني استراتيجية التوجه للخارج أن ساهمت في تسريع عملية التصنيع. وكانت للحكومات الكورية دور هام في نجاح هذه الاستراتيجية حيث تم إصدار التشريعات والقوانين التي تشجع على تدفق رأس المال الأجنبي لسد النقص في الإدخار المحلي. ومكّنت هذه الجهود كوريا الجنوبية من تحقيق نمو سريع في الصادرات وتحقيق زيادات متتالية في الدخل. وبدأت الحكومة خلال هذه الفترة بتنفيذ سياسة التصنيع الموجه للتصدير لإحراز نمو أعلى، وللانتفاع من الميزة النسبية التي تتمتّع بها كوريا الجنوبية في الصناعات كثيفة العمالة من أجل التصدير، وتدخلت بشكل إيجابي لزيادة الإنتاج المخصص للتصدير.

من الوسائل التي استخدمتها الدولة لتشجيع الصادرات الصناعية هي:

أ. تأميم البنوك التجارية للتحكم في منح القروض التمييزية والدعم الانتقائي لبعض الصناعات التي تنتج لغرض التصدير. وكانت تمنح القروض بسهولة ويسر، وبأسعار فائدة متدنية. ولم يقتصر ذلك على قطاع صناعي دون آخر، بل كان بإمكان أي منشأة صناعية أو زراعية تنتج بغرض التصدير أن تحصل على قروض ميسرة.
ب. زيادة الوزن النسبي لقطاع الصناعة في مجمل الصادرات، كما ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
ج. الاقتراض من الخارج، كما سمحت للمؤسسات الخاصة القيام بذلك.
د. رفع معدلات الفوائد على أموال الإيداع من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية من خلال تشجيع الادخار.
هـ. تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي.
و. فرض الادخار الإجباري للموظفين الحكوميين، وإجبارهم على فتح حساب توفير.
ز. إنشاء (الوكالة الكورية لتشجيع الصادرات) وأوكلت لها مهمة تقديم الخدمات الإدارية والمعلومات اللازمة للمصدّرين كي يتمكنوا من إنشاء شبكات توزيع في البلدان الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح. إعفاء المواد الخام والوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعات المصدرة من أية رسوم جمركية.
ط. وضع العديد من القيود على الواردات لحماية الصناعة المحلية، يستثنى منها الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعات التحويلية.
ي. تخفيض قيمة العملة الكورية (Won) مقابل الدولار الأمريكي لزيادة الصادرات.
ك. تنفيذ العديد من البرامج والحوافز لتشجيع أنشطة التصدير، مثل: تخفيض الضريبة المفروضة على دخول المصدرين، تسهيل الحصول على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، الإعفاء الجمركي للمستوردات من السلع الرأسمالية.
ل. تحديد عدد من الصناعات الهامة، والتي تتمتع بميزة نسبية ومنحت مختلف الحوافز لتشجيع التصدير، مما أدى الى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وزادت نسبة التوظيف فيها.
م. إصدار لوائح وقوانين لكل صناعة من الصناعات الموجهة للتصدير لتنظيم عملها.
ن. تشجيع المصارف التجارية على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة متدنية وبدل عمولات منخفضة لهذه الصناعات.

لقد اتبعت الحكومة استراتيجية تشجيع الصادرات، وذلك إيماناً منها بأن هذه الاستراتيجية تعمل على توسيع حجم السوق من خلال الانطلاق إلى الخارج.

3. سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات (1973-1979م): (lie, 1998)

في أوائل السبعينات، واجهت كوريا مناخاً جديداً من الحماية، التي انتشرت بسرعة، وتزامنت مع الكساد العالمي، الذي سببته الأزمة النفطية العالمية الأولى في عام 1973م. وقد واجهت الصناعات الخفيفة كثيفة العمل منافسة شديدة من الدول النامية الأخرى، حيث أجبرت هذه الظروف الاقتصاد الكوري على تعديل هدفه الاستراتيجي.

فقد اقتنعت الحكومة بضرورة إعادة هيكلة الصناعة من خلال الترويج لإقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية، مثل: بناء السفن، وصناعة الحديد والفولاذ، وصناعة السيارات والمكائن، والصناعات البتروكيماوية، في إطار ما يسمى باستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيماوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية. وأعلنت الحكومة في عام 1973م أنها ستمضي قدماً في تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية، وتوخت الدولة من وراء تطوير هذه الصناعات تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. التخلي بالتدريج عن الصناعات كثيفة العمالة، نظراً لإجراءات الحماية التي اتخذتها البلدان المتقدمة في ذلك الوقت.

ب. رغبة الدولة في تحقيق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومي.

ج. إيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وأعلنت الحكومة "خطة الصناعات الثقيلة والكيماوية"، وتقدمت ببرامج هائلة للاستثمار في هذه الصناعات. وعملت الحكومة خلال هذه الفترة على تعميق وتنويع الصناعات من خلال إنشاء قاعدة صناعية تحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة، وذلك بالتركيز على الصناعات البتروكيماوية والثقيلة، لأن مخرجات هذه الصناعات تستخدم كمدخلات في صناعات أخرى، كما أن هذه الصناعات تحقق قيمة مضافة عالية، وتساهم في تقليل استيراد المواد الوسيطة والرأسمالية، مثل الماكينات والآلات والمعدات والمحركات ... وغيرها، مما يعمق الترابطات الأمامية والخلفية في قطاع الصناعة، وبين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ومن الأساليب التي انتهجتها الحكومة لحماية الصناعات الاستراتيجية هي التالي:

أ. التخفيف من حدة المنافسة فيما بين هذه الصناعات، من خلال متطلب موافقة الحكومة المسبق على إقامة أي نوع من هذه الصناعات، فكان على المستثمر التقدم بطلب إلى الحكومة للسماح له بالاستثمار في هذه الصناعات.

ب. من أجل تشجيع الصناعات الاستراتيجية منحت الحكومة هذه الصناعات امتياز الوصول إلى الأسواق المالية العالمية لغرض الاقتراض بضمانات من الحكومة.

ج. وضعت الحكومة قيوداً على القطاع الخاص للاقتراض من الخارج، وربطت عملية الاقتراض بموافقتها المسبقة، الأمر الذي أدى إلى استفادة الصناعات الاستراتيجية من هذه السياسة.

وفي ظل الخطة الخمسية الثالثة (1972-1976م)، تحركت الحكومة بشكل جريء لتوسيع الصناعات الثقيلة والكيماوية من خلال الاستثمار في مصانع الفولاذ، والمكائن، وبناء سفن، وصناعة الإلكترونيات، والمواد الكيماوية، والمعادن اللاحديدية.

وبلغ نصيب قطاع الصناعات الثقيلة من مجمل الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية 57% في بداية السبعينات، ثم إرتفع الى 64% في أواسط السبعينات. اعتمد الاقتصاد الكوري خلال هذه الفترة بشكل كبير على الاقتصاد الياباني لاستيراد احتياجاته من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلع الوسيطة والرأسمالية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحقيق قدر كبير من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

وقد نمت الصناعات الثقيلة والكيميائية بشكل متسارع خلال الخطة الاقتصادية الثالثة، حيث تم تطوير الصناعات الكيميائية، وزيادة مساهمتها في السلع التصديرية بشكل ملحوظ. كما وصلت مساهمة مخرجات الصناعات الثقيلة والكيماوية إلى نسبة 50% من إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية عام 1980م، بالمقارنة مع 33% و41% عام 1971م و1975م على التوالي. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (2.1)

تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية 1971-1980م

نوع الصناعة	1971م	1975م	1980م
الصناعات الثقيلة	%33	%41	%50
الصناعات الخفيفة	%67	%59	%50
المجموع	%100	%100	%100

المصدر: موقع قلقيلية بين اليوم والأمس .http://www.myqalqilia.com

ومن خلال النظر إلى الجدول السابق تتضح النقلة النوعية للاقتصاد الكوري الجنوبي منذ عام 1971م، من اقتصاد يعتمد على الصناعات الخفيفة بالغالب 67% مقابل 33% للصناعات الثقيلة، إلى التوجه الجدي إلى الصناعات الثقيلة 50% عام 1980م.

وقد أحدث الاستثمار الزائد في هذه الصناعات تشوهات حادة في تخصيص الموارد على حساب الصناعات الخفيفة كثيفة العمل. وكان من الآثار الجانبية الخطيرة لاستراتيجية النمو الاقتصادي الموجه، التي تؤكد على تشجيع الصادرات، أن حدث نقص شديد في السلع الإستهلاكية المحلية وتفاقم ذلك النقص بسبب ارتفاع الأجور والارتقاء بمستوى المعيشة في البلاد. ولكن الحكومة سارعت في إيجاد حلول لتلك السلبيات.

4. إعادة هيكلة الصناعة في كوريا الجنوبية والتحول إلى النظام المفتوح (1980-1996م): (Wang, 2007)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت السياسة الصناعية التي ميزت فترة الثمانينيات تقوم على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية، وأعطت الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة إستخدام رأس المال مثل صناعة السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة. ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية عام 1979م تم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل صناعة النسيج وبناء السفن. ولقد واجهت الصناعات البتروكيماوية ضربة عنيفة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام 1979م. وأعدّت الحكومة خطة شاملة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات بسبب صدمة النفط الثانية وارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية وما تلاها من كساد عالمي. كما أن تباطؤ معدل نمو الصادرات أضرّ بالاقتصاد الكوري. وبسبب اعتماد الحكومة بشدة على الاقتراض الأجنبي للمشاريع الاستثمارية الضخمة، كان هناك عجز دائم في الحساب الجاري. ونتيجة لذلك، زاد الدين الخارجي بشكل سريع على مدار السبعينات، ليصل إلى 25 مليار دولار في عام 1980م، أي حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي. وتفاقمت المشكلة بصورة أكبر بسبب الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي أعقب اغتيال الرئيس "بارك" في شهر أكتوبر من عام 1979م. وللمرة الأولى منذ 1957م، عانت كوريا الجنوبية من نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار – 2.7%، وارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى 22.4 % في عام 1980م.

بالرغم من أن هذه النكسات أضرت بالاقتصاد الكوري بشكل كبير في عام 1980م، فقد تعافى الاقتصاد بسرعة، بسبب تحسن الحصاد وبسبب سياسة استقرار الأسعار والإصلاحات الواسعة النطاق التي شرعت بها الحكومة العسكرية. وكان من أهم مهام الحكومة الجديدة وضع الأولوية لاستقرار الاقتصاد، وإعادة هيكلة المشاريع الصناعية وجعلها تعتمد على نظام السوق، من خلال التقليل من تدخل الحكومة في نظام السوق، وتشجيع المبادرة الفردية للقطاع الخاص، وتحرير السياسات المتعلقة بالاستيراد والاستثمار الأجنبي من أجل تشجيع المنافسة، وتخفيض عدم التوازن بين القطاعات الريفية والحضرية، وتبني سياسة نقدية محافظة وإجراءات مالية مشددة من أجل السيطرة على التضخم. وسعت حكومة كوريا الجنوبية إلى الاستثمار في المشاريع العامة، مثل الطرق وسائل الاتصالات، بينما شجعت إلى حدٍ كبير على مكننة الزراعة. وقد أدرك صانعو السياسات أن تحرير الواردات (أو تخفيف القيود عنها) سيجعل المنتجات المحلية تواجه منافسة دولية بعد أن كانت محمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استعاد الناتج المحلي الإجمالي معدل نموه ووصل الى 6.2 بالمائة في عام 1981م. وتحسن ميزان المدفوعات بشكل بطيء، وهبطت نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي من 8.5% في عام 1980م إلى 1.9% في عام 1983م. واستقر الاقتصاد أيضاً بسرعة، وهبطت نسبة التضخم من 17.7% في 1981م إلى 6.6% في 1982م، انظر الجدول التالي الذي يوضح الناتج المحلى الإجمالي لكوريا الجنوبية خلال الفترة (1980-1984م).

جدول (2.2)

تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية من عام 1980-1984م (القيمة بالمليار $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1980	**65.222**
1981	**72.426**
1982	**77.768**
1983	**87.027**
1984	**96.596**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، اعتمادًا على بيانات صندوق النقد الدولي IMF World Economic Outlook، 2016م.

وفي عام 1983م كان أداء الاقتصاد الكوري جيد حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12%. وسجل استقراراً جيداً في الأسعار، وانخفض مستوى التضخم بشكل مثير إلى أقل من 4% للسنوات الخمس التالية (حتى عام 1982م). ولمواصلة سياسة استقرار الأسعار، تقدمت الحكومة بسلسلة من الإجراءات النقدية والمالية المشددة. وقد انخفض عجز ميزانية الحكومة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي GNP 4.7% في عام 1981م إلى 1% عام 1985م.

أثناء هذه الفترة، بدأت الحكومة بتشكيلة واسعة من السياسات الموجهة نحو تحرير السوق والمرتبطة مع برنامج استقرار الأسعار. وبسبب إدراكها لنتائج أخطاءها في سياستها الصناعية السابقة أثناء السبعينات، فقد تحولت الحكومة من استراتيجية التدخل المباشر إلى التدخل غير المباشر. وعجلت بتحرير الاستيراد، وخفضت كل سياسات القروض المدعومة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأزيلت في النهاية وفقاً لمتطلبات برنامج تحرير السوق المالية. كما خفضت وزارة المالية رقابتها الصارمة على إدارة البنوك التجارية.

هذه الإجراءات، التي اقترنت بتحسينات هامة في الاقتصاد العالمي، ساعدت الاقتصاد الكوري الجنوبي على أن يستعيد زخمه المفقود في أواخر الثمانينات 1980م. فقد أحرزت كوريا الجنوبية نمواً حقيقياً بمعدل 9.2% سنوياً بين الأعوام 1982-1985م، و12.5% بين عامي 1986-1988م.

وفي عام 1986م سجل الحساب الجاري فائضاً بقيمة 4.3 مليار دولار. ونتيجة للتحسن في الحسابات الجارية، فإن مجمل الدين الخارجي قد انخفض بشكل تدريجي. كما صدر قانون جديد في 1986م لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية مختارة، كما هدف القانون المذكور آنفاً إلى دعم التنمية التقنية في القطاع الصناعي وتحسين الوضع التنافسي للصناعات الكورية دولياً. ومع نهاية عقد الثمانينيات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية 53.6% من إجمالي الصادرات الكورية.

وأعلنت خطة اقتصادية جديدة تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الإلكترونيات والآلات والمعدات القادرة على المنافسة في السوق الدولية. وخلال الفترة من 1993-1999م تغير هيكل الصناعة الكورية بصورة كبيرة لصالح الصناعات الثقيلة والكيميائية التي زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من 71.7% في 1993م إلى 77% في 1999م، مقارنة بالصناعات الخفيفة التي انخفضت بالمقابل مساهمتها في الصناعة من 28.3% عام 1993م إلى 23% عام 1999م. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (2.3)

تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية 1980-1999م

نوع الصناعة	1980م	1990م	1993م	1999م
الصناعات الثقيلة	%50	%65	%71.7	%77
الصناعات الخفيفة	%50	%35	%28.3	%23
المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر: موقع قلقيلية بين اليوم والأمس http://www.myqalqilia.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستجابةً لتحديات العولمة وتطبيقات اتفاقات منظمة التجارة العالمية، قامت كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتفق مع المعايير والمتطلبات الدولية.

5. الأزمة الماليـــــة وسياســـــــــات الإصلاح في كوريا الجنوبية (1997-2010م): (Kang, 2001; Juang, 2003; Inaugurated, 2008)

بالرغم من نجاح التصنيع الموجّه للتصدير والذي حول كوريا إلى دولة صناعية حديثة، فإن الضعف الهيكلي ظهر في عملية النمو المركّز. هذه الضعف انكشف فجأة وبشكل خطير في نهاية عام 1997م، عندما عانى الاقتصاد الكوري من أزمة نقدية، وواجه صعوبات مالية حادة. ومن أجل معالجة الضعف الذي أدى إلى الأزمة النقدية كان على كوريا أن تجري إصلاحاً هيكلياً شاملاً لاقتصادها.

قبل الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت في شهر تشرين ثاني عام 1997م، تمتع الاقتصاد الكوري بنمو عالٍ، وبطالة منخفضة، وتضخم معتدل نسبياً. فمن ناحية الأرصدة الخارجية، كان هناك علامات تشير إلى وجود عدد من المشاكل الخطيرة. كان أكثرها بروزاً الارتفاع السريع للعجز التجاري في التسعينيات، حيث وصل العجز التجاري إلى أكثر من 10 مليار دولار في عام 1995م، وبلغ الذروة بأكثر من 20 مليار دولار في عام 1996م. ومع أن كوريا خفضت إجراءات تجارتها عبر الحدود بشكل كبير خلال عقد التسعينيات، فإن معظم الزيادة في الواردات الكورية في عام 1995م و1996م، يمكن أن تنسب إلى الزيادة السريعة في تدفقات رأس المال الأجنبي، التي عملت على زيادة قيمة العملة الكورية الـ "وون won".

وحتى منتصف عام 1995م كان كل شيء على ما يرام، عندما بدأ الدولار الأمريكي بالارتفاع مقابل العملات الأخرى في العالم. وهذا يعني أن الصادرات الآسيوية من السلع والخدمات أصبحت أعلى ثمنًا، وأقل تنافسية. وبحلول شهر مارس من عام 1997م كان واضحاً أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن تفعله هذه البلدان هو تخفيض عملاتها مقابل الدولار الأمريكي. وتسبب هذا الإجراء في معاناة لكل الشركات التي حصلت على قروض بالدولار الأمريكي، لأنه كان واضحاً أن غالبية هذه الشركات لن تكون قادرة على سداد هذه القروض. وسبب هذا هبوطاً حاداً في سوق الأوراق المالية. وكانت كوريا الجنوبية من الدول التي عانت كثيراً من الأزمة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام 1997م وقعت أزمة مالية شملت معظم دول شرق آسيا، ومن ضمنها دولة كوريا الجنوبية. وكان الدين السبب الرئيسي الذي جعل هذه الدول تعاني من أزمة مالية. لقد استمروا جميعاً في اقتراض الأموال لتعزيز صناعاتهم السريعة النمو. وكان الكثير من هذه القروض بالدولار الأمريكي، بسبب إنخفاض سعر الفائدة على القروض بالدولار. وبفعل الأزمة الآسيوية المالية التي عصفت بشرق آسيا، انهار الاقتصاد الكوري الجنوبي وواجهت كوريا تحدياً من جديد هو الأكبر من نوعه بعد الحروب التي مرت بها، فقد تراجعت أرباح الشركات إلى الصفر وارتفعت ديونها وانهار قطاع الصادرات والنظام المالي للدولة الكورية وغادرت الاستثمارات الأجنبية الدولة بفعل المخاطر الكبيرة.

وقد تكبدت تجارة كوريا الجنوبية خسائر فادحة بسبب الأزمة الاقتصادية. ففي عام 1998م، هبطت قيمة الصادرات الكورية بنسبة 2.8%. وعلى الرغم من الانخفاض الهائل في قيمة العملة الكورية، لم ترتفع صادرات كوريا بسبب الكساد الواسع الانتشار في الأسواق الآسيوية الأخرى، والتي عانت أيضاً من الأزمة المالية التي شملت كل المنطقة. وانخفضت الواردات الكورية بحوالي الـ 35.5%، متسببة في فائض تجاري هو الأعلى في تاريخ كوريا 40 مليار دولار. وأشار هذا الفائض إلى وجود اقتصاد ضعيف بدلاً من اقتصاد قوي، لأنه ناجم أصلاً عن الانخفاض الكبير والمفاجئ في الواردات أكثر مما هو زيادة في الصادرات.

قامت الحكومة بتنفيذ برنامجَين إصلاحيين هدفا إلى إعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات في نفس الوقت للخروج من تلك الأزمة. وكان برنامج القطاع المالي قد صمم لتحقيق متطلبات كفاية رأس المال في القطاع المالي. في المرحلة الأولى بعد الأزمة عام 1997م قامت الحكومة بما يلي:

1. إعادة هيكلة القطاع المالي.
2. الرقابة الحكومية الصارمة على أعمال البنوك.
3. تحرير وزيادة أسواق رأس المال.
4. تخفيض أعداد البنوك من 33 إلى 22 من خلال الدمج أو التأميم أو الإغلاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المرحلة الثانية في أواخر عام 2000م ومع إنشاء الشركات المالية القابضة، قامت الحكومة بضخ 40 تريليون من العملة الكورية "وون wan" في قطاع البنوك. وشجعت الحكومة كذلك الاندماج بين البنوك ذات الأداء الجيد لزيادة حجمها وتقوية قدرتها التنافسية.

وبدأ برنامج الإصلاح في قطاع الشركات خلال فترة قصيرة بعد الأزمة المالية، وركّز البرنامج على ثلاثة أوجه:

1. تحسين الشفافية في الإدارة وفي هيكل إدارة الشركة.
2. السماح للمؤسسات المالية أن يكون لها الدور الريادي في إعادة هيكلة قطاع الشركات.
3. إعادة هيكلة التكتلات الاقتصادية.

ومن أجل تنفيذ التعديل الهيكلي في الشركات، شجعت الحكومة الشركات العملاقة لتبادل بعض الصناعات فيما بينها، بحيث أنها تتخصص في الصناعات التي تحقق فيها الكفاءة والتنافسية. وحرصت الحكومة الكورية الجنوبية حتى اللحظة على تشجيع الشركات على تخفيض "نسبة الدَّين إلى الملكية" وتسهيل عمليات الإندماج فيما بينها. ويطلب من الشركات العملاقة بأن تقدم تقارير مالية للجهات الحكومية، كما أن الحكومة حاولت تعزيز الشفافية والمحاسبية لإداراتها. كما تعزّزت الرقابة على الائتمان المصرفي، وتم إجبار الشركات المدينة للمصارف على الإغلاق في عام 2000م. كما قامت الحكومة بوضع خطط خاصة لـ 52 شركة كانت على حافة الإفلاس.

ولتجاوز الأزمة التزمت كوريا الجنوبية بشروط صندوق النقد الدولي للحصول على القروض المشروطة وتخلّت الدولة عن دورها التنموي وأدخلت إصلاحات لتحرير اقتصادها وتحويله لاقتصاد السوق، واستطاعت كوريا الجنوبية أن تتعافى بفعل تنشيط قطاع الصادرات عبر تخفيض قيمة العملة الكورية وحزمة الإصلاحات المالية التي أدخلتها الحكومة، ناهيك عن حزمة الحوافز التي أطلقتها في مرحلة ما بعد الأزمة (المنصوري، 2013م).

7.2 تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها كوريا الجنوبية:

ومما سبق يتضح للباحث أن كوريا الجنوبية اعتمدت في مسيرتها التنموية على العديد من الاستراتيجيات والخطط التنموية التي ساعدتها في انطلاقتها التنموية، حيث إنها اتبعت في البداية سياسة التوجه للداخل (سياسة إحلال الواردات)، وذلك لحماية الصناعات الخفيفة المحلية والعمل على إيجاد قاعدة من الصناعات المحلية، بعد ذلك اتبعت كوريا الجنوبية سياسة التوجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للخارج (سياسة التصنيع للتصدير)، بعد أن ضمنت قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، بعد ذلك كان لا بد من تطوير الصناعات الثقيلة لخلق نوع من الترابطات الأمامية والخلفية، كذلك اتبعت كوريا الجنوبية العديد من السياسات لتفادي الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا أواخر عام 1997م، وأثبتت نجاعتها في تفادي آثار الأزمة المالية، هنا لا بد من وقفة والتمعن في الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية التي اتبعتها كوريا الجنوبية، وذلك للاستفادة منها في الحالة الفلسطينية، فمن الملاحظ في حالتنا الفلسطينية كثرة الخطط الاقتصادية وتعدّدها منذ مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية دون تطبيق عملي وفعّال.

ومما أسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية أيضًا تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في اقتصاد السوق في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية وعدم الاعتماد على آليات السوق وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية ولم تكن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي والصناعي، إلا من حيث وضع السياسات العامة، والاستراتيجيات الكبرى، ووضع الخطط والمشاريع واعتماد الميزانيات ومتابعة مراحل التنفيذ. لقد تبنت كوريا الجنوبية سياسة التخطيط المركزي، حيث أطلق الخطة الخمسية الأولى سنة 1962م، وكان الهدف المُعلَن من الخطة الأولى هو تحقيق نمو اقتصادي يبلغ 7.1% خلال السنوات 1962-1966م عبر تأمين مصادر الطاقة وتحسين البنية التحتية وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات. وبالفعل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 4.1% سنة 1962م إلى 9.3% سنة 1963م وحافظ النمو على معدل يزيد عـــن 8% في السنوات التالية (Buzo, 2008).

ومع بداية السبعينيات، وبفعل المنافسة الشديدة مع الدول الناشئة والصاعدة استطاعت كوريا الجنوبية تطوير صناعاتها الخفيفة مما فرض على كوريا الجنوبية التحول نحو استراتيجية مغايرة تهدف إلى إنشاء قطاعات جديدة تستطيع المنافسة على الصعيد العالمي. حيث جاءت الخطة الخمسية الثالثة لتعطي الأولوية لإنشاء الصناعات الكيماوية والثقيلة. ولإنجاز هذه الخطة تم إنشاء العديد من مدارس التكوين المهني ومعاهد تكوين المهندسين والعلماء، وألزمت الدولة الشركات الصناعية الكبرى بتدريب مستخدميها. وتم تركيز جهود الدولة وتسخيرها لتطوير هذه الصناعات حيث تم إنشاء لجنة لتطوير الصناعات الكيماوية والثقيلة، وأنشئ صندوق الاستثمار الوطني للإشراف على الاستثمارات في هذا القطاع الذي عرف ارتفاعاً كبيراً. واستفادت صناعات مثل بناء السفن والبتروكيماويات والصلب من إعفاء ضريبي كامل خلال السنوات الثلاث الأولى، وتكفّلت الدولة بتجهيز المناطق الصناعية وربطها بشبكة الطرق والماء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والكهرباء. وبحلول 1992م، حققت هذه الصناعات نجاحاً كبيراً في الأسواق الخارجية وأصبحت تشكل 60.4% من حجم الصادرات (Sun, et al. 2001).

لقد ساهمت استراتيجية «التنمية الاقتصادية الموجهة للخارج» والتي تعتبر الصادرات والانفتاح على العالم الخارجي بمثابة الباعث الرئيسي للنمو، وإيجاد سياسات متوازنة تجاه القطاعات الإنتاجية والخدماتية المختلفة. إلى حد كبير في التحول الكبير الذي طرأ على الاقتصاد الكوري. إعتماداً على استراتيجية كهذه، تم بنجاح تنفيذ العديد من برامج التنمية، ونتيجة لذلك، ومنذ العام 1962م وحتى 2008م، زاد إجمالي الناتج المحلي الكوري من 2.3 بليون دولار إلى 928.7 بليون دولار، بينما زاد دخل الفرد من 87 دولار إلى حوالي 19,231 دولار أمريكي (صندوق النقد الدولي، www.imf.com). وتشير هذه الأرقام المعبّرة إلى النجاح الكبير لبرامج التنمية الاقتصادية وما أفضت إليه من نتائج.

بفعل عقود من النمو الاقتصادي المستدام والخطط الاقتصادية الواعدة، أصبحت كوريا الجنوبية قوة عالمية من الحجم المتوسط وتحولت من دولة كانت تعيش على المساعدات إلى دولة تمنح المساعدات والهبات إلى غيرها من الدول النامية، بعد انضمامها لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1996م. وبعد تعافيها السريع من أزمة المالية الآسيوية عام 1997م وأزمة عام 2008م العالمية، تواصل نمو الناتج الإجمالي المحلي لكوريا الجنوبية ليصل إلى 1.116 تريليون دولار عام2011م، حيث بلغ متوسط الدخل السنوي للفرد حوالي 29.920 دولار، واحتلت كوريا الجنوبية المرتبة الثانية عشر اقتصادياً والثامنة تجارياً على المستوى العالمي بالمقارنة مع دول لم تعاني من الحروب (البنك الدولي، www.worldbank.org).

لا بد من الإشارة هنا إلى أن المسيرة التنموية لكوريا الجنوبية وبالرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اتبعته، إلّا أنها واجهت العديد من التحديات، والتي من أبرزها: أن بعض مناطق الدولة قد بلغت درجات عليا من التطور والتقدم في حين أن مناطق أخرى ما زالت تكافح لتتطور، فقد ركّزت السياسات والاستراتيجيات التنموية الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات الكورية سابقاً على سيول ومقاطعة "كيونغ كي" المحيطة بها، وأصبحت هذه المنطقة تحتوي على 57% من الشركات الصناعية وثلثي الأنشطة المالية، وساهمت (سيول) العاصمة والمناطق المحيطة بها بحوالي 43% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد سنة 2010م (المنصوري، 2013م)، وهكذا أصبحت قبلة لكل السكان بسبب حيويتها والفرص الاقتصادية المتوفرة فيها، في حين تعاني المناطق الأخرى من ركود اقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتناقص في عدد السكان، مما يؤكد حاجة كوريا لسياسة تنموية أكثر توازناً وشمولاً. وإن كان هذا النمو في بعض المناطق إلا أنه ينعكس بشكل شمولي على جميع مناطق الدولة ولكن يجب الاهتمام بالمناطق الأخرى لتصبح مشمولة في التنمية الاقتصادية مما ينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي الراهن.

8.2 خاتمة الفصل:

يمكن القول أن جمهورية كوريا الجنوبية بالرغم من افتقارها للموارد الاقتصادية وجغرافيتها الصعبة، وضراوة الحروب والتقسيم الذي عانت منه إلا أنها استطاعت أن تنهض من جديد وتحقق ما يمكن تسميه "المعجزة الاقتصادية" وهذا لم يتحقق دونما توافر إرادة التنمية الحقيقية لدى الإنسان الكوري.

لقد تضافرت عدة عوامل ساعدت التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على النجاح ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية تضافرت جميعها في سبيل إنجاح التجربة الكورية في التنمية، فمن أهم العوامل الخارجية التي كانت داعمه لنجاح التنمية في كوريا المساعدات والمعونات الاقتصادية والفنية والتقنية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الكورية، والدور الياباني القوي في إرساء دعائم نجاح التنمية إبان فترة الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية، ومن أهم العوامل الداخلية التي كانت داعمة لنجاح التنمية في كوريا ذلك الدور المحوري للدولة في إحداث التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية بالإضافة إلى المشاركة الشعبية الواسعة في إحداث النقلة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية.

حرصت الحكومات الكورية الجنوبية في بدايات خطط التنمية على الجمع بين سياسة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات، لبناء قاعدة من الصناعات المحلية، مع سياسة التصدير الموجّه للخارج بعد أن ضمنت قوة الصناعات المحلية وقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية.

لقد تعاملت الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة بحنكة مع المراحل والفترات الزمنية التي كانت تتراوح ما بين كونها فترات زمنية مستقرة بدون أزمات أو فترات زمنية تشهد أزمات مثل فترة الأزمة المالية التي عصفت بشرق آسيا نهاية عام 1997م، ولكن بفعل الخطط الاقتصادية المدروسة تم التغلب على سلبيات تلك الأزمات والنهوض من جديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنا يجب التأكيد أن النموذج الاقتصادي التنموي الكوري الجنوبيي لا يمكن أن يتم تبنّيه كنسخة طبق الأصل في فلسطين أو أي دولة نامية أخرى، بل لا بد من تكييفه بما يتلاءم وخصائص فلسطين الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية، فضلاً عن ظروف المحيط الإقليمي والدولي الذي تسعى فيه فلسطين لتحقيق أهدافها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

اقتصاديات السوق الحر والدور الحكومي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

اقتصاديات السوق الحر والدور الحكومي

1.3 المقدمة:

لا يوجد مكان في العالم سوى شبه الجزيرة الكورية التي قام عليها نظامان اقتصاديان متناقضان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م، فكوريا الشمالية قام بها نظام الاقتصاد المخطط، وفي كوريا الجنوبية قام نظام اقتصاد السوق المفتوح، لقد حققت كوريا الشمالية في البداية بعض النجاحات، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي فيها نظيره الكوري الجنوبي بعدة مرات.

فكوريا الجنوبية في حقبة زمنية سابقة كانت من أفقر دول العالم، والتي كان من المستحيل لها أن تبقى بدون المساعدات الأجنبية والنهج الحكومي الفعّال. لكن ما لبث أن تغير الوضع الاقتصادي فيها كلياً، وأصبحت كوريا الجنوبية من الدول الصناعية المتقدمة بفضل اتباع نظام اقتصاد السوق المفتوح، وكوريا الشمالية التي كان وضعها الاقتصادي أفضل من كوريا الجنوبية أصبحت وما زالت تعاني من المجاعة، وتتلقى المساعدات الإنسانية من منظمات الإغاثة الدولية، وأصبحت مدرجة على قائمة أفقر دول العالم.

ويصل نصيب الفرد من الدخل القومي في كوريا الجنوبية إلى 34,549.2$، بينما في كوريا لشمالية – 1500$ فقط (تقديرات البنك الدولي 2015م، www.worldbank.com)، فالفرق بينهما يزيد عن 23 ضعفًا، فقد أصبحت كوريا الجنوبية الدولة الخامسة والثلاثين من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (الصوص، 2006م).

لقد لعبت الدولة دوراً كبيراً وإيجابياً في عملية التنمية الاقتصادية. ويشار إلى أن التدخلات كانت ترتكز على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد التخطيط بعيد المدى والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع الكوري. كما أن الدولة كانت ترى أن التنمية الاقتصادية ستساعدها على بنـــاء قوتها لمواجهة الخطر الشمالي وعـــدم تكرار تجربة الاستعمار الياباني، فالدولة وبرغم من تبنيها نظام السوق الحر إلا أنها حرصت على السيطرة على السوق وتوجيهه بما يساعد على إنجاز الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3 مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

1.2.3 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعّرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عجمية، 2000م). ويعرّفه (ابدجمان، 1999م) بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فالنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا توافر التالي: (ابدجمان، 1999م)

1. **الزيادة مضطردة:** وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروفٍ معينة لا تعتبر نمو اقتصادي.
2. **الزيادة حقيقية وليست نقدية:** وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم، حيث أنه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي معبر عن ذلك بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة الزمنية المحددة.

2.2.3 أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة، فإنه يتوجب التمييز بين ثلاثة أنواع من هذا النمو: (مصطفى، أحمد، 1999م)

1. **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.
2. **النمو العابر أو غير المستقر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتّصف بكونه ناتج عن **ظروف طارئة**، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته.
3. **النمو المخطَّط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. غير أن قوّته وفعاليته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع الخطط. وهو نمو ذاتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحركة إذا استمر خلال فترة زمنية طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي إلى تنمية اقتصادية.

ويتضح للباحث مما سبق أن كوريا الجنوبية في طريقها للتجربة التنموية كان عندها نمو مخطط مدروس من قبل مجموعة من المختصين والخبراء، لكي ينهضوا بالاقتصاد الكوري الجنوبي بعد الحرب التي دمرّت كل مقدرات وإمكانيات الدولة، ليتم وضع خطط تنموية اقتصادية وتبني استراتيجيات هادفة للنمو بهذا الاقتصاد مع التدمير الشامل الذي أصابه.

3.3 مفهوم اقتصاد السوق الحر:

يقصد باقتصاد السوق الحر بأنه اقتصاد ليبرالي، حرية المبادرة، اقتصاد مفتوح على التبادل الدولي وبالتالي معرض للمنافسة الدولية بدون حماية جمركية، والأصل فيه أن يكون اقتصاداً بدون حكومة (فهي غائبة) (Temea, 2005). وهو اقتصاد يقوم على أسس الحرية الاقتصادية، المنافسة والسوق. بمعنى ممارسة الحرية الاقتصادية من قبل المنتجين في إنتاج وبيع السلع والخدمات في السوق وقيام المنافسة فيما بينهم بغية تحقيق أقصى ربح ممكن، وكذلك ممارسة الحرية الاقتصادية من قبل المستهلكين في استهلاك السلع والخدمات المعروضة في السوق وقيام المنافسة فيما بينهم بغية تحقيق أقصى إشباع ممكن، ولا يتحقق كل هذا إلا في ظل عدم تدخل الدولة في عمليات السوق (مراد، 2006م).

ويقوم نظام اقتصاد السوق الحر على أسس ومبادئ منهجية تتمثل في التالي: (عمر، 1999م)

1. مبدأ الملكية الخاصة والمصلحة الخاصة.
2. مبدأ الحرية الاقتصادية وحافز الربح.
3. عدم تعارض المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.
4. حرية الأسعار.

4.3 البرامج والسياسات والإجراءات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق الحر:

إن التحول إلى اقتصاد السوق يمثل خياراً وتوجهاً سياسياً وموقفاً فلسفياً حول كيفية إدارة الدولة والمجتمع والاقتصاد. وفيما يخص الجانب الاقتصادي من التحول فإنه يمثل مجموعة أو حزمة متكاملة من البرامج والسياسات والإجراءات التي وإن كانت تندرج تحت مسميات وعناوين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلفة، منها الإصلاح الاقتصادي والتحرر الاقتصادي والتثبيت الاقتصادي. إلّا أنها تشتمل وبصورة أساسية مـــن حيث المكوّنات على السياسات والإجراءات التالية: (صالح، 2007م)

1. **السياسات المالية:** يتركز هدف هذه السياسات في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، عن طريق تقليص الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة. ومن بين الإجراءات التي تتخذ لتحقيق هذا الغرض القيام بتخفيض كبير في النفقات العامة ولا سيما ما يتعلق بدعم أسعار السلع الأساسية بصورة كلية ومرة واحدة أو بصورة متدرجة، بحسب طبيعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة في البلد المعني، بحيث لا يؤدي ذلك إلى ردود فعل شعبية غاضبة تعرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي للخطر، بالإضافة إلى اتباع سياسات وإجراءات مالية أخرى تؤدي نفس الغرض.
2. **السياسات النقدية:** وتهدف هذه السياسات إلى ضبط نمو عرض النقود ضبطاً صارماً، من خلال ما يأتي:
   أ. رفع أسعار الفائدة بهدف زيادة الادخار المحلي، لا سيما إذا أصبح سعر الفائدة الحقيقي موجباً، وترشيد استخدام رأس المال بزيادة تكلفة الاقتراض.
   ب. وضع سقوف عليا للائتمان المصرفي.
   ج. تطوير أسواق رأس المال (البورصات) ورفع القيود عن التعامل فيها.
3. **السياسات السعرية:** وتتضمن رفع القيود عن الأسعار، وترك تحديدها لتفاعل قوى العرض والطلب، وبما يؤدي إلى تحركها بإتجاه مستويات الأسعار العالمية.
4. **السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والصرف الأجنبي:** وتهدف هذه السياسات إلى رفع القيود عن المعاملات التجارية ورفع أو الحد من إجراءات الحماية الإدارية والسعرية للمنتجات الوطنية لإشاعة روح المنافسة. وكذلك تخفيض القيمة الخارجية للعملة بهدف الحد من الاستيراد وتشجيع التصدير.
5. **سياسات الخصخصة:** وتتصرف هذه السياسات بصورة أساسية إلى بيع وحدات أو شركات القطاع العام. إلا أنها تعني أيضاً في بعض الأحيان خصخصة عملية الإدارة أو تأجير وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو إفساح المجال أمام دخول القطاع الخاص إلى مجالات كانت حكراً على القطاع العام، ولا سيما في ميدان الخدمات العامة كالصحة والتعليم والاتصالات.
6. **سياسات تشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي:** وذلك بإصدار التشريعات التي تتضمن تقديم التسهيلات والإعفاءات التي من شأنها دعم الاستثمارات الخاصة وبما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوفر مناخاً مناسباً لنمو الرأسمالية المحلية، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الاقتصاد الوطني، وبما يؤدي إلى دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، ومن بين التسهيلات والإعفاءات ما يتعلق بإلغاء القوانين التي تخص تحديد الحد الأدنى للأجور ومنع التسريح التعسفي من العمل والضمان الاجتماعي وكذلك ما يتعلق بالإعفاءات الضريبية ورفع القيود عن تحويل الأرباح إلى خارج البلد وغير ذلك من التشريعات التي تستجيب لمصالح رأس المال الخاص المحلي والأجنبي.

راعت كوريا الجنوبية السياسات والإجراءات السابقة، وإن كانت الحكومات الكورية الجنوبية في بدايات تطبيق هذا النظام كانت تتدخل كثيراً للحفاظ عليه ولتحقيق هدف تطبيق هذا النظام والمتمثل في إنجاح التجربة الاقتصادية التنموية الكورية، ولكن حالياً التدخل الحكومي الكوري الجنوبي بالحد الأدنى، وذلك لضمان سير السوق، وهنا يمكن القول أن كوريا الجنوبية راعت التوازن بين التدخل الحكومي وتفاعل قوى الطلب والعرض (حرية السوق).

5.3 دور الدولة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الحر:

الإنتقال من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي أو التخطيط الشامل إلى اقتصاد السوق يؤدي إلى تغيير القواعد الأساسية للعبة الاقتصادية مثلما يؤدي إلى تغيير مواقع وأدوار الأطراف أو اللاعبين الأساسيين فيها ولا سيما الدولة والقطاع الخاص بالإضافة إلى المجتمع المدني. وطبقاً لما يراه أنصار التحول إلى اقتصاد السوق الحر فإن الانتقال من اقتصاد يدار بخطة مركزية وشاملة إلى اقتصاد تتحكم فيه آليات السوق يستلزم إعادة نظر شاملة بدور الدولة بحيث تنتقل (من القيام بأشياء كثيرة، بشكل سيء إلى القيام بمهامها الأساسية الأقل بشكل جيد) وهذا يعني أن الدولة يتعيّن عليها أن تتقلص أو تنكمش وتغير طبيعتها في الوقت نفسه. إن أولى المجالات التي يتعين أن يتقلص فيها دور الدولة هو مجال إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بحيث يصبح قيام الدولة بهذا الدور الاستثناء لا القاعدة وفي المجالات التي تفشل فيها الأسواق حصراً (البنك الدولي، 1996م).

ولكن هناك نوع من الخدمات لا يمكن تقديمها إلا عن طريق القطاع العام أي عن طريق الدولة. فإذا كانت الدولة بطبيعتها وجوهرها أداة للقهر القانوني اللازم لحفظ كيان المجتمع وحماية أمنه في الداخل والخارج فمن غير المتصور إمكانية تقديم خدمات الأمن والدفاع والتنظيم القانوني والقضائي إلا عن طريق القطاع العام. فهذا النوع من الخدمات ذو طبيعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عامة ويتطلب أيضاً إنتاجاً عاماً عن طريق أجهزة الدولة ومؤسساتها مع إمكانية أن تلجأ الدولة إلى السوق والإنتاج الخاص للحصول على بعض مستلزمات الإنتاج العام للخدمات سالفة الذكر، ومثال ذلك قيام الدولة بشراء الأغذية والملابس والتجهيزات الأخرى التي يحتاجها الجيش والشرطة من القطاع الخاص (البنك الدولي، 1996م). وللحفاظ على هذا الدور الحكومي في اقتصاد السوق الحر يجب على الدولة توفير التالي: (البيلاوي، 2000م)

1. وضع نظام قانوني يؤمن حماية الحقوق ويضمن تنفيذ العقود وما يترتب عليها من التزامات متبادلة بين أطرافها.
2. توفير الاستقرار النقدي من خلال نظام نقدي يستند إلى عملة قوية ومستقرة وأسعار لا تخضع للتذبذبات الحادة.
3. وضع نظام مالي سليم يحدد الالتزامات والأعباء بصورة صحيحة ولا يدع مجالاً لسيادة الشكوك وعدم اليقين بهدف تمكين الأفراد والمشروعات الخاصة من التنبؤ والتوقع على نحو صحيح.

ويتضح هنا أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفقاً لنظام اقتصاديات السوق الحر يتم عن طريق وضع القواعد الحاكمة للنشاط الاقتصادي واعتماد سياسات مالية ونقدية وغير ذلك من السياسات اللازمة طبقاً للفلسفة التي يقوم عليها اقتصاد السوق الحر، وهذا بالفعل ما طبقته الحكومة الكورية الجنوبية.

6.3 كوريا الجنوبية ونظام السوق المفتوح:

كانت كوريا الجنوبية قبل الحرب تتبع نظام الاقتصاد الاشتراكي المخطّط ويطلق عليه اقتصاد الاكتفاء الذاتي. ليس هناك أي مفهوم للربح. والمهم هو تحقيق كمية الإنتاج المطلوب إنتاجها خلال فترة معينة والتي بطبيعة الحال تحددها الدولة. فالدولة تقرر الكميات المطلوب إنتاجها، وتفرض على كل مصنع كمية الإنتاج التي يجب أن ينتجها خلال فترة زمنية محددة (عام واحد). وعند انتهاء المصنع من إنتاج الكمية المطلوبة، يكون قد حقق المطلوب وهذا هو الإنجاز، وليس للجودة أو الكفاءة أو إنتاجية العمل أي معنى. وعلاوة على ذلك، فليس هناك أي داعٍ للاهتمام بالسوق؛ لأن ما يُطرح في السوق يُستهلك، لعدم وجود بديل للسلعة، وليس هناك أي معنى لرضا المستهلك. كما لا يوجد أي اهتمام بموضوع الربح أو الخسارة. كل ما على المصنع أن يفعله هو فقط إنتاج الكمية المطلوبة منه. في نظام الاقتصاد المخطط لا أحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يهتم بالسوق الدولية، ولا بالتكنولوجيا المتطورة. وهذا ما عجل بالتالي في انهيار كل المنظومة الاشتراكية، وتحولها إلى نظام اقتصاد السوق.

وفي المقابل، في اقتصاد السوق المفتوح، فإن الكفاءة هي أهم عامل في التقييم. فلكي تستمر الشركة وتبقى في دنيا الأعمال وجب عليها أن تحقق الأرباح، ولكي تحقق الأرباح يجب أن تنتج سلعاً ذات جودة عالية وبتكلفة قليلة، وتدخل في منافسة مع الشركات الأخرى في السوق، والتي تنتج سلعاً متماثلة، وعليها أن تفوز في هذه المنافسة حتى تبيع منتجاتها وتحقق الأرباح. فبدون تحقيق الأرباح لن يكتب لهذه الشركة البقاء والاستمرار، ويكون مصيرها الإفلاس والإغلاق. ويمكن للدولة في اقتصاد السوق أن تتدخل في الحياة الاقتصادية. لكن الاختلاف الرئيسي بين اقتصادات السوق والاقتصادات المخططة لا يكمُن في درجة نفوذ تدخل الدولة، ولكن في كيفية استخدام هذا النفوذ (الصوص، 2006م).

في أعقاب الحرب الكورية إتجهت كوريا الجنوبية نحو نظام الاقتصاد الحر والانفتاح على العالم الخارجي من خلال إعطاء الأولوية للتصدير وقد ساعدها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، لبيان نجاعة النظام الاقتصادي المفتوح، وقد أثبتت التجربة الكورية الجنوبية نجاح هذا النظام إذا ما قارناه مع الجارة الكورية الشمالية التي تعتمد على النظام الاقتصادي المغلق وعلى سياسة الاعتماد الذاتي (الاقتصاد المخطط) حتى اللحظة.

1.6.3 اقتصاد السوق الحر وتشجيع الصادرات الكورية الجنوبية:

1.1.6.3 سياسة إعطاء الأولوية للتصدير:

يمكن تقييم مراحل التنمية الاقتصادية الكورية كمياً باستخدام معامل "**هوفمان**" وهو عالم اقتصادي ألماني، ويعبر هذا المعامل عن العلاقة بين مقدار القيمة المضافة المتولدة في الصناعات الخفيفة مقسومة على القيمة المضافة المتحققة في الصناعات الثقيلة والكيماوية.

معامل "هوفمان" = (القيمة المضافة للصناعات الخفيفة ÷ القيمة المضافة للصناعات الثقيلة والكيماوية)

ويقسِّم "هوفمان" مراحل التطور الاقتصادي للدولة إلى أربعة مراحل: (الصوص، 2006م)

1. **المرحلة الأولى:** إذا كان المعامل بين (3.5-6.5) تكون الدولة في المرحلة الأولى من التصنيع (صناعة الاغذية والمنسوجات)، وأنجزت كوريا الجنوبية تلك المرحلة في نهاية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 1967م وبداية عام 1968م، خلال الخطة الاقتصادية الأولى التي ركزت على الصناعات الخفيفة، عندما وصلت قيمة الصادرات الكورية إلى 300 مليون دولار أمريكي.

2. **المرحلة الثانية:** عندما يكون المعامل بين (1.5–3.5) تكون الدولة في المرحلة الثانية من التصنيع، وتكون قد حققت بعض المستوى من التطور في صناعاتها. وتحققت تلك المرحلة بين الأعوام 1967م/1968م – 1970م/1971م، وفي هذه المرحلة أصبحت الصناعات الموجهة للتصدير اعتيادية وأنشأ الكثير من الصناعات الجديدة. وبدأ حجم التصدير يزداد بسرعة كبيرة حتى بلغ 1 مليار دولار عام 1970م، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى 250 دولار. ووصل معامل "هوفمان" في هذه المرحلة إلى (1.39).
3. **المرحلة الثالثة:** تكون الدولة في المرحلة الثالثة من التصنيع عندما يكون المعامل بين (0.5–1.5)، وعندها تكون صناعة الماكينات والمعدات والمنتجات المعدنية قد بدأت بالنمو. وتحققت تلك المرحلة في كوريا الجنوبية ما بين الأعوام 1970م/1971م – 1977م/1978م، وخلال هذه المرحلة من التصنيع استمر حجم التصدير في الارتفاع عاماً بعد عام، حتى وصل إلى 10 مليار دولار عام 1977م. وقد انكمش معامل "هوفمان" ووصل إلى أقل من واحد صحيح (0.96).
4. **المرحلة الرابعة:** تدخل الدولة المرحلة الرابعة من التطور الصناعي عندما يكون معامل هوفمان أقل من (0.5). وفي هذه المرحلة تكون الدولة قد دخلت طور الصناعة المتقدمة. وتحققت تلك المرحلة 1977م/1978م – 1987م/1988م، ويمكن الاعتبار أنه قد اكتملت عملية التصنيع المخططة في هذه المرحلة. بهذا الخصوص، كانت المهمة المستقبلية هي تقوية هيكل أو بنية الصناعات القائمة. فيجب أن تتطور الصناعات لتصبح الشركات الرائدة في السوق العالمية، بمنتجات عالية الجودة. وأهم ما حدث في هذه الفترة هو تطوير الصناعات الدقيقة، التي لعبت دوراً كبيراً في إنتاج الموارد البشرية ذات المهارة العالية. وبتحقيق نحو 100 مليار دولار من التصدير خلال هذه الفترة، تقلص معامل "هوفمان" إلى أقل من (0.5)، ووصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10,000 دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كان معامل هوفمان عام 1960م (4.26)، وهذا يعني أن القيمة المضافة من الصناعات الخفيفة كانت تزيد عن أربعة أضعاف تلك المتولدة في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية. وبعبارة اخرى، لم تكن كوريا الجنوبية دولة صناعية في ذلك الوقت، بل كانت مثل أي دولة متخلفة. ولكي تصبح كوريا دولة صناعية حسب معامل "هوفمان" يجب أن يكون المعامل أقل من (0.5)، وهذا ما حققته كوريا الجنوبية فعلاً عام 1977م والفترة التي بعدها.

وبالنسبة لكوريا الجنوبية فمنذ عام 1962م بدأ الرئيس Park بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى على أمل أن يجعل من كوريا دولة تكون قادرة على الاستغناء عن المساعدات الأجنبية، وتقضي على المجاعة في البلاد. حيث كانت كوريا دولة فقيرة جداً وكانت أبعد ما يكون عنها أن تحلم بأن تصبح بلداً صناعياً متقدماً في ذلك الوقت.

من أجل تخفيض الطلب على العملات الاجنبية، كان من الضروري إقامة صناعات إحلال الواردات. وكانت من الصناعات الضرورية والملحة مصانع الأسمنت، والأسمدة، وتكرير البترول. لكن من أجل إنشاء مثل هذه الصناعات كانت هناك حاجة إلى كميات كبيرة من العملات الأجنبية. ولما كانت احتياطات الحكومة من العملات الأجنبية قد استُنفِذَت تقريباً عام 1963م، ولم يكن في ذلك الوقت أي مورد للدخل من العملات الأجنبية. لهذا السبب كان على الرئيس بارك أن يباشر سياسة الأولوية الأولى للتصدير كاستراتيجية وطنية عليا، وفي نفس الوقت اختار سياسة التصنيع للتصدير. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت هاتان السياستان الهدف القومي الأعلى لكوريا الجنوبية وهما أساس تطبيق نظام السوق الحر.

وتكللت جهود الرئيس بارك بالنجاح وحققت النتائج المرجوة منها. فقد نمت قيمة الصادرات بنسبة 40% سنوياً، مبتدئة بقيمة 120 مليون دولار عام 1964م، ووصلت إلى نحو 1.004 مليار دولار عام 1970م.(الصوص، 2006م)

2.1.6.3 النموذج الهرمي للتصنيع الموجه للتصدير:

بينما زادت الصادرات، زاد بالمقابل استيراد المواد الخام، والآلات والمعدات. وكلما زاد تصدير الاقتصاد الكوري، كلما أصبح تابعاً ومعتمداً للاقتصاديات المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، لأن أساس الاقتصاد الكوري كان ضعيفاً في ذلك الوقت. وللخروج من مثل هذه الصعوبات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، كان على كوريا أن تقف على قدميها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجالات إنتاج الماكينات، والمعادن، والصناعات الكيماوية، وكذلك الاستقلال في مجال العلوم والتكنولوجيا، لدعم صناعاتها الثقيلة. هذه كانت الأسباب التي جعلت الرئيس Park يبادر إلى سياسة الصناعات الثقيلة والكيماوية، وسياسة "التعليم الوطني" والتأكيد على سياسة التصنيع الموجه للتصدير لجميع الصناعات. وحسب تعبير الرئيس Park فإن الحكومة ستقوم بإنشاء ورعاية جميع الصناعات خطوة بخطوة، وفي نفس الوقت جعل جميع مراحل تصنيع المنتج تنافس المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة في السوق الدولية. كانت هذه الفكرة الأساسية لبناء الاقتصاد الكوري في سنوات السبعينات.

7.3 دور الحكومة الكورية الجنوبية في إنجاح التجربة الاقتصادية التنموية:

في شهر أيار من عام 1961م أطاح الجنرال "بارك شنغ هي" برئيس الدولة المنتخب "يون بو–صن". حيث أراد الجنرال "بارك" (وبدافع حبه للوطن) تحويل كوريا الجنوبية من بلد زراعي متخلف إلى دولة صناعية حديثة، التي توفر العيش الكريم لمواطنيها، بينما تكون قادرة في نفس الوقت على الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي. وقد استفادت الحكومة تلك الفترة من قرار استخدام المساعدات الخارجية، وخاصة من الولايات المتحدة في فترة الخمسينات لإقامة البنية التحتية، والتي تضمنت شبكة من المدارس الأساسية والثانوية وبعض المراكز المهنية، وكذلك الطرق والجسور وشبكة الاتصالات الحديثة. وكانت النتيجة أنه بحلول عام 1961م، أصبح لدى كوريا الجنوبية قوة عاملة شابة حسنة التعليم وبنية تحتية حديثة، وهي التي وفرت للرئيس بارك Park قاعدة صلبة للنمو الاقتصادي (فرحات، 2016م).

قررت إدارة الرئيس Park بأن الحكومة المركزية يجب أن تلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية لأنه لا توجد أي مؤسسة كورية جنوبية أخرى لديها القدرة أو الموارد لقيادة مثل هذا التغيير القوي في مدة قصيرة. وشمل النظام الاقتصادي الناشئ عناصر من كل من رأسمالية الدولة والاقتصاد الحر، هذا وقد قام الاقتصاد على مجموعة من التكتلات الخاصة الكبيرة، والعاملة في مجالات – صناعة الحديد والفولاذ، الاتصالات، الأسمدة، المواد الكيمياوية، وصناعات ثقيلة أخرى. ووجهت الحكومة الصناعات في القطاع الخاص من خلال تحقيق أهداف الإنتاج والتصدير المتتالية، واستخدام الرقابة على الائتمان، واستخدام وسائل غير رسمية من الضغط والإقناع، والسياسات النقدية والمالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت الحكومة تأمل أن تستغل كل ما هو متوفر من التكنولوجيا لتصبح قادرة على المنافسة في المجالات التي حققت الدول الصناعية فيها نجاحاً. وافترضت الحكومة أن القوة العاملة حسنة التعليم والمحفزة جيداً يمكن أن تنتج سلعاً رخيصة وذات جودة عالية، والتي يمكن أن تجد أسواقاً جاهزة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي بقية دول العالم الصناعي، بينما تستخدم الأرباح التي تتولد من بيع الصادرات لتوسيع الاستثمار، وتوفير وظائف جديدة، وفي النهاية سداد القروض (الصوص،2006م).

في عام 1961م امتدت سيطرة حكومة Park على الأعمال من خلال تأميم البنوك ودمج الحركات التعاونية الزراعية بالبنك الزراعي. وبعد بسط سيطرة الحكومة المباشرة على كل مؤسسات الائتمان، امتدت كذلك سيطرة بارك على مجتمعات الأعمال. فمنذ الأيام الأولى للانقلاب الذي قاده Park، قام حلف غير معلن بين العسكريين ورجال الأعمال، فقد قربهم بارك منه منذ اليوم الأول. واهتم بالصناعات القائمة، وكانت بعض منها من بقايا صناعة (التجميع) التي أنشأتها العائلات اليابانية أثناء الاحتلال. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة اليابان اضطرت هذه الشركات إلى بيع أصولها إلى الكوريين. وبعض المؤسسات الشهيرة الآن مثل سامسونغ Samsung كانت مصانع تجميع سانيو Sanyo، وكذلك الأمر بالنسبة ل"LG" التي كانت تسمى سابقًا جولد ستار Gold Star.

لكن الزعماء العسكريين كانوا لا يتمتعون إلا بالقليل من الخبرات السياسية والإدارية، كما كانوا يفتقرون إلى برنامج تطويري للبلاد، بحيث اتجهوا فيما بعد إلى كبار الاقتصاديين والمخططين للمساعدة. وتم تأسيس مجلس التخطيط الاقتصادي في عام 1961م، ووضع برنامج للتصنيع السريع اعتمادًا على إحلال الواردات وتشجيع الصادرات. وشجعت سياسات Park رواد الأعمال في القطاع الخاص، الذين أعطوا حوافز قوية للتصدير، ومن ضمنها المعاملة التفضيلية في الحصول على القروض المصرفية المنخفضة الفائدة، وامتيازات في الاستيراد، والسماح بالاقتراض من المصادر الأجنبية، وإعفاءات ضريبية وإعانات مالية. وقد تطورت بعض منشآت الأعمال وأصبحت تعرف فيما بعد بال Chaebol. واصبح مجلس التخطيط الاقتصادي المركز العصبي لخطة Park لتشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية. وكان يترأس الهيئة نائب رئيس الوزراء، مجهزاً بطاقم من الموظفين المعروفين بقدراتهم العالية وخلفيتهم التعليمية في الأعمال والاقتصاد. وفي بداية الستينات، خصصت الهيئة الموارد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووجهت تدفق الائتمان، وصاغت كل خطط كوريا الجنوبية الاقتصادية. وفي أواخر الثمانينات، أعيدت سلطة تخصيص المصادر والائتمان إلى الوزارات ذات العلاقة.(الصوص، 2006)

ويتضح هنا أن حكومة كوريا أدارت سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية، وعبأت الحكومة الرأسمال المحلي من خلال تشجيع الادخار، وتقرير أنواع الصناعات التي يمكن أن تنشأ بهذه الأموال، وفحص إمكانية المنتجات للتصدير. بهذا المعنى، فإن توجيه الحكومة لدفة التنمية الاقتصادية لعب دورًا حاسمًا في إنجاح التجربة الكورية.

وفي عام 1990م اقتصرت مهام مجلس التخطيط الاقتصادي في المقام الأول على التخطيط، وغالباً ما كانت تنسّق وتوجّه الوظائف الاقتصادية للوزارات الأخرى، ومن ضمنها وزارة المالية. وكان من الأطراف الحكومية ذات العلاقة بتوجيه الاقتصاد مكتب الرئيس – الذي كان ممثّلاً بالسكرتير الأعلى للشؤون الاقتصادية – وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة العمل، ومصرف كوريا – الذي كان تحت سيطرة وزارة المالية.

وقد تم تخفيض قيمة العملة بشكل كبير في عامي 1961م و1964م، وتم تشجيع الادخار الخاص من خلال رفع أسعار الفائدة، وتم الاقتراض من الخارج. كما تم تشجيع الصادرات من خلال الإعانات المالية المباشرة، وأزيلت القيود عن الاستيراد وألغيت الضرائب على الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة، التي كانت تستخدم لإنتاج سلع التصدير. فقد كانت الصناعات التصديرية – مثل المنسوجات والألبسة والمكائن والأجهزة الكهربائية – راكدة بسبب قلة المواد الأولية المستوردة. وقد أدت هذه السياسات إلى نتائج فورية إيجابية. تطلبت هذه البرامج التطويرية كميات هائلة من الرأسمال. وبعد أن استقر مستوى المساعدات الأمريكية لكوريا اتجه نظام Park إلى "الدبلوماسية المالية" مع البلدان الأخرى. وكان لتطبيع العلاقات مع اليابان في عام 1965م أثر جيد في جلب أموال يابانية على شكل قروض ومساعدات اقتصادية، حيث تلقت كوريا في ذلك العام مساعدات بقيمة 800 مليون دولار. كما قام الرئيس Park بزيارة رسمية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1964م وقدمت لكوريا مساعدات حكومية ومنحت القروض التجارية. وقد ساعد المستوى المتزايد للصادرات في رفع أهلية كوريا للاقتراض من السوق الدولية. ويعود الفضل في زيادة وتيرة التصدير لكوريا الجنوبية إلى توفر العمالة المتعلّمة، والسوق الخارجي، والظروف الدولية المواتية. (الهامي، 2015م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان هدف Park الرئيسي – والذي كان ناجحاً من بدايته – هو أن يؤسس اقتصاد صناعي متين معتمداً على النفس، ومستقلاً عن الموجات الهائلة من المساعدات الأمريكية التي أبقت كوريا الجنوبية هائمة على وجهها أثناء سنوات حكم Rhee. كان تحديث الاقتصاد والمحافظة على نمو كلي مستديم من الأهداف الإضافية في السبعينات. وقد تضمنت السياسات الاقتصادية الهامة، تقوية الصناعات الرئيسية، زيادة التوظيف، وتطوير أنظمة أكثر فعالية للإدارة. ولأن كوريا الجنوبية كانت معتمدة على الواردات من المواد الأولية، مثل النفط، فكان هدف الحكومة الرئيسي أن يزيد مستوى الصادرات بشكل ملحوظ (لتغطية الواردات)، والذي يعني الضغط باتجاه جعل المنتجات الكورية ذات إنتاجية أعلى وقدرة أكبر على المنافسة الدولية. وأكدت الخطط الاقتصادية الأولى على تطوير الزراعة والبنية التحتية، تبعتها خطط وبرامج لتطوير الصناعات الخفيفة، والإلكترونيات، والصناعات الثقيلة والكيماوية. وقد أدى تنفيذ هذه الاستراتيجيات، إلى تصدير صناعات متطورة.

لقد جمعت الحكومة بين سياسة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات مع سياسة التصدير الموجه. فقد اختار مخططو السياسة الاقتصادية مجموعة من الصناعات الاستراتيجية لدعم التصدير، ومن ضمنها الإلكترونيات، بناء السفن، وصناعة السيارات. وترعرعت الصناعات الجديدة من خلال جعل استيراد مثل هذه السلع صعباً للغاية. وعندما استطاعت الصناعة الجديدة أن تقف على قدميها، عملت الحكومة على خلق ظروف جيدة للتصدير. فمنحت حوافز للصادرات تضمنت تخفيض ضرائب الدخل لشركات التصدير، إعفاءات جمركية على المواد الأولية المستوردة لإنتاج التصدير، وبدل اهتلاك الآلات والمعدات.

لقد أفنى الرئيس Park حياته في سبيل تحقيق حلمه وهو جعل كوريا الجنوبية دولة صناعية متقدمة تعتمد على نفسها. وبذلك انطوت صفحة خالدة من صفحات تاريخ كوريا الحديث، لقد إستطاع الرئيس Park تحويل كوريا الجنوبية من دولة متخلفة إلى قوة اقتصادية هائلة، وقد أثنى عليه الرئيس Kim Dae Jung حيث قال *"لولا الرئيس بارك لما كانت كوريا دولة صناعية"* (الصوص، 2006م).

يتضح هنا أن الحكومة الكرورية الجنوبية، بقيادة الرئيس "بارك" منح التنمية الاقتصادية أولوية كبرى، حيث كانت كوريا تعاني من نقص حاد في نسبة الادخار وتراجع كبير في حجم المساعدات الخارجية فأنشأ "بارك" لمواجهة هذه التحديات بنوكاً حكومية وأمّم البنوك الخاصة للتحكم في القروض وتوجيهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية، وغيّر استراتيجية التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى أخرى تعتمد على اقتصاد موجه نحو الصادرات. وكان هذا التحول ضرورياً للحصول على العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها قطاعه الصناعي الناشئ، وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق استقلال تام.

8.3 تقييم تجربة كوريا الجنوبية بالانتقال الى اقتصاد السوق الحر والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:

يتضح مما سبق أن الرئيس "بارك" عندما وصل إلى سدة الحكم منح للتنمية الاقتصادية أولوية كبرى، حيث كانت كوريا تعاني من نقص حاد في نسبة الادخار وتراجع كبير في حجم المساعدات الخارجية فأنشأ "بارك" لمواجهة هذه التحديات بنوكاً حكومية وأَمَّمَ البنوك الخاصة للتحكم في القروض وتوجيهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية الخمسية التي تم وضعها، وغيّر الرئيس الجديد استراتيجية التنمية الاقتصادية من استراتيجية الإحلال محل الواردات من خلال إنشاء مصانع تنتج سلعاً محليةً بدلاً من الاعتماد على الاستيراد بل وأن يصبح الاقتصاد الكوري الجنوبي اقتصاداً موجهاً نحو الصادرات. وكان هذا التحول ضرورياً للحصول على العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها قطاعه الصناعي الناشئ، وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق استقلال تام بدلاً من الاستمرار في تلقي المساعدات والهبات والتبرعات من الخارج والتي تخلق تبعيّة سياسية واقتصادية لا نهائية.

تبنّت كوريا الجنوبية نظام اقتصاد السوق الحر حرصاً منها على تشجيع التصدير والدخول في سوق المنافسة الدولية، ولكي تهيىء كوريا الجنوبية نفسها لمتطلبات هذا النظام قامت بإنشاء المناطق الصناعية، وخفّضت الضرائب والجمارك، وتدخلت لحماية الصناعات المحلية من خلال تقييد الاستيراد في بداية الأمر، واستثمرت في البنية التحتية، وقدمت برامج لتطوير كفاءة الموارد البشرية، وقدمت حزم متنوعة من القروض.

ومن خلال الاطلاع على التّجربة الكورية **يمكن أن نستنتج أن** هناك إمكانية حقيقية لقيام مزيج ناجح من السياسات الحكومية التدخّلية من ناحية، وآليات السوق من ناحية أخرى.

لقد سعت الدولة إلى السيطرة على السوق وتوجيه بما يساعد على انجاز الاهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها، وفي أقصر وقت ممكن. وقد تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية بغرض دفع الاستثمار والصناعات والصادرات في المسارات المرغوبة من خلال التدخلات الإنتقائية التي تركز على صناعة بعينها أو قطاع بذاته، ومن خلال تقييد المنافسة أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منعها، كلما وجدت مصلحة في ذلك التقييد لتسريع وتيرة الإنتاج أو تنمية الصادرات (الصوص، 2006).

هنا يمكن القول أن كوريا الجنوبية نجحت في اتباع سياسات متوازنة بين التدخل الحكومي (الموجه) من جهة، ومن جهة أخرى إتباع آليات السوق الحر (تفاعل قوى الطلب والعرض)، دون الإخلال بالنظام الاقتصادي القائم والبالشّراكة مع القطاع الخاص، في سبيل الوصول الى معدلات التنمية الاقتصادية المطلوبة، وقد نجحت في تحقيق ذلك ببراعة.

9.3 خاتمة الفصل:

لقد تبنّت كوريا الجنوبية نظام اقتصاد السوق الحر والانفتاح على العالم الخارجي وكان لذلك الدور الكبير في إنجاح هذه التجربة الاقتصادية التنموية الرائدة، اتباع كوريا الجنوبية لنظام اقتصاد السوق الحر لم يصاحبه إهمال في الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية حيث استطاعت حكومات كوريا الجنوبية أن تستخدم هذا النفوذ بشكل فعّال، دون أن يؤثر ذلك على سياسات الانفتاح (اتباع سياسة متوازنة) .

هذا ويعود الفضل الأول والأخير في الانطلاقة التنموية القوية التي شهدتها كوريا الجنوبية اقتصادياً إلى السياسة الرشيدة التي اتبعها الرئيس الكوري الجنوبي Park فلقد حدد الرئيس معالم تلك التنمية في كون الحكومة المركزية يجب أن تلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية لأنه لا توجد أي مؤسسة كورية جنوبية أخرى لديها القدرة أو الموارد لقيادة مثل هذا التغيير القوي في مدة قصيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

المورد البشري ودوره الفاعل في التجربة الاقتصادية التنموية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

المورد البشري ودوره الفاعل في التجربة الاقتصادية التنموية

1.4 المقدمة:

الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تطوير التعليم كان من أهم الأسباب التي دفعت كوريا الجنوبية للأمام، فقد عملت على تنمية الموارد البشرية، من خلال الاستثمار الكبير في التعليم، وإنشاء المؤسسات التعليمية والمهنية، وتطوير المواد التعليمية في جميع مراحل التعليم العام والتعليم الجامعي، التي تواكب عملية التنمية الاقتصادية، إلى جانب بث روح الطموح للتعلم، مما أدى إلى توفر أيدي عاملة متميزة، وإداريين ورياديين متميزين، وموظفين حكوميين مؤهلين وباختصار فقد جاءت المعجزة لكوريا الجنوبية تعبياً عن الإرادة القوية والجهود العظيمة التي قام بها الشعب الكوري (اللحام، 2012م).

ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشُح رأس المال، راهنت القيادة الكورية على رأس المال البشري كمورد للتنمية. فاستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع خلال مراحل التنمية الاقتصادية المختلفة. وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951م لتصل إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينيات. كما أولت الدولة التدريب والتكوين المهني اهتماماً كبيراً مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا (المنصوري، 2013م).

لقد أثبتت التجربة الاقتصادية التنموية لكورية الجنوبية أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل حاسم في التنمية الاقتصادية.

فقد استفاد النمو الاقتصادي الكوري من مستوى التعليم للموارد البشرية، الذي لعب دوراً رئيسياً في استيعاب التكنولوجيات المتقدمة من البلدان المتطورة.

ويستعرض هذا الفصل كيفية إنجاز كوريا للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وكيفية تفاعل النمو الاقتصادي مع رأس المال البشري في الاقتصاد الكوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.4 الإهتمام الحكومي في التنمية البشرية بكوريا الجنوبية:

أظهرت الدراسات أن التوجه الخارجي كان هاماً جداً للنمو السريع في الموارد البشرية الكورية. لأن الاستراتيجيات الخارجية الحكومية الموجهة ولّدت فرصاً كافية للعمالة الجديدة. كما أن الأجر الأعلى للمتعلمين، شجع الشعب الكوري للاستثمار بشكل أكبر في التعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الكورية، تواجه منافسة عالمية في توجهها الخارجي، مما دفعها إلى المساهمة في التعليم وتدريب العمال بشكل نشيط وفعال (الصوص، 2006م).

فالحكومات الكورية المتعاقبة أيقنت أن التعليم هو القاعدة الأساسية للتقدم في الدول، فلا يمكن لأي دولة النهوض دون الاهتمام بالتعليم، وإعداد الكوادر لتدعيم التقدم في كافة المجالات، وهو ما قام عليه النظام التعليمي الكوري الذي كان حكومياً، حيث اهتم بصورة فعّالة بإكساب المهارات، وتعزيز القدرات الأساسية، كما اهتم بالتطوير النوعي للتربية العلمية، ووضع الثقافة الحديثة المتطورة نصب عينيه، والمشاركة بدور كبير في عملية التنمية، من خلال بناء الإنسان الواعي المبدع الملتزم بالعمل والأخلاق.

فالتعليم في كوريا متقدم جداً، وتعتبر كوريا من أكثر دول العالم في عدد أيام الدراسة، التي تبلغ 296 يوماً في السنة، وكذلك في مدة ساعات الدراسة اليومية، كما أن 30% من الطلبة يدرسون في مدارس أهلية داخلية (الشايب، 2015م).

لقد أصدرت الحكومات الكورية ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لجعل كوريا ترتقي إلى مستوى الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصاً في مجالات تقنية المعلومات والتكنولوجيا الحديثة للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية متطورة عالمياً.

وضع مخططو التنمية الكورية في الحكومات الكورية موضوع تعزيز قدرات الفرد الكوري المعرفية ورفع كفاءة القوى العاملة بالتعليم في أولى درجات سلم اهتماماتهم، وكان للدولة الدور البارز في الاهتمام بتعميم التعليم، مدعوماً بمساهمة كبيرة من الأسرة الكورية التي تخصص القسط الأكبر من ميزانيتها لتعليم أبنائها، معتقدةً إعتقاداً قاطعاً أن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الأسرة، ويمكن القول أنه في لحظة انطلاقها الاقتصادي تميزت كوريا الجنوبية بمستواها العالي من رأس المال البشري، هذا المستوى الذي يجد جذوره في تعميم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم منذ العهد الاستعماري، وأصبح التعليم العالي منارة للعديد من الطلبة المبتعثين ليس الكورين فحسب حيث وصل عدد الجامعات في كوريا الجنوبية، نظام السنوات الأربع إلى قرابة المائتين، هذا عدا مؤسسات التعليم العالي الأخرى مثل المعاهد التقنية وكليات المجتمع بالإضافة إلى مراكز البحوث والتنمية (الشيبي ،2005م).

ويتضح هنا أن التجربة التنموية الكورية لم يكتب لها النجاح لولا جهود وكفاءات وخبرات العمالة الكورية، وحرص الدولة على توفير كل الإمكانيات من مؤسسات تعليمية وكوادر بشرية قادرة على التأهيل، وعليه تعد التجربة الكورية أنضج التجارب التي تستحق الدراسة وتطبيقها في حدود خصوصيتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الجغرافية ذلك أن هذه الدولة كانت تشترك معنا إلى وقت ليس ببعيد في التخلف الاقتصادي بسبب خضوعها للاستعمار، لكنها استطاعت تحقيق نموٍ اقتصاديٍّ مشهود.

3.4 دور الموارد البشرية في كوريا الجنوبية بمجال التنمية الاقتصادية:

كوريا الجنوبية كانت إحدى الدول النامية التي تعاني من الوقوع في دائرة الفقر المدقع، والتي كان الخبراء الاقتصاديون يكادون يجزمون أنه من الصعوبة أن تنهض من جديد، ويتضمن الفقر الذي كان يعاني منه الكوريون سوء التغذية، وانخفاض متوسط الأعمار، وانخفاض مستويات الدخل، بالاضافة إلى انتشار الأمراض وسوء الصحة والتعليم، وما يتصل بذلك من حرمان من المعرفة والاتصال، والظلم وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان، وغياب الكرامة والثقة واحترام الذات، ورافق انخفاض مستوى النمو الاقتصادي حدوث انخفاض في الدخل وبالتالي انخفاض في الادخار وانخفاض في الاستثمار.

وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي لكوريا الجنوبية في بداية الستينات كان هناك افتقار لرؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية، بالإضافة إلى الافتقار إلى العمالة الماهرة اللازمة، وكان الاقتصاد الكوري يعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 1962م كان إجمالي الصادرات الكورية حوالي 54.8 مليون دولار أمريكي فقط، وكانت كوريا الجنوبية من الدول الميؤوس منها بالمقارنة مع بقية دول آسيا الأخرى مثل الفلبين، وميانمار، وتايلند (الصوص، 2006م).

وللخروج من دائرة الفقر المغلقة التي كانت تعاني منها كوريا الجنوبية كان لا بد من القيام بعدة أمور، في جُلّها تركز على الموارد البشرية والتي من أهمها: (الصوص، 2006م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تعبئة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الصناعة:

وللقيام بذلك كان لا بد من مطالبة اليابان بدفع تعويضات عن سنوات الاحتلال واستغلال ثروات كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى تقديم الحكومة الكورية للضمانات الكافية بدفع القروض الأجنبية في حال عجز الشركات الخاصة عن السداد بالتزاماتها، وسيطرة الحكومة على البنوك الكورية لتخصيص الموارد المالية اللازمة وتعبئتها.

2. تحديث القوى العاملة للتصنيع:

كانت كوريا الجنوبية ترزح تحت الاستعمار الياباني للبلاد، وتلك الحقبة التاريخية لم تجلب لكوريا الجنوبية إلا الإحباط، وانعدام الثقة بالنفس، والشعور بالدونية، وعدم الإخلاص والتفاني في العمل، بالإضافة إلى انتشار الفقر والاتكالية الكلية على الغير، هذا كله أدى إلى عدم وجود قاعدة صناعية في كوريا الجنوبية، وعدم توافر المهارات التصنيعية اللازمة في التصنيع لدى الكوريين. أما فيما يتعلق بالوظائف الحكومية فقد كان التوظيف الحكومي في عهد الرئيس الكوري "سيجمان ريه" 1948-1961م يتم من خلال الواسطات والمحسوبيات ودفع الرشاوي لبعض كبار الموظفين في المؤسسات الحكومية للحصول على وظيفة حكومية.

وعندما جاء الرئيس "بارك تشونغ هيه" أدرك أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق في ظل وجود موظفين لا يتمتعون بأي كفاءة، فقام بتنظيف المؤسسات الحكومية من جميع الموظفين والمسؤولين المتورطين بالفساد.

ومن أجل القضاء على المحسوبية في التوظيف ولتحقيق أعلى حدود العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق بين جميع المواطنين، شرعت الحكومة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف أمام جميع المتعلمين، ووضع شروط ومعايير موحّدة أمام جميع المتعلمين دون تمييز. ولتحقيق ذلك أقرّت الحكومة الكورية اجتياز امتحانٍ خاصٍ كشرط رئيسي للحصول على وظيفة حكومية. وقد أنشأت الحكومة لهذا الغرض معهداً خاصاً لتدريب المتقدمين للوظائف الحكومية في كل مدينة، ويخضع المتقدم للوظيفة لدورة تدريبية مكثّفة لمدة ثلاثة أشهر في مواد معدة خصيصاً لذلك، بحيث تؤهل المتقدم للوظيفة أن يكون على كفاءة عالية. وكان على المتقدمين بذل الجهود الكبيرة من أجل اجتياز هذا الامتحان، فإذا اجتاز المتقدم للوظيفة الامتحان بنجاح، يصبح مؤهلاً للحصول على وظيفة حكومية. وتنشر نتائج الامتحان في الجريدة الرسمية، ويتم إعطاء الأولوية في التوظيف للناجحين بالمعدلات الأعلى، ثم الذين يليهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالترتيب. وهكذا. وهـــذا الامتحان كان لـــــه العديد مـــــــن الإيجابيات تمثلت في التالي: (الصوص، 2006م)

أ. استثنى إمكانية التوظيف من خلال المحسوبية والمحاباة.
ب. أظهر قدرات ومواهب المتقدمين للحصول على وظيفة حكومية.
ج. عدم التمييز في أهلية التقدم للامتحان (أي إنه من حق جميع المتعلمين).
د. توظيف العديد من الموهوبين في مجال الشؤون الاقتصادية من أجل التنمية الاقتصادية.

وبالرغم من الظروف السيئة التي كانت تعيش فيها كوريا الجنوبية فترة الاستعمار الياباني للبلاد والتي أثرت سلباً على الموارد البشرية، لم يجد الكوريون سبيلاً لذلك إلى من خلال تطوير العنصر البشري بصفته المحرك الرئيسي للتنمية وفي نفس الوقت هو الهدف، فكان لا بد من القيام بالتالي: (Yu, et al., 2001)

1. التعليم والتدريب.
2. جعل الناس يدركوا أهمية ومنافع النقود.
3. تغيير الأفكار السلبية للعمال.
4. توفير فرص العمل.
5. دراسة العلوم والتكنولوجيا.
6. تصدير العمالة الزائدة الى الخارج.

فالكوريون الجنوبيون اقتنعوا أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وكان من خصائص تصدير الموارد البشرية الكورية إلى الخارج آن ذاك هو عمل الكوريين بأجور منخفضة جداً، وفي ظروف عمل سيئة للغاية، لكن الكوريين استطاعوا أن يُسخّروا هذه العوامل في طريق تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

4.4 إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

كوريا الجنوبية هي إحدى دول شرق آسيا والتي تتميز بالتقدم الاقتصادي الكبير إذ نجحت بالرغم من قلة مواردها الطبيعية وزيادة حجم سكانها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لافتة للنظر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما حدى بالباحثين والسياسيين إلى توجيه الإهتمام البالغ والواسع لكوريا الجنوبية، ويرجع هذا الإهتمام إلى الطفرة التنموية الضخمة، والتي نقلت كوريا الجنوبية من دولة فقيرة إلى مصاف الدول المتقدمة، فكوريا التي خرجت من حرب مدمرة كان متوسط دخل الفرد فيها 87 دولاراً عام 1962م استطاعت بعد ثلاثين عاماً من العمل الدؤوب أن يكون متوسط دخل الفرد فيها 10 آلاف دولار، وأن تصبح عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة 1996م، وفي مقدمة دول العالم في إنتاج السيارات والإلكترونيات وصناعة المعلوماتية وبناء السفن وغيرها (الشيبي، 2005).

هناك العديد من المصادر التي تضافرت معاً من أجل إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، ومن أهم هذه المصادر: (الصوص،2006م)

1. **مجلس التخطيط الاقتصادي Economic Planning Board**: الذي تم تأسيسه في عهد الرئيس الكوري "بارك".
2. **البيروقراطيون Bureaucrats**: والمتمثلون في موظفي الحكومة وهي الجماعات الأكثر ذكاء ومنظمة بشكل جيد، وهي التي تنفذ سياسات الحكومة، فقد تراكمت لديهم معرفة مهنية تستند إلى القدرة الإدارية للمنظمات الحكومية.
3. **أساتذة الجامعات**: وهم النخبة الذكية الوحيدة الذين درسوا في الجامعات الغربية وبشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، ولديهم معرفة مهنية، وهم خبراء في تخصصات معينة.

ويتضح هنا أن التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية لم يكتب لها النجاح، إلا بوجود نخبة مميزة من الكفاءات المهنية والتعليمية على قدر كبير من الخبرة والمهارة، والتي ما بخلت في تقديم كل ما لديها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، كل هذا كان بدافع الوطنية وحب الوطن، **وهنا يجب التأكيد على** أن كوريا الجنوبية لم تقتصر على التعليم النظري فقط، بل سخّرت كل الطاقات والإمكانيات لوجود تعليم فني ومهني بجانب التعليم النظري.

5.4 مساهمة العنصر البشري في إحداث التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية:

يمكن القول أن العنصر البشري هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، ومن الملاحظ عند النظر في التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية أن كوريا الجنوبية تفتقر إلى الموارد الطبيعية والثروات، لكنها كانت تمتلك الإنسان الكوري الذي كان وقود التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية ومحركها، وهنا لا بد من التطرق إلى مساهمة التنمية البشرية والإنسان الكوري في إحداث الطفرة التنموية التي شهدتها كوريا الجنوبية. وذلك بالاستناد إلى العناصر التاليـــة: (Lee, 2005)

1. استناداً إلى نظرية رأس المال البشري، فإن **العامل الأكثر تعلماً هو الأكثر إنتاجية** من غيره. فالزيادة في أعداد العاملين المتعلمين والمؤهلين أدى إلى الزيادة في كمية المخرجات بسبب التحسن في إنتاجية العمل. وهذا ينعكس أيضاً في مقدار الأجور التي يتلقّونها في أعمالهم.
2. **استيعاب التكنولوجيا المتقدمة** والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي **تعتمد** بشكل كبير ومباشر **على جودة رأس المال البشري في الدولة**، أي درجة التعليم والتأهيل.
3. **رأس المال البشري عامل رئيسي وضروري للتفاعل مع تدفق الرأسمال الأجنبي المباشر**، وبالتالي يزيد من التقدم التكنولوجي في الدولة المستضيفة. ولم يكن التأقلم مع تدفق التكنولوجية الأجنبية المتقدمة عملية أتوماتيكية في كوريا الجنوبية، لقد كانت ممكنة فقط بسبب توفر الأيدي العاملة المتعلمة والمدربة بشكل جيد، والتي كانت لحسن الحظ متوفرة في كوريا منذ تبني سياسة تشجيع الصادرات، لأنه كان على كوريا أن تستقدم التكنولوجيا الغربية من أجل تطوير الصناعات الموجهة للتصدير.
4. **تأثير تحفيز رأس المال البشري على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد**، فهناك تأثير إيجابي آخر لرأس المال البشري على التقدم التكنولوجي. فنمو إنتاجية العوامل الكلية قد يكون نتيجة الجهود وقابلية التحسين التقني في الاقتصاد، ولأن قابلية التحسين التقني تتوقف على درجة تأهيل الرأسمال البشري المتوفر في الاقتصاد، ورأس المال البشري يؤثر على نمو معدل إنتاج العوامل الكلية بشكل ملحوظ.

فالحكومات الكورية حرصت على إرسال العديد من العمال والفنيين والمدراء الكوريين إلى الخارج (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) للتعلم والتدرب على التقنيات الحديثة فيها. وقد حقّقت كوريا الجنوبية سرعة فائقة في الانتقال إلى حقول التقنيات الجديدة، ووصلت الآن إلى مستويات عالمية في مجال التقنيات الحديثة، ومن ضمنها أشباه الموصلات، الاتصالات، الطاقة النووية، والتقنيات الفضائية والمدنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمثلًا كما مبين في جدول رقم (4.1) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1962م كان 104 دولاراً إلّا أنه وصل إلى 27.200 دولار عام 2015م، بينما كان عام 1975م 646 دولاراً فقط.

جدول (4.1)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الكوري القيمة (بالدولار الأمريكي $)

السنة	1962م	1965م	1975م	1985م	1995م	2005م	2015م
متوسط نصيب الفرد من ال (GDP)	104	105	646	2540	12.400	18.700	27.200

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على البيانات المنشورة على صفحة البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/، 2016م.

بالرغم من أن عدة عوامل ارتبطت في تعزيز هذا الإنجاز الاستثنائي إلا أنه يُعزى بالغالب إلى سياسة الحكومة الكورية باستخدامها التعليم كخافض للفقر واستراتيجية البناء العادل.

من الجدير بالملاحظة أن مميزات توظيف التعليم لتطوير اقتصاد البلد الكلي والربط الناجح بين تطور الاقتصاد مع تطور التعليم جعل خيارات السياسة تتلامس مع مراحل تطور اقتصاد البلد من خلال سلسلة الخطط الخمسية لتطوير الاقتصاد والتي بدأت منذ اوائل الستينات من القرن الماضي.

ولا بد هنا من التأكيد أن الإنسان الكوري هو جوهر التنمية الاقتصادية ومبتغاها في نفس الوقت، فلا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تحدث بدون وجود الإنسان القادر على تحريك وتفعيل عناصر الإنتاج الأخرى، حيث سعت الحكومة الكورية من خلال التنمية الاقتصادية أن توفر الرّفاه والحياة الاقتصادية الرغيدة للإنسان الكوري، حيث ركّزت كوريا الجنوبية جُل اهتمامها على العنصر البشري الذي يعتبر ثروة قومية مهمة جداً ومحرك رئيسي وفعّال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.4 اهتمام الكوريين بالتعليم العام والجامعي:

إن الاهتمام بالتعليم هو أساس التقدم والازدهار الحاصل في كوريا الجنوبية ، ففي عام 1960م لم يكن هناك فارق في الدخل القومي بين كوريا وباكستان، ولكن الفارق الكبير كان بين المسجلين في الدراسة حيث أن نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي في الباكستان بلغت 30% من عدد الأطفال جميعاً، بينما تجاوزت نسبة المسجلين هذه في كوريا الجنوبية إلى 94%. أما في نهاية الثمانينات تضاعف الدخل القومي في كوريا الجنوبية إلى ثلاث أضعاف الدخل القومي في الباكستان. هذا يعني أن الاهتمام بتعليم جيل واحد 20 عاماً أو30 عاماً تسبب في مضاعفة الدخل ثلاث مرات وأن الإنفاق على التعليم الاساسي كان له أولوية في مرحلة معينة من تاريخ التطور، فالإنسان الكوري الذي طوّع ثقافته التي تغذي فيه الانضباط وحب العمل واحترام الكبير وتحقيق الرفاه للمجموعة قبل رفاه الفرد، هذا الاعتقاد جعل الكوري يُفني وقته وما تعلّمه في العمل في سبيل تقدم وتطور بلاده وانعكس رفاه الجماعة في تطور الفرد ورفاهيته أيضاً بعد مرور ثلاثة عقود من الزمن. حيث تميز الشعب الكوري بالولاء المطلق لبلده فهو يتفانى في العمل من أجل تطويره وتنميته، فقدرة وإرادة الشعب الكوري استطاعت أن تظهر للعين المجردة بالنظر إلى الخضرة التي كست الجبال فقد استطاع الفلاحون من زراعة الجبال الصخرية بالأشجار فضلًا عن إكساء الطرق بالأشجار والزهور المنسّقة على وفق أحدث نظم الهندسة الزراعية (الحسين، 2010م).

لقد عملت الحكومة الكورية على تعبئة الموارد البشرية، فقد شهدت كوريا استقراراً سياسياً نتج عنه حكومة ذات برنامج طَموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحرصت هذه الحكومة الوطنية على شحذ همة قوة العمل ورفع كفاءتها الإنتاجية بالتعليم والتدريب والتأهيل الفني، إذ تميزت اليد العاملة الكورية بالمهارة العالية، والانضباط في الأداء فقد أدى الاهتمام بالتعليم في كافة مراحله فضلاً عن إنشاء المؤسسات التدريبية المختلفة في تطوير وتنمية مواردها البشرية.

ومنذ بداية الثمانينيات ذهب الاتجاه في كوريا الجنوبية إلي جعل التعليم مستمراً طوال الحياة ولكل فرد وقد هدفت الإصلاحات التي حدثت في التعليم إلى أن يكون التعليم فعالاً وليس كميّاً فقط واختيار المعلمين الأكفّاء حتى يستطيعوا فيما بعد تطبيق سياسة المعيارية وتحسين جودة التعليم وتحقيق سياسة تعميمه ومواكبته للإتجاه العالمي الذي يسمى التعليم المبكر وخاصة الاهتمام بدراسات الطفل والتوسع في إنشاء روضة منفصلة عن المدرسة ومتصلة أيضاً بالمدارس الابتدائية. وأصبحت الدراسات التي تخص مرحلة ما قبل المدرسة أقوى وأكثر من ذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل وبهذه الإجراءات الجادة احتلت كوريا الجنوبية المركز الأول في مؤشر منحنى التعليم للعام 2014م (سالم، 2014).

لقد إرتفعت نسبة الإنفاق على التعليم في كوريا الجنوبية من 2.5% سنة 1951م لتصل إلى أكثر من 23% من الموازنة العامة بحلول الثمانينيات، كما أَولى الكوريين التدريب والتكوين المهني إهتماماً كبيراً مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، وبلغ عدد الطلبة الكوريين الجنوبيين الذين يتابعون دراساتهم في الشُّعَب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980م (Sun, et al. 2001). وعملت الدولة على ابتعاث عدد كبير من الطلبة والموظفين للدراسة والتدريب، ولكي يشارك الجميع في التنمية والنهوض بعد الحرب كانت ظروف العمل جد مجحفة

ويتضح هنا أن الشعب الكوري شعب أولى اهتماماً بالغاً بالتعليم باعتباره الرافد الأساسي للتنمية الاقتصادية، فلا يمكن إغفال دور التعليم في أي تجربة تنموية، وهذا ما يتّضح جلياً عند النظر إلى الدور الأساسي والمحوري الذي لعبه التعليم في التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

7.4 منظومة التعليم والتدريب في كوريا الجنوبية:

1.7.4 النظام التربوي الكوري:

إنّ ما عزّز من قدرات الفرد الكوري، الاهتمام الذي أولته خطط التنمية الكورية لموضوع التنمية البشرية، فكفاءة ومقدرة القوى العاملة هي ركيزة التنمية، لذا كان الاهتمام بالتعليم على رأس أولويات التنمية الكورية، ووضح هذا الاهتمام في طريقة توزيع موارد الدولة مما مكّن من تعميم التعليم الأساسي في نهاية عقد الستينات، صاحب اهتمام الدولة هذا اهتمام كبير من المجتمع، والأسرة بشكل كبير، فإن تعليم الأبناء يأخذ القسط الأكبر من ميزانية الأسرة الكورية فالاستثمار في التعليم استثمار في مستقبل الأسرة، ونجم عن الاهتمام بالتعليم الانتشار الهائل لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث والتنمية.

يعتبر النظام التربوي في كوريا الجنوبية نظام حديث يهتم بصورة فعالة بإكساب المهارات وتعزيز القدرات الأساسية، ويهتم بالتطوير النوعي للتربية العلمية، وهي تمر بمرحلة تطوير على صعيد التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية خاصة بعد معاناتها لبعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاكل التي أثرت عليها لفترة من الزمن منها الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا، وقد عملت على تغير الكثير من استراتيجيتها الخاصة بالتدريب المهني ومن ضمن عملية التغيير إنشاء إدارة وزارية تعني بتطوير الموارد البشرية وذلك لإيمانهم بأن عجلة التنمية تبدأ من الكوادر البشرية العالية الجودة والكفؤة. ويقف النظام التربوي بكل قوة ليعزّز مكانة التربية والتعليم فيهتم منذ مرحلة رياض الأطفال بتربية الأطفال وبناء أجسامهم وتنمية لغتهم وذكائهم وغرس قيم التكيف الاجتماعي في نفوسهم وسلوكهم. والمرحلة الابتدائية في كوريا مرحلة إجبارية للجميع، ثم تأتي المرحلة المتوسطة لتكون إجبارية في بعض المناطق خاصة مناطق صيد الأسماك والمناطق الزراعية. ولقد تطوّر التعليم في كوريا الجنوبية بشكل ملحوظ منذ بداية الخطط التنموية حتى تاريخ اليوم على النحو التالي: (الشيبي، 2005م)

1. توافق الخطط التعليمية مع السياسات الاقتصادية الجيدة مما ساهم في استمرارية التطور الوطني لأكثر من أربعة عقود زمنية.
2. التعليم العام أصبح إلزاميًا للجميع.
3. تقوية التعليم المهني في المرحلة الثانوية.
4. إصلاح وتطوير أداء الكليات الصغيرة.
5. إصلاح وتقوية أداء مؤسسات التعليم العالي.
6. التأسيس لنظام إدارة تعليم كفء وفعال في كوريا الجنوبية.
7. تطوير النظام المدرسي.
8. تطوير السياسات التعليمية في كوريا الجنوبية وخاصة بعد الحرب الكورية.

ويتضح هنا أن التطوير السابق يتناسب مع الفترات الزمنية التي حصل فيها التطوير ليعكس الاحتياجات الاقتصادية ومتطلبات التنمية من خبرات ومؤهلات الموارد البشرية لكوريا الجنوبية، فكوريا الجنوبية استطاعت أن تحقق طفرة تنموية هائلة في فترة قياسية (جيل واحد)، هذا قائم بالأساس على النظام التربوي المتطور والمرتبط ارتباطًا وثيقا مع متطلبات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

2.7.4 نظام التدريب في كوريا الجنوبية:

احتل التدريب في كوريا الجنوبية مكانة عالية واهتماماً بالغاً من قبل الحكومة بغية إعداد كوادر بشرية متقدمة تساهم في تطوير البلاد في مختلف مجالات الحياة سواء الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منها أو الاجتماعية، إذ تشتهر كوريا بمواردها البشرية التي ساهمت بشكل فاعل في تنمية اقتصادها مع افتقار هذا البلد للموارد المالية واعتمادها الكلي على مواردها البشرية.

لذلك أنشئت العديد من المراكز التدريبية والتطويرية بهدف إدامة تأهيل وتطوير رأس المال البشري في ضوء الاحتياجات التي تتطلبها قواعد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات من خلال برامج مكثفة لتغيير الإدارة وأنماطها في ضوء التطورات الحديثة ومعاهد بحوث لتطوير سياسات الاقتصاد والإدارة الكورية من خلال تأهيل وتدريب الموظفين الحكوميين لمساعدتهم بصنع القرارات التي تساعد في حل المشكلات الاقتصادية والإدارية التي تواجههم في العمل في القطاع الحكومي ومن أشهر مراكز التدريب في كوريا الجنوبية: (الشيبي، 2005م)

- **معهد تدريب الموظفين الحكوميين المركزي (COTI):** يلعب هذا المعهد دوراً بارزاً كونه مركزًا لتدريب الموظفين الحكوميين يهدف إلى تطوير كفاءة الموارد البشرية المناسبة لمختلف المهام من خلال العديد من البرامج القصيرة والطويلة الأمد للموظفين الحكوميين.
- **معهد التطوير الكوري للإدارة والسياسات الحكومية (KDI School):** يهدف هذا المعهد إلى رفع قدرات العاملين الكوريين من خلال انتسابهم إلى هذا المعهد للحصول على الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) وقد ساهم هذا المعهد في إشراك العديد من الدول بإرسال موظفيها الحكوميين للحصول على الدراسات العليا من هذا المعهد.
- **معهد كوريا للعلوم التقنية (KIST):** أنشىء هذا المعهد لتشجيع الكفاءات المهاجرة على العودة ثم تشجيعها على الاستثمار في الوطن وقد عملت على إنشاء وتحسين مؤسساتها البحثية كوسيلة لجذب العائدين ويتم منح الذين ينضمون إلى هذا المعهد استقلالية بحثية وإدارية واسعة، وقد عاد 16% من العلماء والمهندسين الحاصلين على شهادة الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد السبعينات وتقترب هذه النسبة إلى 80% خلال عقدي الثمانينات والتسعينات بسبب التغير الكبير وتحسين الأوضاع الاقتصادية الكورية. فضلًا عن أنها تسعى إلى ربط الكفاءات المهاجرة في شبكات عابرة للقوميات من خلال ربطها وتنظيمها بشبكة الدول المصدرّة لهذه الكفاءات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح هنا أن كوريا الجنوبية استطاعت أن ترفع مستوى إنتاجية العاملين سواء في المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص، من خلال تخصيص مؤسسات تدريب مهنية وبكفاءة عالية، تعمل على رفع مهارات وقدرات العاملين ليكونوا المحور والأساس في الانطلاقة التنموية المنشودة.

8.4 دور الإهتمام بالتعليم في تحقيق النهضة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية:

وضع مخططو التنمية الكورية موضوع تعزيز قدرات الفرد الكوري المعرفية ورفع كفاءة القوى العاملة بالتعليم في أولى درجات سلّم اهتماماتهم، وكان للدولة الدور البارز في الاهتمام بتعميم التعليم، مدعوماً بمساهمة كبيرة من الأسرة الكورية التي تخصّص القسط الأكبر من ميزانيتها لتعليم أبنائها، معتقدةً إعتقاداً قاطعاً أن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الأسرة، ويمكن القول أنه في لحظة انطلاقها الاقتصادي تميزت كوريا الجنوبية بمستواها العالي من رأس المال البشري. (Bae and Rowley, 2001)

وفي سنة 1944م قُدّر معدل الأمية بـ 22% وكان عدد الطلبة المسجلين في الثانويات والجامعات يقدر بـ 83.514 و 7.819 طالباً على التوالي. وكانت الجامعات مجهّزة بالهياكل القاعدية العصرية التي سمحت بتنميتها بسرعة بعد الاستقلال.

وفي إطار ترقية النشاط الزراعي العصري أنشأ اليابانيون العديد من المدارس الريفية لتعليم التقنيات المتقدمة للإنتاج، وهو ما لعب دوراً هاماً في التنمية الزراعية بكوريا الجنوبية، كما ساهم اليابانيون أيضاً في رفع نوعية اليد العاملة في الصناعة من خلال إنشاء مدارس مهنية من التقنيين ضمت 34.743 طالباً حتى عام 1943م، وشكّل الكوريون آنذاك 91% من التقنيين الذين تم إحصاؤهم. وأكثر من ذلك فإن الكوريين العائدين إلى الوطن (1.100.000 كوري) بعد أن عملوا في اليابان، ساهموا في تكوين اليد العاملة الرفيعة النوعية. إن هذه الوضعية مكّنت من القول أنه لا يوجد بلد مستعمر في آسيا ولا إفريقيا يضاهي كوريا الجنوبية في مجال الامتيازات المحققة من العهد الاستعماري (بن سانية، 2011م).

وفي الفترة التي كانت فيها كوريا تحت سلطة الأمريكيين، وضع الأمريكيون برامج للمعرفة ووسّعوا التعليم وجعلوه اجباريًا في الابتدائي، مع تكوين المعلمين الكوريين لإعداد محتوى البرامج المقررة، كما لعبت المساهمات المالية الأمريكية دوراً هاماً في هذا المجال، حيث اضطلعت بالتكاليف الكاملة لطبع 15 مليون دليل، وبثلثي مصاريف سير المدارس الابتدائية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبمنحة سنوية لكل تلميذ، وكانت النتائج المباشرة لكل هذه الأنشطة أن تزايد عدد الملتحقين في المرحلة الابتدائية من 1,3 مليون عام 1945م إلى 2,3 مليون عام 1948م. وبعد الاستقلال واصلت الحكومة الكورية الجهود المبذولة لترقية التعليم، وتمكّنت من تحقيق مستوىً قريبٍ جداً من المستوى العالمي سنة 1960م، حيث بلغت نسبة التعليم 80%.

وقد كان للمجتمع الكوري دور كبير في تمويل التعليم وتعليمه، بالإضافة إلى دور المساعدات الخارجية أيضاً. فالنفقات العمومية المخصّصة من طرف الدولة للتعليم لا تشكل في الحقيقة سوى نسبة قليلة من النفقات الإجمالية للتعليم، حيث كانت التكاليف المتعلقة بالمدارس الابتدائية مثلًا مقسّمة بين الدولة (15%) والجماعات المحلية (10%) وجمعيات أولياء التلاميذ (75%) عام 1949م، ولا تعتبر مساهمة الدولة هامة إلا في التعليم الثانوي.

أما المساعدات الأمريكية فقد لعبت دوراً معتبراً في تنمية التعليم بكوريا الجنوبية حيث أُنفق 70 مليون دولار في هذا الغرض، منها 17 مليون دولار وجهّت لجامعة سيول تحت شكل مساعدات تقنية وبنى قاعدية، هذا بالإضافة إلى مصاريف المنح المخصّصة لتكوين الأساتـــــذة بالخارج (بن سانية، 2011م). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تكاليف التعليم كانت رخيصة في كوريا مقارنة بدول أخرى، ففي سنة 1965م كانت تكلفة التعليم الابتدائي تقدر بـ 7 دولار للتلميذ، بينما قدرت في المغرب والعراق والبيرو بـ 50 دولار و80 دولار و24 دولار على التوالي، ويرجع انخفاض تكاليف الدراسة بكوريا الجنوبية إلى ثلاثة الأسباب الرئيسية التالية: (بن سانية، 2011م)

- المساعدات الأمريكية.
- الإرادة القوية للمدرسين للعمل ولو بأجور زهيدة.
- العدد الكبير من التلاميذ داخل القسم الواحد.

وفيما يتعلق بأثر التعليم على النمو الاقتصادي، فإن التطور الهائل الذي عرفه التعليم في كوريا أدى إلى وجود مخزون هائل من اليد العاملة ذات الكفاءات المؤهّلة لإحداث الانطلاق الاقتصادي، وانعكس هذا الأثر على المؤشرات الاقتصادية كما يتضح من الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.2)

أثر التعليم على نمو الناتج القومي الإجمالي في كوريا الجنوبية

العوامل/ السنة	1960-1974م	1960-1966م	1966-1970م	1970-1974م
معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي والعوامل				
الناتج القومي الإجمالي	%9.07	%7.25	%10.78	%10.41
رأس المال	%7.19	%3.75	%10.43	%9.27
العمل	%3.55	%2.11	%6.26	%3.06
التعليم	**%1.18**	**%1.72**	**%0.82**	**%0.75**
توزيع نمو الناتج القومي الإجمالي حسب العوامل				
رأس المال	%2.88	%1.50	%4.17	%3.71
العمل	%2.13	%1.27	%3.76	%1.84
التعليم	**%0.71**	**%1.03**	**%0.49**	**%0.44**
عوامل أخرى	%3.35	%3.45	%2.36	%4.15
مساهمة العوامل في نمو الناتج القومي الإجمالي				
رأس المال	%31.80	%20.7	%38.7	%36.6
العمل	%23.30	%17.5	%34.9	%18.3
التعليم	**%7.80**	**%14.2**	**%4.5**	**%4.30**
عوامل أخرى	%36.90	%47.6	%21.9	%40.90

المصدر: بن سانيه، عبدالرحمن (2011م). قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، العدد 11، الجزائر.

فالأداء الاقتصادي في كوريا الجنوبية بفترة الستينيات والسبعينيات ارتبط بالتراكم السريع لرأس المال، إلا أن مساهمة التعليم في النمو كانت معتبرة حيث قدرت بـ 7.8% من الناتج القومي الإجمالي لكوريا الجنوبية للفترة 1960-1974م وكانت مرتفعة جداً في الست سنوات الأولى (14.2%) علاوةً على أنها كانت أكثر ارتفاعاً من مساهمة عوامل أخرى كالاستقرار السياسي والفعالية الإدارية.

9.4 كوريا الجنوبية والاقتصاد المعرفي:

تعتبر كوريا الجنوبية من الأمثلة المعاصرة للتحوُّل من بلدان فقيرة إلى دول متقدمة من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية. خلال فترة الستينات من العقد المنصرم، كان تقريباً نصف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سكان كوريا الجنوبية يعانون من الفقر المدقع، نظراً لنقص الموارد في تلك الفترة كانت كوريا الجنوبية تصدر البوريك (الشعر المستعار) لجميع دول العالم، ثم في 1970م صدرت المنسوجات، حتى وصل في العام 2000م حوالي 80% من الصادرات الكورية الجنوبية أصبحت أشباه موصلات والمنتجات القائمة على التكنولوجيا، مما يعكس النمو الاقتصادي المرتفع طوال عقود (جونجي، 2011م).

نتيجة للأزمة المالية عام 1997م، قامت حركة مجتمع مدني لإنقاذ البلاد من الإفلاس. في المحصلة النهائية، الغالبية العظمى من الشعب الكوري اتّحد للتبرع بإحتياطاته من الذهب إلى البنوك المحلية بغرض بناء الاحتياطات من النقد الأجنبي. وبناءً عليه، تم تنفيذ برنامج قاسٍ ومؤلم لإعادة الهيكلية الاقتصادية. وكان أحد أدوات الإصلاح الاقتصادي إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي، والذي كان يرأسه نائب رئيس الوزراء وكبار ممثلي الوزارات، علاوةً على ذلك، كان يداخل مجلس التخطيط الاقتصادي مكتب ممثّل لهيئة حكومية، واثنان من أهم أذرع مجلس التخطيط الاقتصادي:

1. الميزانية الحكومية.
2. دائرة للإستثمارات الخارجية والقروض.

وقد مكّنت هذه الأذرع مجلس التخطيط الاقتصادي من سهولة التنسيق مع الوزارات والدوائر الأخرى من أجل تحقيق أي هدف من طرف رئيس جمهورية كوريا الجنوبية. أحد أهم عيوب قيادة الحكومة القوية خلال السنوات الأولى من التحول الاقتصادي الكوري هي مسألة الاستثمار المُفرِط في قطاع معّين. وكان الرئيس الكوري يجري عملية متابعة دقيقة من خلال اجتماعات شهرية دورية بغرض التقييم والترقية، والتي كان الزاماً على جميع الوزراء وكبار رجال الأعمال ضرورة حضورها.

وفي عام 1998م، أعلن الرئيس الكوري "كيم داي جونغ"، أن **مستقبل كوريا الجنوبية سيكون في الاقتصاد القائم على المعرفة**، بغرض الحاجة للحد من آثار برامج الإصلاح الاقتصادي القاسي وكمحرك للنمو (جونجي، 2011م).

يمكن القول هنا أن أي تجربة اقتصادية تنموية لكي يُكتب لها النجاح لا بد لها من مواكبة التطور والمعرفة في كافة المجالات التكنولوجية والتقنية الحديثة، فالتكنولوجيا الحديثة أضحت اليوم المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية، والدافع لعجلة الإنتاج المحلي، ولها القدرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على جعل المنتج المحلي أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، لقد أدركت الحكومة الكورية ووعت ذلك فعملت على استغلال المعرفة وجعل الاقتصاد الكوري الجنوبي قائم على المعرفة.

10.4 تقييم تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الموارد البشرية كرافد للتنمية الاقتصادية:

يتضح مما سبق أنّ الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في كيفية تسخير الإمكانيات البشرية في بناء اقتصادها تمثل خطوة رائدة تمكّن الدول الناشئة من إعادة بناء ذاتها، وهذا ذات النهج الذي انتهجته العديد من دول العالم في الاستفادة من خبرات الدول الأكثر تقدماً، وتمثّل تجربة كوريا الجنوبية نموذجاً ناجحاً في مجالات متعددة، فيما وصلت إليه من تقدم مكّنها من تحقيق نمو اقتصادي خلال فترة وجيزة، حيث انتهجت منظومة وطنيّة اعتمدت على ثلاثة مبادئ أساسية "الاجتهاد، الاعتماد على النفس، التعاون" بهدف تطوير المجتمع الكوري وتنويع الموارد ورفع المستوى الاقتصادي، والدخول إلى مجتمع الدول المتقدمة؛ فبعد 40 عاماً من هذه الحملة تصدرت كوريا الجنوبية قائمة القوى الاقتصادية واحتلت المرتبة الخامسة عشر عالمياً، وأصبحت ضمن نادي الكبار، بالرغم من أنّها تعاني من إشكاليات متعددة، من حيث ارتفاع الكثافة السكانية، وصغر المساحة، وقلّة الموارد الطبيعيّة، وكثرة الأراضي الجبلية، والصراع العسكري مع جارتها كوريا الشمالية، **ولكنّها تمتلك أقوى مورد اقتصادي وهو القوى البشرية،** حيث سخّرت كل إمكانياتها في استثمار رأس المال البشري بصورة حقيقية وجدّية، نتج عنها بناء قوّة عمل هائلة ومهارات عالية في مجالات متنوعة خاصة الصناعات التقنية والابتكاريّة، القائمة على التحدي والمنافسة للسيطرة والتحكم في السوق العالمية، وما ميّز نجاح أداء المواطن الكوري هو تبني العديد من الشعارات الوطنيّة التي تهدف لتحفيز المواطن للعمل من أجل الوطن وكان الشعار الأكثر تأثيراً هو "إعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة" وهذا ما أدّى إلى تكاتف الجهود الوطنيّة رغم انخفاض دخل الفرد في تلك الفترة إلّا أنّ ذلك لم يثنِ المواطن عن القيام بواجبه، فالعمل بالاجتهاد، والاعتماد على النفس، والتعاون، كلها أسهمت في تدفق تلك القدرات البشريّة المكنونة لتصبح واقعاً من خلال ما أنتجته من ابتكارات وإبداعات فكريّة، تجسدت في صناعة اقتصادية متنوعة، أثبتت تواجدها في السوق العالمية، ولكن هذه الرؤية الوطنية لم تكن العصا السحرية التي أحدثت تلك النقلة النوعية في الحياة، ولكنها تعتبر طريق العبور للوصول للغاية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ويرى الباحث أيضاً أن الحكومة الكورية أثبتت جدارتها على أنها قادرة على تعبئة الموارد البشرية، فقد شهدت كوريا استقراراً سياسياً نتج عنه حكومة ذات برنامج طَموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحرصت هذه الحكومة الوطنية على شحذ همة قوى العمل ورفع كفاءتها الإنتاجية بالتعليم والتدريب والتأهيل الفني، إذ تميزت اليد العاملة الكورية بالمهارة العالية، والانضباط في الأداء فقد أدى الاهتمام بالتعليم في كافة مراحله فضلاً عن إنشاء المؤسسات التدريبية المختلفة إلى تطوير وتنمية مواردها البشرية.

11.4 خاتمة الفصل:

حققت كوريا درجة عالية من النمو الاقتصادي العالي والثابت وهذا يعود إلى العديد من العناصر منها الاهتمام بالتنمية البشرية ورأس المال البشري، لقد اعتبرت الحكومات الكورية الجنوبية أن رأس المال البشري أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، فالعنصر البشري هو المحرك لباقي عناصر الإنتاج، كما أن الإنسان هو جوهر التنمية الاقتصادية ومبتغاها وهذا ما وعت إليه الحكومة الكورية الجنوبية.

حرصت كوريا الجنوبية في طريقتها لتحقيق التنمية الاقتصادية على الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب حيث أصبحت اليوم تحتل مرتبة متقدمة في مجال الاستثمار البشري، فمن الملاحظ أن الاقتصاد الكوري الجنوبي قائم بالأساس على الشراكة الحقيقية بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

1.5 المقدمة:

ما دام هناك ندرة في رأس المال الوطني فلا بد من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي لتحفيز النمو الاقتصادي. فالمنافسة ليست شرطاً ضرورياً لضمان توافر السلع والخدمات فحسب، وإنما هي أمر ضروري أيضاً لتحفيز المشروعات على الابتكار والبحث عن أساليب الإنتاج منخفضة التكاليف، ولتحسين المنتجات والخدمات المقدّمة، والارتقاء بمستوى الجودة. وإذا كانت المنافسة تشجع نمو الإنتاجية، فإنه لا توجد أي رَشادة اقتصادية في عدم إيجاد المناخ الاستثماري الملائم، لتسهيل استقطاب الاستثمارات وتشجيع حركة الاستثمار الأجنبي.

يمكن القول أن للاستثمار الأجنبي العديد من المحاسن للدولة منها: أنه في حالة عدم تدفّق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد فإن أسعار الفائدة ستتجه إلى الارتفاع والاستثمارات المحلية للإنخفاض، كما ستتباطأ معدلات النمو الاقتصادي. فالاستثمار الأجنبي يعمل على تخفيض أسعار الفائدة المحلية (تكلفة رأس المال). كما أن الاستثمار الأجنبي يجلب معه أحدث التطورات التكنولوجية وطرق إنتاج حديثة ونظم إدارية متطورة إلى البلد مما يتيح الفرصة للشركات المحلية وللعاملين بها للتعلم وصقل خبراتهم ومهاراتهم. ويعمل الاستثمار الأجنبي على توفير فرص عمل للمواطنين المحليين، وهي بذلك تساهم في امتصاص جزء من الموارد البشرية المتعطّلة ويتيح فرصاً للعمل للسكان المحليين مما يكسبهم خبرات جديدة، ويلبي حاجة البلد من السلع التي تنتجها الشركات الأجنبية. كما أن الاستثمار الأجنبي يشكل إضافة الى رصيد التراكم الرأسمالي المحلي.

لقد استطاعت كوريا الجنوبية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وتسخيرها لخدمة الدفعة التنموية التي حقّقتها، وهذا يجعلنا نقف متأملين في قدرة الاقتصاد الكوري على جذب الاستثمارات الأجنبية بالرغم من البيئة غير الملائمة التي خرجت منها كوريا الجنوبية إبّان الحرب والانقسام الكوري الكوري، هنا يجب التأكيد على أن الاستثمارات الأجنبية تعمل على توفير جزء كبير من احتياجات السوق المحلي من النقد الأجنبي، بالإضافة إلي تشغيل الأيدي العاملة الكورية، وهذا ما حقّقه الاقتصاد الكوري، يتعرض هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية ودوره في التنمية الاقتصادية المتحقّقة لهذا الاقتصاد العملاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.5 مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يؤدي الاستثمار الأجنبي دوراً كبيراً ومتطوراً في تفعيل التجارة العالمية إذ يوفر للشركات أسواقاً جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة وتكنولوجيا جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصاد وسَدّ الفجوة بين مستويات الادخار والاستثمار المحلي ويمكن للدولة المُضيفة أن توفر للمستثمر الأجنبي الموارد لتدعيم تقنياته الحديثة ورأس المال البشري ومناهج العمل فضلاً عن التقنيات المؤسساتية ومهارات الإدارة والمزايا الأخرى بحيث تكون علاقة تكاملية بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي نفسه مما يشكّل دافعاً قوياً للتطوير الاقتصادي. فهذا الاستثمار بمثابة التّدفقات النقدية الداخلة على الدولة المضيفة والقادمة من المستثمرين الأجانب المقيمين في الخارج، وتدفق هذه الأموال للدولة بسبب وجود مناخ استثماري إيجابي في الدولة المضيفة لتلك الاستثمارات مما يشجع المستثمرين الأجانب على نقل تلك الأموال لتحقيق عوائد مرتفعة في ظِل دراسة معمقة للمخاطر المحيطة بتلك الاستثمارات (مطر، 2009م).

3.5 أنواع الاستثمار الأجنبي:

1.3.5 الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيف الأموال الأجنبية غير الوطنية في أصول رأسمالية ثابتة في دولة معينة وعادة ما يكون من أجل الاستثمار طويل الأجل ويعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة وأياً كانت نوعية هذا المستثمر سواء فرداً أو شركة. ويتم تمويل تلك الاستثمارات الأجنبية من خلال رأس المال الذي يقدّمه المستثمر الأجنبي ويتّخذ نمط التمويل بالملكية وبالمديونية أيضاً وبصيغ متعددة، أما قنواته التي يسلكها في حركته فهي الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي يعرف بأنه الشخص الذي يصنع الاستثمارات الأجنبية (الجميل، 2003م).

ويعرف أيضًا بأنه الاستثمار الذي ينطوي عليه تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين بنسبة 10% وأكثر، هذا بالاضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، وغالباً الذي يتولى هذا النوع من الاستثمارات الشركات متعددة الجنسيات التي تعود جنسيتها لدولة ما ويكون مقرّها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها، ولتحقيق ميزة تنافسية عالية تقوم بفتح شركات تابعة أو فروع لها في دول أخرى يطلق عليها المُضيفة من خلال الاستثمارات المباشرة. وقد يكون على إحدى الصور التالية:

أ. الأموال المنفَقة من أجل تمويل إنشاء مؤسسة جديدة أو توسيع المؤسسة الموجودة، حيث إن المستثمر الأجنبي هو المتحكّم الوحيد في المشروع.

ب. الأموال المنفَقة من أجل تمويل شراء كلي أو جزئي لمؤسسة موجودة، عن طريق الشراء المباشر أو عن طريق شراء كل الأسهم. وأيضاً تكون هناك رقابة من طرف المستثمر الأجنبي وفي هذه الحالة لا يكون استثماراً بالمعنى الاقتصادي الكامل حيث لا يوجد هناك خلق لرأس مال إنتاجي جديد.

ج. إقامة مشروع مشترك مع مستثمرين محللين أو حكومة الدولة المضيفة.

د. القروض على المدى الطويل بين شركات نفس المجموعة.

2.3.5 الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه الإستثمار غير المباشر الذي يكون على شكل أوراق مالية، وهو ينطوي على تملّك الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية بعضَ الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري أو التأثير على اتخاذ القرارات. ويعتبر الاستثمار غير المباشر في الأوراق المالية استثماراً قصيرَ الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهـــذا الاستثمار يكون غير مباشر إذا كانت ملكية المستثمر الأجنبي أقل مـــن10%(عبد العال، 2013م).

ويتضح مما سبق أن هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية لا يخوّل للأجانب حق إدارة المشروع أو اتخاذ القرارات أو الرقابة، في حين يكون لهم الحق في الحصول على عائدٍ نظيرَ مشاركتهم والتي لا تتجاوز 10% من حجم الاستثمارات في المشروع. وعلى ذلك فهو يختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر حيث إنه يقتصر الانتقال فيه عادةً على عنصر رأس المال فقط وغالباً ما يكون على شكل شراء المستثمر الأجنبي لأوراق مالية وقد يكون الشراء من السوق الأولي أو السوق الثانوي كما يعتبر استثماراً قصير الأجل إذا ما قارناه بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.5 الاستثمار الأجنبي غير التقليدي:

إن قرار دخول أي شركة متعددة الجنسية إلى أي سوق أجنبية يتطلب منها المفاضلة بين عدة أساليب للدخول بحيث تختار الأسلوب الذي يحقق لها منافع أكبر وسلبيات أقل وتتمثل هذه الأساليب في: (زغبة وبرحومة، 2014م)

أ. **الترخيص:** هو عقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح لمستثمر وطني باستخدام براءة اختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية مقابل عائد مادي معين، وهناك حالات مختلفة من التراخيص منها التراخيص بالضرورة التي يكون المستثمر الأجنبي مرغماً عليها لأن الدولة المضيفة لا تسمح بطريقة أخرى لدخول المستثمر الأجنبي، وهناك التراخيص بالاختيار بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة للإستثمار أو ضعف القدرة والخبرة التسويقية بسوق الدولة المضيفة.

ب. **الامتياز:** هو عقد حقوق الملكية الفكرية الخاصة به وأهمها إسم مانح الامتياز التجاري وشعاراته ورموزه وعلاماته التجارية، وكذلك الاستفادة من خبراته ومهاراته وأنظمة عمله ومعرفته الفنية والتكنولوجية لاستخدامها في توزيع منتجات و/أو تقديم خدمات، إضافة إلى تقديم مانح الامتياز المعونة الفنية والتجارية والتدريب لممنوح الامتياز ومساعدته في كل ما يُعينه على ممارسة النشاط موضوع عقد الامتياز حسب تعليمات وسياسات مانح الامتياز وشروط العقد بصفة دورية طوال مدة العقد في النطاق المكاني، نظير مقابل يتقاضاه مانح الامتياز.

ج. **عقود المفتاح في اليد:** عمليات تسليم المفتاح ترتبط ببناء المشاريع الكبرى في الدول النامية، حيث تلتزم شركة دولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل وتسليمه إلى المالك، وقد تلتزم الشركة أيضاً بتدريب العاملين والفنيين لتشغيل المشروع وإمداده بالمعدات والآلات اللازمة للتشغيل، وتقوم الدولة المضيفة بدفع أتعاب المستثمر الأجنبي مقابل تقديمه التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وصيانته وإدارته وكذلك تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات مضافاً إليها تكاليف النقل وغيرها.

د. **عقود التصنيع:** هي عبارة عن اتفاق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي يتم بموجبه قيام المستثمر المحلي نيابة عن المستثمر الأجنبي بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي إنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة وهذه الاتفاقيات تكون طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته المختلفة، إن هدف استراتيجية التصنيع هو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضع قاعدة إنتاج داخل سوق الدولة المضيفة كوسيلة لغزو سوق هذه الدولة، ويجب الإشارة إلى أن عمليات التصنيع في دولة مضيفة لا يتضمن فقط البيع في هذه الدولة فقط ولكن من أجل التصدير إلى دول أخرى أيضاً، ما يميز هذا النوع من الاستثمارات هو أنها تحتاج إلى رأسمال محدود وعدم التعرض للأخطار السياسية، إلّا أن ما يعاب عليها هو أن التضارب في المصالح بين طرفي الاستثمار يؤدي إلى خلق مشاكل تنظيمية وإنتاجية وتسويقية.

هـ. **عقود الإدارة:** هي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح، وأبرز مثال على هذا النوع من المشروعات سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم، وعقود الإدارة قد تستعمل كاستراتيجية لدخول الأسواق الأجنبية بأدنى حد ممكن من الاستثمار وأدنى حد من الأخطار السياسية، يتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه يساهم في التقدم الفني في ميادين الإدارة والتسويق وتنمية مهارات القوى العاملة، ويقلل من الآثار السلبية والاقتصادية نتيجة عدم امتلاك المستثمر الأجنبي لأي حصة في رأس المال، ولكن يعيبه أن تحكم العنصر الأجنبي في إدارة نشاط وعمليات المشروع قد يخلق تعارضاً في المصالح بينه وبين الطرف الوطني، علاوةً على أن إسهامات هذا النوع من الاستثمار في تدفق النقد الأجنبي وخلق المهارات الفنية محدودة.

4.5 دوافع الاستثمار الأجنبي:

إن الجدوى من الاستثمارات الأجنبية تعتبر محوراً هاماً لأي دولة، وكل استثمار أجنبي قادم للدولة لابد أن يكون مجدياً للأسباب التالية:

1. **النظرية الكلاسيكية:** يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. والمستفيد الوحيد من الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هـــذا الشأن إلى عدد مـــن المبررات يمكـــن تلخيصها فيما يلي: (هندي، 2005م) (Vong, 2006)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تُبرّر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

ب. تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

ج. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

د. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

هـ. يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع في ما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

و. إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية.
- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدول المضيفة وهذا ما يخلق التبعية السياسية.

2. **النظرية الحديثة:** تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلاً من طرفي الاستثمار أي الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشتركة. فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. حيث إن كلا الطرفين مستفيد من هذه الاستثمارات حيث إن كل طرف فيها يحصل على الكثير من العوائد. غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصّل عليها كل طرف تتوقف إلى حدٍ كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي: (العاني، 2003م)

أ. الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

ج. خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

د. تقليل الواردات.

هـ. تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة.

و. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ز. المساهمة في تدريب القوى العاملة المحليّة.

ح. نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

ط. أن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة.

ولكي تحقق الدول المضيفة فوائد من تلك الاستثمارات الأجنبية يجب عليها القيام بالتالي:

- فرض شروط معينة على الشركات متعددة الجنسيات لكي تزيد من فرص التوظيف، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية.
- القيام بسلسلة من البحوث والتطوير في مجالات البيع والإنتاج.
- تشجيع المشاركة الوطنية في الاستثمار، وتنمية الموارد المحلية واستغلالها.
- تحسين المنتجات وزيادة الصادرات، والحد من الواردات.

وبمقابل ما سبق وللحفاظ على حجم التدفقات النقدية الخارجية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة يجب أن توازن الدول المضيفة بين أهدافها من الاستثمار وأهداف الشركات متعددة الجنسيات حيث نجد أن تلك الشركات تطلب من الدول المضيفة الحد من الإجراءات البيروقراطية، وتوفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية، وتحسين الشروط والقوانين الخاصّة بالعمل، وتخفيض الرقابة على النشاط التسويقي والإنتاجي وغيرها من الأنشطة. هذا بالإضافة إلى السماح بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار.

ويتضح مما سبق أن المتطلبات أو الشروط السابقة تختلف حسب تطلعات الدول والمستثمرين الأجانب وتوقعات كل طرف من الآخر، فضيق أو اتساع فجوة عدم تطابق توقعات الدولة المضيفة والشركات متعددة الجنسيات يتوقف إلى حدٍ كبير ليس فقط على نوع وطبيعة أهداف كل طرف ولكن أيضاً على درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن مزايا الاستثمار الأجنبي أكبر من عيوبه وخاصّةً إذا كان الاستقرار السياسي والاقتصادي متوفراً في الدولة المضيفة، حيث إنها تضع شروطها في هذه الحالة ويلتزم بها المستثمرون الأجانب لكونهم حريصين على توجيه استثماراتهم لها للاستفادة من الفرص المتوفرة فيها. ومن عيوب الاستثمارات الأجنبية التالي:

- أهداف المستثمر الأجنبي هي في الواقع تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح وبالتالي الحصول على أكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة أساسية، وقد يكون تحقيق هذا الهدف على حساب الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية.
- إن التقنية المستخدمة في مثل هذه المشاركات أو المساهمات وأساليب الإنتاج الفنية عادةً ما تكون مصمّمة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقًا لظروف اقتصاد متقدم وبالتالي قد لا تلائم ظروف الاقتصاد النامي خاصةً فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة ومن ثم فهي لا تحقق بعض أهداف التنمية المحلية.
- الاستثمارات والشركات متعددة الجنسيات الكبيرة عادة تمتلك إدارات متطورة ومتخصصة لها القدرة على أن تفلت من الرقابة وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها أو غير مناسبة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حجمها الضخم قد يمكنها من تكوين أو تشكيل احتكارية معينة تسيطر بها على بعض مجالات الإنتاج في الاقتصاد المحلي.

5.5 شروط الاستثمار الأجنبي:

هناك مجموعة من العوامل والشروط التي يجب أن تتوافر في الدولة لكي يوجه المستثمر الأجنبي التدفقات النقدية لها وتتمثل في التالي:

1.5.5 الشروط الأساسية لجذب الاستثمار :

هذه الشروط بدونها لا يمكن انتظار قدوم المستثمرين الأجانب، يتمثل الشرط الأول في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار الأجنبي فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار الأجنبي في ظل غياب الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة. حيث يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار الأجنبي التالي: (موزاوي، 2012م)

أ. **عناصر الاقتصاد الكلي:** متمثلة في توازن الموازنة العامة والتحكم في عجزها وتوزان ميزان المدفوعات والتحكم في معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف الأجنبي للعملة.

ب. **العناصر الاقتصادية لجذب الاستثمار:** متمثلة في حرية تحويل الأموال والأرباح الخاصة والحوافز الضريبية والجمركية للاستثمار الأجنبي، والقوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، والإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي وآجال الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية.

ج. التأكيد على ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفر الشفافية في النشاط الاقتصادي.

2.5.5 الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي:

بعد توفير الشروط الأساسية للاستثمار الأجنبي يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للدولة من إمكانية اللحاق بالدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي ويمكن تجميع هذه الشروط في: (موزاوي، 2012م)

أ. **حجم السوق ومعدل نموه:** إن ما يدفع الشركات للاستثمار في دولة ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في أسواقها والتي توفر فرصاً جديدة للاستثمار أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيراً كشرط أساسي لكن يجب أن يكون السوق ديناميكياً وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية.

ب. **توفر الموارد البشرية المؤهلة:** تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر قوى عاملة منخفضة التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار، حالياً إن البحث عن تدني التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد الاستثمار الأجنبي.

ج. **توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال:** شبكات الاتصال والإنترنت وشبكة المواصلات المتطورة مهمة جداً فطبيعة الشركات الدولية متعددة الجنسيات تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. **توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:** إن توفير شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين الأجانب حيث إن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنوياً كما أن خصخصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى ومنها الشركات متعددة الجنسيات.

والناظر إلى التجربة التنموية لكوريا الجنوبية يرى أن كوريا الجنوبية استطاعت أن توفر الشروط اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، سواء أكانت هذه الشروط شروطاً مكملة أو شروطاً ضرورية، حيث عملت الحكومة الكورية على تهيئة البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، سواء أكانت هذه الاستثمارات استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة.

6.5 تاريخ الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية:

بدأت كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في بداية الستينات بعد انتهاء الحرب بين الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد حيث وضعت خطة لذلك هدفها الأساسي تأسيس أسس قوية للتصنيع، حيث نجحت الخطة الخماسية الأولى للتنمية (1962 –1966م) في إرساء قواعد بناء صناعي لنقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية إلى الاعتماد على تصنيع حديث متوجه للتصدير، وفي سبيل ذلك قامت في عام 1962م وبهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج، بإنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية المعروفة بـ "كوترا" وتأسيس بنك التصدير والاستيراد عام 1969م لأجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية. وقد تميزت هذه المرحلة من نمو الاقتصاد الكوري بالتركيز مبدئياً على الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية كصناعة النسيج والملبوسات. وبالرغم من هذا النجاح إلا أنه وبفعل عوامل كثيرة لم تستطيع كوريا الجنوبية جذب الحجم المنتظر من هذه الاستثمارات في الفترة الزمنية لتلك الخطة (بشير، 2003م). وحققت ذلك الهدف في بداية السبعينات من القرن الماضي من خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967 –1971م) التي ركزت من خلالها الحكومة الكورية على هذا المنحى وقامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجّه إلى التصدير، وبدعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسواق الدولية من خلال اتباع نظام سعر الصرف الحر، وتوفير التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى، وتبسيط الاجراءات الجمركية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. حيث توافدت في الفترة الزمنية لتلك الخطة الشركات الأمريكية واليابانية واستثمرت في الصناعات ذات العمالة الكثيفة. ومن أجل تنشيط الاستثمار الأجنبي قامت أيضاً الحكومة الكورية بإنشاء مناطق التجارة الحرة حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في عام 1970م حوالي 65.2 مليون دولار، مقابل 12.7 مليون دولار في عام 1969م (بشير، 2003م).

وامتداداً لتلك الخطة تم وضع الخطة الخماسية الثالثة (1972 – 1976م) التي تم فيها التحول بصفة منتظمة نحو الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمياوية، والاهتمام بزيادة مساهمتها في السلع التصديرية، حيث بلغت في منتصف الثمانينات حوالي نصف صادرات كوريا الجنوبية، كما أعطيت أولوية خاصة لدعم صناعات الحديد والصلب والمعادن والمعدات وبناء السفن وهذا كله لم يتحقق بمعزل عن سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية البنّاءة وتدفق رأس المال الأجنبي للأراضي الكورية والمباشر بالتحديد (بن سانية، 2011م).

أما في عام 1984م فقد صدر قانون حوافز رأس المال الأجنبي والذي يعتبر القانون الأساسي الذي يحكم ويقيم الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية، هذا القانون تضمن العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة للاستثمار الأجنبي لتبلغ 788 مليون دولار في عام 1990م مقابل 521 مليون دولار في عام 1982م. وأيضاً تم إصدار قانون في عام 1986م متعلق بتشجيع الاستثمارات في قطاعات صناعية معينة، لدعم التنمية التقنية في القطاع الصناعي الكوري وتحسين الوضع التنافسي لاقتصاد كوريا دولياً. وبنهاية عقد الثمانينات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيمياوية 53.6% من 19% من إجمالي الصادرات الكورية. حيث كانت الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة حريصة على تقديم مجموعة مختلفة من الحوافز للمستثمرين الأجانب، مثل ضمان كل من إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح، ومبادئ حقوق الملكية وتخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات المساهمة في خلق مناصب الشغل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما تم تقديم الكثير من التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاط تلك الشركات الأجنبية. كما لا يتم فرض ضرائب على أرباح الأسهم وعمليات توزيع الأرباح الناتجة عن الأسهم التي يملكها الأجانب وذلك للسنوات الخمس الأولى ثم بعد ذلك وخلال السنوات الثلاث التالية يتم تقاضي 50% من المعدلات العادية، وأخيراً فإن قانون تشجيع الاستثمار في كوريا الجنوبية يؤكد على أن يعامل المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي يلقاها المستثمرون الكوريون. كما قدّمت كوريا الجنوبية مختلف التسهيلات المتعلقة بمنح الأراضي والعقارات وشددت على القضاء على العوائق الإدارية وحتى المالية من خلال تقديم القروض المختلفة من طرف البنوك الوطنية (بن سانية، 2011م).

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الكوري يمكن قياسها بواسطة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ هذا المعدل 7.2% في عام 1998م مقابل 3.7% في عام 1990م. لقد أدى الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية إلى نتائج جد إيجابية ولكن التركيز كان منصّباً وما زال على قطاع التصنيع والإلكترونيك حيث تم استثمار مبلغ 5.4 مليار دولار أمريكي في 2695 مشروعاً صناعياً، بينما تم استثمار 2.9 مليار دولار في 716 مؤسسة خدماتية وذلك في عام 1998م، وبالنظر إلى تأثر الاقتصاد الكوري بالأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام 1997م فإن التأثير السلبي لم يستمر طويلاً نتيجة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذروتها في عام 1999م لتصل إلى 9.9 مليار دولار، وبلغت حجم الاستثمارات الأجنبية في عام 2000م 15.2 مليار دولار وبلغت في عام 2001م 11.2 مليار دولار بفعل عوامل اقتصادية معينة (Wesemann, 2012).

وعندما أصبحت كوريا عضواً في المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية بعام 1996م، أصبحت أكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي ومنه المباشر بالتحديد من خلال رسم سياسات استثمارية وتشجيعية تتماشي مع القواعد والمعايير الدولية من خلال تطوير قانون جذب الاستثمار الأجنبي، وبموجب القانون الجديد، تم توسيع مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومجالاته وتم تشجيع حالات الاندماج والاتحاد والسيطرة بالإضافة إلى تقديم العديد من الحوافز التشجيعية والضريبية ورفع القيود على التحويلات المالية وغيرها من الإجراءات التحفيزية وذلك للنهوض بهذا الاستثمار وتحسين الموقع التنافسي لكوريا الجنوبية ولتحسين قدرة كوريا الجنوبية على الحصول على قرض مشروط من صندوق النقد الدولي بعد أزمة عام 1997م والتخلص من تبعات الأزمة الاقتصادية الآسيوية (Ahn, 2008).

يتضح مما سبق أن قدرة الاقتصاد الكوري على جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتحديد المباشرة والاستفادة منها كان من أهم العوامل التي هيأت لانطلاقه في زمن قياسي مقارنة بغيره من الاقتصاديات النامية. فمنذ إصدار قانون حرية الاستثمار الأجنبي عام 1984م عملت الحكومة الكورية على توفير كل متطلبات المناخ الاستثماري الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية، كفتح أكبر عدد من الصناعات للمستثمرين الأجانب، ومراجعة قانوني الاستثمار الأجنبي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحرص على تنمية رأس المال طردياً وبشكل سنوي منتظم، والتي نتج عنها فتح قطاع التصنيع بالكامل وتحريره، كما قامت الحكومة بإلغاء قانون إدارة معدل الصرف الأجنبي واستبداله بقانون تعامل الصرف الأجنبي الذي سمح بتنفيذ إجراءات تنفيذ تحرير رأس المال الحسابي وتوسيع دائرة السوق المحلي للتبادلات الأجنبية. وأثمرت هذه الجهود وغيرها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كوريا الجنوبية بشكل مطرد في الظروف الاقتصادية الطبيعية التي لا يشوبها أي أزمات وأصبحت المشاركة الفعالة للاستثمار الأجنبي تمثل عاملاً حاسماً في الاقتصاد الكوري.

7.5 واقع الاستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية عام 2015م:

زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في كوريا الجنوبية خلال عام 2015م بنسبة 10% لتصل إلى مستوى قياسي جديد، بفضل زيادة الاستثمارات القادمة من الصين بشكل أساسي. وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم الالتزام بها في كوريا الجنوبية خلال عام 2015م 20.9 مليار دولار وهو ما يزيد عن حجم الاستثمارات الأجنبية التي تم الالتزام بها في كوريا الجنوبية بعام 2014م والبالغ 19 مليار دولار (وزارة التجارة والصناعة والطاقة الكورية الجنوبية، 2015م). كما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وصلت كوريا الجنوبية في عام 2015م بالنظر إلى عام 2014م بنسبة 32.3% سنوياً إلى 16 مليار دولار. حيث إن الاستثمارات الصينية في كوريا الجنوبية خلال عام 2015م سجلت قفزة بنسبة 66.3% لتصل إلى ملياري دولار على خلفية اتفاقية التجارة الحرة بين بكين وسيول التي دخلت حيز التنفيذ. وزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم الالتزام بها من الولايات المتحدة بنسبة 51.8% إلى 5.5 مليار دولار، في حين زادت الاستثمارات القادمة من الشرق الأوسط بأكثر من 6 أمثال لتصل إلى 1.4 مليار دولار. في المقابل تراجعت الاستثمارات القادمة من الاتحاد الأوروبي بنسبة 61.6% لتتراجع إلى 2.5 مليار دولار والقادمة من اليابان بنسبة 33.1% لتصل إلى مليار دولار. حيث إن كوريا الجنوبية حرصت من خلال هذه الاتفاقية مع الصين وتقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب إلى تحقيق تعافٍ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنصف الأول من عام 2015م وهذا تحقق بفعل اقتراب اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والصين من دخولها حيز التنفيذ وبفضل الرحلات الخارجية للرئيسة الكورية التي ساعدت في اخراج الاقتصاد الكوري الجنوبي من حالة التراجع التي عانى منها في النصف الأول من عام 2015م (وزارة التجارة والصناعة والطاقة الكورية الجنوبية، 2015م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8.5 تأثير الاستثمارات الأجنبية على الإنتاجية في كوريا الجنوبية:

التوسع في الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية وتقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب ترتب عليه تدفقات نقدية كبيرة من هذه الاستثمارات للاقتصاد الكوري وبالذات المباشرة حيث توافدت على كوريا الجنوبية العديد من الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى ازدياد حالات الاندماج والاتحاد بين شركات أجنبية وشركات محلية، وهذا أثر إيجاباً على ميزان المدفوعات الكوري الجنوبي والإنتاجية حيث أدى قدوم تلك الشركات المتسلحة بتكنولوجيا المعلومات إلى تطوير أداء الشركات المحلية وتحسين كفاءتها التشغيلية من خلال استفادتها من تقنيات المعلومات، وتطوير أداء مدرائها بالإضافة إلى ذلك أصبحت العمالة الكورية الجنوبية من الأكثر مهارة حول العالم وأصبحت قدرتهم التنافسية في الخارج مرتفعة وأصبحت الشركات ومنظمات الأعمال الكورية الجنوبية المحلية أكثر قدرة على إجراء الأبحاث والدراسات الاقتصادية والتجارية (Kim and Hwang, 2000).

9.5 تقييم تجربة كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية بالمقارنة مع فلسطين:

بالنظر إلى ما سبق نجد أن الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى كوريا الجنوبية في تزايد وبالأخص المباشر منها وهذا دليل على حرص حكومة كوريا الجنوبية على تعزيز موقعها التنافسي في سوق الاستثمارات الأجنبية وبالأخص المباشرة لكونها تمثل إفادة حقيقية للاقتصاد الكوري الجنوبي، من خلال إقامة مشاريع جديدة وتشغيل الأيدي العاملة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصال ومهارات التنمية البشرية، لذلك تقوم الحكومات الكورية باستمرار بمراجعة إجراءات وقوانين ومنظومة تشجيع الاستثمار. **وإذا ما قورن ذلك بفلسطين** نجد في عام 2015م ومن خلال مراجعة ميزان المدفوعات الفلسطيني أنه لا يوجد استثمارات أجنبية متدفقة إلى فلسطين بل كان الاستثمار الأجنبي (الصافي) بالسالب وهذا يدل على أنّ الاستثمارات الفلسطينية في الخارج أكبر من الاستثمارات الأجنبية في الداخل وبقيمة 65 مليون دولار أمريكي، وكان صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية بالموجب بقيمة 73.4 مليون دولار أي أن الاستثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية بفلسطين أكبر من الاستثمارات الفلسطينية في محفظة الأوراق المالية بالخارج وكان صافي الاستثمارات الأخرى موجب بقيمة 1033.7 مليون دولار أي أن الاستثمارات الأجنبية في السندات والودائع المصرفية في فلسطين أكبر من الاستثمارات الفلسطينية المتجهة للخارج في هذه الأصول الاستثمارية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015م). وهذا يدلل على توجه المستثمرين الأجانب لشراء توليفة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسهم الشركات الفلسطينية للفرص الاستثمارية المجدية فيها، وقيامهم بالاستثمار في الأدوات ذات المخاطر المتدنية والتي تحقق عائداً منخفضاً مثل السندات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة وربط ودائع في البنوك، لخوفهم من الاستثمار المباشر بفعل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة غير المستقرة.

فبالنظر إلى بدايات الاستثمار الأجنبي في فلسطين وخاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية نجده في الفترة اللاحقة لعام 1994م كان بالحد الأدنى حيث كانت مازالت مؤسسات السلطة في مرحلة التكوين والمنظومة التشريعية الاقتصادية لم تكتمل حيث كان هذا الاستثمار المباشر متمثلاً في افتتاح بعض البنوك العربية والوافدة لفروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار في عام 1998م وتأسيس بورصة فلسطين والسماح للمستثمرين الأجانب بإقامة المشاريع وتملك الأوراق المالية وتقديم حوافز تشجيعية لهم أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة تتدفق لفلسطين ولكن غير المباشر منها أكثر من المباشر بفعل الظروف السياسية الراهنة والانعكاسات السلبية لذلك على الأوضاع الاقتصادية مما يجعل المستثمرين يعزفون عن الاستثمار في فلسطين بالرغم من وجود فرص استثمارية مُجدِية فيها ويتوجهون للاستثمار في المحافظ الاستثمارية ذات المخاطر المتدنية إلى حدٍ ما إذا ما قورنت بالاستثمارات المباشرة.

10.5 خاتمة الفصل:

حرصت الحكومات الكورية الجنوبية على تشريع القوانين ورسم السياسات التي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة لما لها من دور بارز وكبير في إنجاح التجربة الاقتصادية التنموية الكورية.

أثّر الاستثمار الأجنبي إيجاباً على إنتاجية العامل الكوري، بالإضافة إلى توفير العملات الأجنبية الصعبة اللازمة، كما عمل الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة من الدول الأم للشركات متعددة الجنسيات إلى كوريا الجنوبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الاقتصادية

1.6 المقدمة:

يعتبر وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة هاماً جداً في أي اقتصاد، ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل، ودفع عجلة الإنتاج ومساندتها للمشاريع الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية، فضلاً عن هيكلتها البسيطة والمرنة وقدرتها على التلاؤم السريع في تحقيق فوائد أكبر من الانفتاح العالمي القائم، فالشواهد التاريخية تؤكد قدرة هذه المشاريع على تحقيق التنمية المنشودة إن هيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم وحظيت بالعناية الكافية من أطر قانونية وتشريعية، ومنحت الفرصة لإثبات وجودها.

وقد عرفت عدة اقتصاديات تطوراً كبيراً في تلك المشاريع مثل الاقتصاد الكوري فقد تطورت تلك المشاريع بشكل كبير خلال الربع الأخير من القرن العشرين وزاد دورها التنموي، بسبب تغير هيكل الصناعة الكورية نحو الاهتمام المطّرد بموضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تعكس نسبة معتبَرة في التوظيف والقيمة المضافة للاقتصاد الكوري. فقد تطور قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية أثناء الربع الأخير من القرن الماضي بسبب عدة عوامل. وقد ساهمت هذه المشاريع (SMEs)[1] بشكل ديناميكي في التحويلات الهائلة التي حدثت في الاقتصاد الكوري منذ عام 1975م، خصوصاً فيما يتعلق بالصادرات، والإنتاجية والاستثمار الأجنبي (الصوص، 2006م).

هنا يجب التأكيد على دور هذه المشاريع التنموية في كوريا الجنوبية، حيث إن هذا النوع من المشاريع يعمل على خلق نوع من الترابطات الأمامية والخلفية مع غيرها من المشاريع العملاقة. بهذا وفّرت كوريا الجنوبية قاعدة متكاملة من المشاريع التي تخدم التنمية، ولا بد هنا من التأكيد على الدور الرائد للحكومة الكورية في دعم هذه المشاريع، إيماناً منها بأهميتها الاقتصادية في مسيرتها التنموية، يجب علينا كفلسطينيين أن نستقي الدروس والعبر من التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، فمن المعلوم أن معظم المشاريع في فلسطين هي من هذا النوع، فلا بد من الاهتمام بها ودعمها لتكون رافداً للتنمية الاقتصادية في فلسطين.

---

[1] مختصر لمصطلح Small and Medium Enterprises وهو يطلق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.6 مفهوم المشروع الصغير والمتوسط:

تعددت مفاهيم وتعريفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي الحقيقة ليس هناك إجماع عام خاصة بالمفهوم الأكاديمي حول تعريف المشروع الصغير والمشروع المتوسط ولاسيما أن هناك مجموعة **مؤشرات على تعريف تلك المشاريع مثل:** (حرب، 2006م)

1. طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة.
2. اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المشروعات أهي صغيرة أم متوسطة أم كبيرة؟ فقد يكون:

- عدد العمال في المشروع.
- حجم رأس المال في المشروع.
- التكنولوجيا المستخدمة في المشروع.

في مجمل الأحوال يختلف الأمر بين دولة وأخرى. ففي بريطانيا مثلاً يختلف الأمر حسب القطاعات فقد يكون مشروع ما في قطاع الصناعات الكيماوية صغير الحجم إلا أنه في الصناعات الهندسية ليس كذلك في حال استخدام ذات المعيار.

في حين وضعت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية مجموعة من الصفات للمشروع الصغير هي: (حرب، 2006م)

- استقلالية إدارة المشروع وترتبط بصاحب المشروع فقط.
- ملكية المشروع لفرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد.
- محدودية المنطقة التي يمارس المشروع عمله فيها.
- محدودية حجم المشروع نسبة للقطاع الذي يعمل فيه.

وعرفت إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكورية المشروع الصغير بأنه: أي مشروع يقل عدد العاملين فيه عن 300 عامل، أو يكون رأسماله المدفوع أقل من 8 مليارات وون، فيما عرفت اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا المشروع الصغير والمتوسط بأنه منشأة تشغل ما بين (50–250) عاملًا. أما في الدول النامية فهناك اختلافات واضحة في تعريف المشروع الصغير والمتوسط وغالباً ما يرتبط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي السائد فضلاً عن مستوى النمو الاقتصادي في البلد. ففي إندونيسيا مثلاً يعد المشروع صغيراً عندما يكون عدد العاملين فيه يتراوح بين (5–9) عمال، في حين الأردن يعد المشروع صغير عندما لا يتجاوز عدد العاملين فيه أربعة أشخاص، بينما تعد المشاريع المتوسطة التي يعمل فيها عدد العاملين ما بين (5–9) عمال (حرب، 2006م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة لفلسطين فقد كان هناك اجتهادات عديدة من مختلف المؤسسات في صياغة وتبني تعريف موحّد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم ترق لإيجاد تعريف وطني موحد لهذه المشروعات. وأثّر غياب التعريف الموحد على غياب السياسات الحكومية الداعمة، والتعامل الشكلي مع هذه المشاريع من جانب مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية، وعدم إيلائها أية أهمية جوهرية تُذكر بهذا الخصوص. فنجد أن وزارة الاقتصاد الوطني تستخدم لغرض الترخيص الصناعي التصنيف التالي للمشاريع الصناعية إعتماداً على قيمة رأس المال المستثمر، وبغض النظر عن عدد العاملين فيها، على النحو التالي: (الصوص، 2010م)

- **مشاريع صغيرة ومتوسطة:** عندما تكون قيمة رأس المال المستثمر أقل من 50 الف دولار.
- **مشاريع كبيرة:** عندما تكون قيمة رأس المال المستثمر أكثر من 50 ألف دولار.

ويستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأغراض الإحصائية التصنيف التالي للمشاريع الاقتصادية اعتماداً على حجم العمالة، وهو: (الصوص، 2010م)

- مشاريع صغيرة جداً: يعمل بها من 1 إلى 4 عمال.
- مشاريع صغيرة: يعمل بها من 5 إلى 19 عامل.
- مشاريع متوسطة: يعمل بها من 20 إلى 49 عامل.
- مشاريع كبيرة: يعمل بها أكثر من 50 عامل.

وهناك تصنيفات أخرى حسب المؤسسات ذات العلاقة.

ويتضح مما سبق أن تلك المشاريع لها دور محوري وهام لكونها تتوزع على كافة القطاعات الاقتصادية سواء خدمات أو صناعة أو تجارة وغيرها، وإن كان لا يسمح لها بالعمل في بعض المجالات لكونها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وهناك العديد من المعايير التي تستند إليها المؤسسات والهيئات في تصنيف تلك المشاريع حسب رؤية كل واحدة منها، وما يعتبر مشروعاً صغيراً في دولة قد يعتبر في دولة أخرى كبيراً حسب النظام والتطور الاقتصادي في تلك الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.6 أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

إن بداية الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كان بعد انهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم، وخاصةً في عدم قدرته على الاستمرار في إنشاء المشاريع الكبيرة وحتى الحفاظ على الموجودة منها. فالتغيرات التي شهدها العالم والتي نجم عنها تحرير التجارة والعولمة فضلاً عن التقدم في الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول لذا زاد ذلك من أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، لذا فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في توفير فرص عمل جديدة. حيث ثبتت أهمية هذه المشاريع اقتصادياً واجتماعياً من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية، واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة (بوهنة علي، 2010م).

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية: (عاشور، 2009م)

1. **تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثّفة**، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً مهماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ إنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.
2. **تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية**، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوى العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.
3. **تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة**، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. **سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات**، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجماً وأقل تكلفة استثمارية على أن يركّز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معيّنة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

4.6 مزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

إلى جانب الدور المحوري والمركزي الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواءً المتقدمة أو النامية، وتولي دولاً عديدةً اهتماماً خاصاً بها، فعلى سبيل المثال تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في كوريا الجنوبية وقد أولتها الجهات الحكومية دعماً متميزاً حتى أُطلق عليها (الابن المدلّل) للحكومة، وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي: (مقري ويحياوي، 2011م)

1. **سهولة التكوين والتأسيس** نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة.
2. **خلق فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة** وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلاً عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.
3. **المساهمة في نشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع** من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.
4. **الاستفادة من مدّخرات المواطنين بتوظيفها في الميادين الاستثمارية المختلفة**، بدلاً من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.
5. **سد احتياجات المواطنين (الطلب المحلي)** على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. **تعتبر مشاريع مزودة ومغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي**، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.
7. **لا يتطلب العمل فيها امتلاك العمال والموظفين لمستويات عالية من التدريب** للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.
8. **ما تقدمه هذه المشاريع من منتجات يوفر جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلي**، مما يقلل من الاستيراد.
9. **إيجاد وتوفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد** والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.
10. **لهذه المشاريع قدرة فائقة على مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيداً عن الروتين**، حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقاً لظروف السوق سواءً من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

5.6 التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل الاقتصاديات بعض المشاكل والصعوبات، ولكن بدرجات متفاوتة التي الصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي: (عاشور، 2009م)

1. **صعوبات تسويقية وإدارية:** مثل انخفاض الإمكانيات المالية، عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع، تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، عدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة ونقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.
2. **صعوبات فنية:** عادة ما تعتمد هذه المشاريع كما سبق القول على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادةً إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة.

3. **صعوبات تمويلية:** حدود الإمكانيات المالية، نظراً لاعتمادها على التمويل الذاتي في غالب الأحيان، وتردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضاً ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات، لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته وغيرها من العوائق.

ويتضح مما سبق أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة مهمة جداً لتحقيق التنمية الاقتصادية، فبالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهها، إلا أنها تستطيع المساهمة وبشكل فاعل في عملية التنمية الاقتصادية إذا ما لاقت الدعم اللازم والمطلوب، **وهذا ما لمسه الباحث** في التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، حيث يوجد هيئات ومؤسسات حكومية متخصصة لدعم مثل هذا النوع من المشاريع، لقد آمن الكوريون بضرورة مثل هذا النوع من المشاريع في مسيرتهم التنموية، فبالرغم من التوجه لإنشاء المشاريع العملاقة القادرة على المنافسة عالمياً إلا أنها لم تجهل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما تشكله من ترابطات أمامية وخلفية ضرورية، وافادة في التوظيف، وبساطة تكوينها. ولهذا لا بد لنا أن نأخذ الدروس والعبر من التجربة التنموية لكوريا الجنوبية في دعم وتطوير مثل هذا النوع من المشاريع.

6.6 مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة كوريا الجنوبية:

تعتبر كوريا الجنوبية من الدول المتحّولة اقتصادياً، ففي السابق كانت تصنف ضمن الدول النامية واقتصادها يعتمد على إنتاج سلعة زراعية واحدة وهي الأرز، وتعاني من نقص الموارد الطبيعة الاقتصادية ومشاكل الفقر والبطالة والتخلف التي خلّفتها الحرب الكورية في الخمسينات، إلا أنها فيما بعد أصبحت تصنف ضمن الدول المتقدمة، وهذا راجع إلى تطبيقها لمجموعة من الخطط والسياسات والبرامج الاقتصادية، التي كان هدفها الأساسي هو الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث كانت تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ضمن تلك الخطط والسياسات والبرامج التي انتهجتها حكومة كوريا الجنوبية منذ فترة الستينيات من القرن الماضي وإلى الوقت الحاضر (Sung-Youn, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويختلف تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين دولة وأخرى بناءً على اختلاف في: درجة التطور الصناعي والتكنولوجي في هذه الدولة أو تلك، واختلاف الأهمية النسبية من دولة إلى أخرى للمعايير المستخدمة في تصنيف هذه المشاريع. ويتم تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كوريا الجنوبية باستخدام معيار حجم العمالة، ورأس المال المستثمر وحجم المبيعات السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة. **حيث عُرّفت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية** بأنها تلك التي توظّف أقل من 300 موظف في قطاعات الصناعة، المواصلات، والبناء، وأقل من 200 موظف في صيد الأسماك، وأعمال الفنادق والمطاعم، والاتصالات، وأقل من 50 موظفاً في تجارة الجملة وقطاع الزراعة والغابات. وتعتبر المنشآت التي توظف أقل من 50 موظفاً في قطاعات الصناعة التحويلية، والتعدين، والمواصلات حيث تعتبر منشآت صغيرة. كما يستخدم أيضاً إلى جانب معيار العمالة معيار رأس المال المستثمر في الصناعة التحويلية، المواصلات، والبناء، ومعيار حجم المبيعات في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة وفي الزراعة والغابات وصيد الأسماك، وأعمال الفنادق والاتصالات. والمنشآت التي يتطابق تصنيفها مع أي معيار من هذه المعايير – حجم العمالة، رأس المال المستثمر، ومعدل المبيعات السنوية – تعتبر من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن أجل أن تعتبر المنشأة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإنه يجب أن لا تكون تابعة أو مملوكة من قبل واحدة من أكبر 30 شركة في البلاد، وتمتلك تلك الشركة أكثر من نصف أسهمها (الصوص، 2006م).

ولغرض الوقوف بصورة أكثر إشراقاً ووضوحاً على تعريف هذه المؤسسات في جمهورية كوريا الجنوبية نورد الجدول التالي.

جدول (6.1)

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جمهورية كوريا الجنوبية

قطاع النشاط	المؤسسات المتوسطة		المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المصغرة
	عدد العمال	رقم الأعمال & حجم المبيعات السنوية	عدد العمال	
الصناعات التحويلية	<300 عامل	≥ 8 بليون وون كوري	<50 عامل	<10 عمال
التعدين، البناء، المواصلات	<300 عامل	≥ 8 بليون وون كوري	<50 عامل	<10 عمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطاع النشاط	المؤسسات المتوسطة		المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المصغرة
	عدد العمال	رقم الأعمال & حجم المبيعات السنوية	عدد العمال	
تجارة التجزئة، الفندقة، الاتصالات...إلخ.	300> عامل	حجم المبيعات لا يتجاوز 30 بليون وون كوري	10> عمال	5> عمال
الصيد البحري، المزارع و المشاتل، الغابات	200> عامل	حجم المبيعات لا يتجاوز 20 بليون وون كوري	10> عمال	5> عمال
باقي الخدمات	50>عامل	حجم المبيعات لا يتجاوز 5 بليون وون كوري	10> عمال	5> عمال

المصدر: بوقموم، محمد وجزيرة، معيزي (د.ت). *اضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. كلية العلوم الاقتصادية والتيسير، جامعة مالمة، الجزائر.

حيث إنه في عام 2003م وصل عدد هذه المشاريع إلى 3 مليون مشروعاً، تشكل ما نسبته 99.8% من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في القطاعات الاقتصادية بكوريا الجنوبية، وتوظّف تقريباً تلك المشاريع 10.480 مليون عامل من أصل 12.04 مليون عامل في القطاع الخاص الكوري الجنوبي، وقد ساهمت تلك المشاريع بنحو 52.8% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة من قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (إبراهيم، 2003م).

يتضح مما سبق أن كوريا في ظل سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية بعد فترات زمنية من التخلف والركود بفعل الحروب، حدّدت مجموعة من المرتكزات التي يمكن الاعتماد عليها في طريق الوصول إلى الهدف منها توفير بيئة مناسبة لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري الجنوبي القادم. حيث حرصت الحكومات الكورية منذ عقد الستينات على بث روح الريادة والمبادرة لدى المواطنين لحثهم على تأسيس مشاريع صغيرة وخلق أعمال جديدة، ووفرت المتطلبات القانونية والتنظيمية والفنية اللازمة لذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7.6 واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية:

وفقاً لإحصائيات سنة 2006م، يوجد في كوريا الجنوبية ما يعادل 3 مليون مشروع صغير ومتوسط، تمثل ما نسبته 99.9% من مجموع المؤسسات العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتشغل نحو ما يقارب 10.9 مليون عامل أي ما يعادل 87.5% من مجموع القوى العاملة في كوريا الجنوبية، وتبلغ نسبة مساهمتها في الصادرات 31.9% مـــــن مجموع الصادرات الكورية (Yank, 2009).

والمشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل 99.4% من مجموع المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية، بنسبة مساهمة تقدر بـ 52.8% من إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فتقدر نسبة التوظيف في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يعادل 90% من مجموع القوى العاملة في هذا القطاع، في حين تشكل هذه المشاريع ما نسبته 99.9% في قطاعي التجارة والفندقة، ومساهمة في التوظيف بنسبة 93.6% و97.3% على التوالي حسب إحصائيات سنة 2003م (موقع قلقيلية بين اليوم والأمس، www.myqalqilia.com)

مع مطلع الثمانينات انتهجت الحكومة الكورية الجنوبية سياسة مركّزة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التعديل الهيكلي والتحوّل نحو الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية، حيث عملت على تحويل الاتجاه العام للسياسة الصناعية من الدعم الخاص لبعض الصناعات إلى سياسة الدعم الوظيفي، مؤكدةً بذلك على أهمية التطوير التكنولوجي وإقامة المشاريع الجديدة ذات القاعدة التكنولوجية. ويشكل التالي مضامين هذه السياسة:

أولاً) الهيئات المشرفة:

في سنة 1979م أُنشأت هيئة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية هذه المشاريع في كوريا الجنوبية ومن أهم أهدافها: (عفيفي، 1992)

1. تحديث وسائل الإنتاج، وتقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
2. إنشاء المدن الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة العديد من المجمعات الصناعية بها.

كما قامت الحكومة الكورية بإصدار عدة قوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نذكر من بينها: (الصوص، 2010م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. قانون تعزيز صفقات التعاقد من الباطن الصادر سنة 1978م.
2. قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1981م، لغرض تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع.
3. برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمد سنة 1983م، والذي بموجبه يتم كل سنة اختيار 1000 مشروع واعد والتي لها إمكانيات جيدة للتطوير وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات الائتمانية وتُولى بالمزيد من العناية والرعاية.
4. قانون دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1986م، والهدف منه دعم المشاريع الجديدة المستثمرة في الصناعات عالية المخاطر.

ثانياً) هيئات الدعم المالي:

تم إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1961م يهدف إلى تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المشاريع، كما يقدم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية كمنهاج لتنفيذ رسالته في تنمية مشاريع الصناعات الصغيرة، إضافة إلى ذلك قامت الحكومة الكورية بإنشاء صندوق ضمان القروض الكوري سنة 1976م، وكذلك الصندوق الكوري لضمان القروض لدعم تطوير تكنولوجيا جديدة سنة 1986م.(الصوص، 2010م)

ثالثاً) هيئات الدعم التسويقي:

في إطار سعيها لفتح الأسواق الخارجية أمام منتجات الصناعات الصغيرة، قامت الحكومة الكورية بإجراءات عديدة منها: (بوقموم وجزيرة، د.ت)

1. إنشاء الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار KOTRA سنة 1964م لتنمية الصادرات الكورية وإعداد البحوث التسويقية وتقديم جميع المعلومات للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
2. إنشاء برنامج المساعد لإيجاد أسواق جديدة للمنتجات ذات القاعدة التكنولوجية، حيث تقوم بموجبه المؤسسات العامة بتكليف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتطوير تكنولوجيا جديدة مع التأكيد على شراء هذه المنتجات لفترة معينة إلى غاية إيجاد السوق المناسب لمنتجاتها.
3. تكليف السفارات الكورية عبر مختلف أنحاء العالم مسؤولية الترويج لمختلف السلع الكورية في جميع الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً) سياسات تشجيع الإبداع والابتكار:

عملت الحكومة الكورية على استحداث برامج لتعزيز التعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأكاديمية من خلال اتخاذ تدابير عديدة من بينها: (موقع قلقيلية بين اليوم والأمس، www.myqalqilia.com)

1. مساعدة الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل يمكّنها من الانتفاع من قدرات العاملين في مركز البحث والتطوير واستخدام التسهيلات الائتمانية المتوفرة في الجامعات ومراكز البحث.
2. تشجيع المشاريع الجديدة على الاستفادة من حاضنات الأعمال خلال مرحلة الانطلاق لرفع الكفاءة وقدرة العنصر البشري واكتساب الخبرات والمعارف اللازمة.
3. تشجيع الباحثين وأساتذة الجامعات على المبادرة بإقامة مشاريع جديدة.
4. استحداث برنامج INNO-BIZ الذي يجمع بين الابتكار مع الأعمال والهدف منه هو تقوية و تعزيز دور الشركات الرائدة في الابتكار.

إلى جانب هذه الأطر التنظيمية منحت الحكومة الكورية الجنوبية حوافز وإعفاءات ضريبية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثلت فيما يلي: (الأسرج، 2006م)

1. إعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تأسيسها وإعفائها من 50% من الضرائب لمدة سنتين.
2. تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، حيث توجد أنواع معينة من الدخول لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية، الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وادخار التكنولوجيا.
3. الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي، مثل الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وإدخال التكنولوجيا الجديدة والخدمات الفنية.
4. الاحتياطيات، وينظر لها على أنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب، مثل احتياطي الاستثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تطوير التكنولوجيا، تغطية خسائر التصدير وخسائر الاستثمار الأجنبي.
5. الإعفاء الجمركي بنسبة 80% لجميع المعدات والتجهيزات المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، أو لإدارة البحوث والتطوير في المشاريع الصناعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. إعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الاستهلاك الخاصة.

8.6 دور سياسات وبرامج الدعم المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية:

1.8.6 دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة التكاملي مع المشاريع الثقيلة والكيميائية:

من حيث عملية التنمية الاقتصادية فقد تعرضت المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تغيرات كبيرة خلال مراحل التطور الصناعي للبلاد. ففي المراحل الأولى للتصنيع الموجّه للتصدير، ركّزت السياسات الحكومية على تحقيق وفورات الحجم الكبير وكنتيجة لذلك فقد لعبت المشاريع الكبيرة دوراً رئيسياً حتى أواسط السبعينات. لهذا، زادت مساهمة المشاريع الكبيرة في كل من أنشطة الصناعة التحويلية والقيمة المضافة من 33.6% و47.2% في عام 1963م إلى 60.6% و72.8% في عام 1973م، على التوالي. بينما انخفضت في نفس الفترة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 66.4% و52.8% إلى 39.4% و27.2%، على التوالـــــي (Yahee, 2001).

ومنذ نهاية السبعينات بدأت المشاريع الكورية الصغيرة والمتوسطة بزيادة زخم نموها، وأحرزت تقدماً ملحوظاً. وبالنسبة لهذه النقطة، فإن النمو الثابت للمنشآت الكورية الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يُعزى إلى اتساع صفقات التعاقد من الباطن مع المشاريع الكبيرة، حيث عملت المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمورد لهذه المشاريع الكبيرة. كما أن دفع وتحفيز الحكومة الكورية للصناعات الثقيلة والكيماوية أدى في النهاية إلى توليد زخم جديد للنمو في دعم الصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى زيادة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من خلال التعاقد من الباطن مع قطاع الصناعة التحويلية من 30% في أوائل الثمانينات إلى أكثر من 60% في أواسط التسعينات. وقد وفرت الحكومة العديد من الحوافز لهذه الصناعات، ومنها الدعم المالي، والإعفاءات الضريبية، وسياسة القروض بمعدلات فوائد مميزة، تخفيضات ضريبية للسنوات الأولى من عمر المشروع، إعفاءات جمركية، أو تخفيضات على الواردات التي لا تنافس الصناعة المحلية مثل المعدات الرأسمالية، والقطع والأجزاء، والمواد الخام، ودفع بدل اهتلاك الأصول الإنتاجية (Yahee, 2001).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل هذا الدعم للصناعات الاستراتيجية ساهم في زيادة مساهمة هذه الصناعات بنسبة 15% من القيمة المضافة المتولدة في الصناعات التحويلية، أي من 36% عام 1970م إلى 51.4% في عام 1980م. كما زادت مساهمة هذه الصناعات في الصادرات من 12.8% إلى 41.5% بين الأعوام 1970–1980م. بينما انخفضت مساهمة الصناعات الخفيفة من 69.6% إلى 49.4% خلال نفس الفترة. وفي عام 1990م كان نصيب الصناعات الثقيلة والكيماوية من الصادرات الكلية نحو 56.4%، بينما كان نصيب الصناعات الخفيفة 38.5%، ونصيب الصناعات الغذائية والمواد الخام 5.1%. وفي عام 2002م وصلت مساهمة الصناعات الثقيلة في إجمالي الصادرات إلى 83.1%، مقابل 15.7% للصناعات الخفيفة، و1.3% للصناعات الغذائية والمواد الخام (Gregory, et al., 2002).

إلى جانب سياسة تشجيع الصناعات الثقيلة والكيماوية، نشطت أيضاً منذ أواسط السبعينات جهود الحكومة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs. وبما أن تشجيع إقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية يتطلب وجود صناعات مساندة متطورة جداً، أصبح تخلّف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة نقطة اختناق في مجريات عملية التنمية الصناعية منذ النصف الثاني من عقد السبعينات. ومع التعمّق الصناعي خلال تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية أصبح من غير الممكن تطبيقه بدون تطوير الصناعات التي تقوم بإنتاج القطع والمكونات والأجزاء الضرورية اللازمة للصناعات الثقيلة، وهذا الدور الأساسي والمحوري الذي لعبته المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية من خلال تكوين الترابطات الأمامية والخلفية مع غيرها من المشاريع الثقيلة والكيماوية (Gregory, et al., 2002).

2.8.6 الدور الحكومي في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

من أجل تطوير الصناعات المساندة للصناعات الكبيرة، بدأت الحكومة بالتركيز على تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير برامج وحوافز متعددة للمساعدة منذ أواخر السبعينات. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة عام 1975م بسنّ قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفي عام 1976م تم إنشاء صندوق ضمان القروض الكوري لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الافتقار إلى ضمان للقروض. فكان إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي من خلالها تم توفير برامج متنوعة مثل المساعدة المالية، خدمات في الإدارة والتسويق والمعلومات، وخدمات التدريب. كما تقوم الهيئة بمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تقوم مهمّتها على تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مدن صناعية، وتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير. كما قامت الحكومة عام 1975م بسنّ قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ابراهيم، 2003م).

مثل هذا الدعم النشط والفعال من قبل الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs في النصف الثاني من عقد السبعينات ساهم في تحسين إمكانيات نموها. وبفضل سياسات الدعم المتنوعة ازدادت أعداد المشاريع الجديدة بشكل مستمر خلال عقد التسعينات وتغيرت الريادة وبيئة الأعمال بشكل مثير منذ بداية عقد الستينات. فقد بثّت الحكومة الروح الريادية لدى المواطنين وحثّتهم على خلق أعمال جديدة، وهيأت البيئات المناسبة والأجواء الملائمة للمشاريع الريادية الجديدة. وقد تغيرت أيضاً سلوكيات النخبة المتعلمة من الشباب. فقد كان يفضّل هؤلاء الشباب سابقاً العمل في الشركات الكبرى أو القطاعات الحكومية كوظائف دائمة لهم، لكن تغير الوضع اليوم، فقد ازداد بشكل ملحوظ أعداد الشباب الراغبين في العمل بمشاريع خاصة بهم أو في المشاريع الصغيرة أو المتوسطة الواعدة. ويُعزى السبب في الإقبال على أعمال الريادة إلى البطالة العمّالية وعدم الاستقرار الوظيفي.

كما يعزى زيادة أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في الاقتصاد الكوري الجنوبي ككل، إلى تحوّل الاقتصاد الكوري نحو الاقتصاد المعتمد على المعرفة، وسياسات الدعم الحكومية لمشاريع التكنولوجيا ذات المخاطرة العالية. وبالتالي وضعت الحكومات الكورية المتعاقبة في ذلك الوقت مجموعة من الخطط الاقتصادية بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الخمسية الأولى عام 1962م (الصوص، 2010م). وكان أهم ما يميز خطط التنمية الكورية الجنوبية في مطلع الستينيات هو ارتباطها بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويرى الباحث هنا أن كوريا الجنوبية لم تألُ جهدًا في دعم وتفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لمعرفتها التامة بضرورة هذه المشاريع في إحداث النقلة الاقتصادية التنموية، وفي إرفاد المشاريع الكبيرة بما تحتاج إليه من مواد خام ومستلزمات صناعية، فقامت الحكومة بسنّ القوانين، وتقديم الدعم المالي والفني لهذه المشاريع، بالإضافة إلى الترويج لمنتجات هذه المشاريع، وبالرغم من أن كوريا الجنوبية ركّزت في فترة من الفترات على التنمية القائمة على المشاريع الكبيرة والكيميائية إلا أنها لم تغفل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9.6 تقييم التجربة الكورية في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يتبين أن التجربة الكورية الجنوبية في مجال تأسيس ودعـــم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ارتكزت على مجموعة مـــن الخطوات والتي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات، وهي: (Sung-Youn, 2011)

الأولى: إنشاء مؤسسات وهيئات تدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في مجالات: التمويل، الإنتاج، التسويق، التدريب، دعم الابتكار والتجديد.

الثانية: إصدار القوانين والتشريعات التي تشجّع وتنظّم عمل تلك المشاريع.

الثالثة: تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز.

من النتائج التي حققتها خطط التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية والمعتمدة على سياسات دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة هي: تحقيق الاقتصاد الكوري معدل نمو يتراوح ما بين 7% و8% سنوياً، والانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 1996م في الستينات من القرن الماضي ساهمت المشروعات الصغرى والمتوسطة في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات. وفي السبعينات ساهمت مع الشركات الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي فترة الثمانينات وحتى منتصف التسعينيات ساهمت في تحسين هيكل الصناعة والقدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية. في أواخر التسعينات إلى الوقت الحاضر تعتبر كوريا الجنوبية الرائدة في مجال الابتكار والتجديد، وأسست شبكة الضمان والسلامة الاجتماعية.

هنا يمكن القول أن كوريا الجنوبية قد استطاعت أن تبني اقتصاداً متكاملاً قائماً على الشراكة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع الكبيرة والعملاقة، هذا بدوره خلق اقتصاداً يافعاً وعزّز روح المبادرة والابتكار والتجديد بفضل السياسة المتوازنة للحكومة الكورية في مجال دعم هذه المشاريع.

10.6 خاتمة الفصل:

لقد لعبت المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا زالت دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوريا الجنوبية، حيث كان أحد أهم أدوات نجاح التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية.

حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومات، بإصدار التشريعات وصياغة السياسات التي حققت لها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار والحماية والنمو والتطور، وإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم بإمدادها بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها، وحمايتها من التعثّر والإفلاس.

هذا وانتهجت كوريا الجنوبية عدة سياسات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثّلت على وجه الخصوص بالإعفاء من الضرائب، والنظم التمويلية المساندة، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

1.7 النتائج:

قدّمت التجربة الكورية الجنوبية في التنمية دروسًا للعديد من دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية فهي تعتبر نموذجاً متميزاً بعد أن أثبتت تفوقاً منقطع النظير، وفي ضوء ما تم عرضه من مقومات وملامح ومرتكزات للتجربة الاقتصادية التنموية الكورية الجنوبية، فقد توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن استعراضها في النقاط التالية:

1. أن الجهد الجماعي وقوة الإرادة والعزيمة للشعب الكوري وإصراره على التحرّر الاقتصادي وعدم الاعتماد على الغير، وكذلك الإصرار على بلوغ الهدف رغم الصعاب هو الذى أوصل كوريا الجنوبية إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى، بعد أن نجحت في تحول الأزمات والتحديات الاقتصادية الكبرى إلى قفزات اقتصادية رائعة، لتصبح هذه التجربة مثلًا ونموذجًا يُحتذى لمن يريد النجاح ويسعى إليه.
2. جمعت التجربة التنموية في كوريا الجنوبية العديد من المقومات والعناصر والمرتكزات التي كفلت لهذه التجربة النجاح، وأهم مرتكز فيها تكاثف الجهود بين الحكومات الكورية الجنوبية والمواطنين والقطاع الخاص، هذا بدوره خلق نوع من التآلف الدائم بين كافة القطاعات في الدولة، مما عزّز من الانطلاقة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية.
3. استطاعت كوريا الجنوبية من الاستفادة من الظروف الاقليمية المحيطة والدعم اللامحدود المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في التجربة الاقتصادية التنموية لكورية الجنوبية، بتوفيرها لمظلّة أمنية لكوريا الجنوبية وتقديمها لمساعدات مالية والفنية مهمة لإحداث النقلة الاقتصادية التنموية.
4. لقد تبنّت كوريا الجنوبية في بداية مسيرتها التنموية استراتيجية إحلال الواردات (التوجه للداخل)، من أجل بناء قاعدة واسعة من المشروعات المحلية، وبعد أن ضمنت قوة هذه المشروعات عملت على انتهاج سياسة تشجيع الصادرات (التوجه للخارج)، هذا ساعد الاقتصاد الكوري الجنوبي على تحقيق نقلة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية، وقوة كبيرة في الأسواق العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. الطفرة التنموية الاقتصادية لكوريا الجنوبية ما كانت لتتحقق دون السماح لرؤوس الأموال في الخارج بدخول الدولة وإقامة مشاريع فيها تُحقِّق من خلالها كوريا الجنوبية العديد من المزايا أهمها تفعيل حركة الإنتاج والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات واستفادة العمالة المحلية من تجربة العمل في تلك الشركات متعددة الجنسيات.
6. يعود نجاح التجربة التنموية لكوريا، في جزء كبير منه، إلى الدور الذي لعبه الموظفون الحكوميون، حيث شكّلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي والذي كانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة، وكانوا يسهرون على التخطيط وتحديد الأهداف وتطبيق الاستراتيجيات لحل مشكلات التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد كوريا الجنوبية الحديث.
7. لعبت الدولة دوراً إيجابياً وحيوياً في عملية التنمية الاقتصادية. ويشار إلى أن التدخلات الحكومية تركزت على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد التخطيط ورسم الخطط والسياسات الاقتصادية التنموية السليمة والملائمة للواقع الكوري الجنوبي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.
8. التجربة التنموية لكوريا الجنوبية كانت قائمة بالأساس على تطوير العنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، فكوريا الجنوبية دولة فقيرة بالموارد خرجت من حرب مدمرة وانقسام، لكن كان التعويل على إرادة التنمية لدى الانسان الكوري هي التي أدت الى التحول الكبير في الاقتصاد الكوري الجنوبي الذي أصبح اليوم من الاقتصاديات الصناعية المتطورة.
9. أثبتت التجربة الكورية أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل حاسم في التنمية الاقتصادية.
10. انتهجت كوريا الجنوبية عدة سياسات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثّلت على وجه الخصوص بالإعفاء من الضرائب، والنظم التمويلية المساندة، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية اللازمة لتطويرها، مما جعل هذه المشاريع الرافد الأساسي للتنمية الاقتصادية المتحققة في كوريا الجنوبية.
11. لا يمكن استنساخ التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية بحذافيرها، غير أن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس والعبر المستفادة التي يمكن أن تكون مفيدة للاقتصاد الفلسطين التي عجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة حتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآن بفعل ظروف استثنائية تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والاحتلال والحصار والتكبيل باتفاقيات سياسية واقتصادية مجحفة.

2.8 التوصيات:

في ضوء ما تم عرضه من نتائج، ولكون الدراسة تهدف إلى الاستفادة فلسطينياً من التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية، فالدارسة توصي بمجموعة من النقاط التي تعزّز من الاستفادة فلسطينياً من هذه التجربة الرائدة عالمياً، وهي على النحو التالي:

1. ضرورة الاستغلال الأمثل للمساعدات والهبات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وذلك لإحداث نوع من التنمية الاقتصادية الحقيقية، فمن المعلوم أن السلطة الوطنية الفلسطينية تتلقى العديد من المساعدات والهبات والتي في الغالب هي مساعدات استهلاكية غير انتاجية، فيجب هنا العمل على تحويل هذه المساعدات إلى مساعدات إنتاجية رافدة للنمو الاقتصادي المنشود.
2. تبنّي سياسة احلال الواردات كاستراتيجية للتصنيع وكخطوة أولى لأنها السياسة الحيوية التي تلائم الصناعات الفلسطينية، وتبنّي سياسة تشجيع الصادرات كخطوة ثانية بهدف تطوير القطاع الصناعي وخلق اقتصاد منافس في المستقبل.
3. ضرورة وجود تعليم فني ومهني متخصص في كافة الميادين كرافد مهم من روافد التنمية الاقتصادية في فلسطين، وعدم الاقتصار فقط على التعليم النظري، ولنا في التجربة الكورية الجنوبية العبرة والعظة، بالإضافة إلى ضرورة وجود مؤسسات حكومية مهمتها التخطيط للتنمية الاقتصادية في فلسطين، على غرار "مجلس التخطيط الاقتصادي" في كوريا الجنوبية.
4. التركيز على العنصر البشري الذي يعتبر ثروة قومية مهمة جداً ومحرك رئيسي وفعّال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما رأينا في التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية. ولا يخفى علينا أن فلسطين تمتلك طاقات بشرية مميزة في كافة المجالات يمكنها أن تسخّرها لخدمة المسيرة الاقتصادية التنموية لفلسطين.
5. تخصيص مؤسسات تدريب مهنية وبكفاءة عالية، تعمل على رفع مهارات وقدرات العاملين ورفع مستوى إنتاجيتهم سواء في المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص ليكونوا المحور والأساس في الانطلاقة التنموية المنشودة، وضمان استمرارية التدريب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعاملين وتمكينهم من كافة المهارات والخبرات الضرورية ليقوموا بدورهم الفاعل والمحوري بنقل هذه الخبرات والمهارات إلى الميدان.

6. إستفيد أصحاب القرار في فلسطين من التجربة التنموية لكوريا الجنوبية بجعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصادًا معرفيًا قائماً على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، من خلال مواكبة التقدم والتطور في كافة الميادين، فالتكنولوجيا الحديثة أضحت اليوم المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية، والدافع لعجلة الإنتاج المحلي.
7. العمل على تحفيز المستثمرين الأجانب على ضخ الاستثمارات الأجنبية إلى فلسطين، سواء المباشرة منها أو غير المباشرة من خلال تقديم المزيد من الحوافز والتسهلات اللازمة، والضغط على الجهات الدولية لإيجاد حل سياسي مُرضٍ للقضية الفلسطينية لكون الاستقرار السياسي يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين والشركات العاملة في فلسطين إلى زيادة استثماراتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة بدلاً من إقامة مشاريع استثمارية في الخارج من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الملائمة.
8. تقديم الدعم اللازم لهذه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من خلال سن التشريعات والقوانين والإيعاز لجميع المؤسسات المالية ومنها البنوك بتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتكون هذه المشاريع رافداً للدولة الفلسطينية، وحجر أساس لبناء اقتصادها، ولنا في تجربة كوريا الجنوبية البرهان والدليل على أهمية مثل هذه المشاريع ودورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، فمن الملاحظ أن غالب المشاريع في فلسطين من هذا النوع، فلا بد من إيلاء الاهتمام بها.
9. تفعيل دور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في مجال المشاركة الفاعلة والمحورية في مجال التنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال ربط التعليم والتدريب بالتخطيط للاحتياجات من القوى العاملة، كما كان في كوريا الجنوبية حيث تم الاستثمار في المعاهد والجامعات والتخصصات التي ترفد سوق العمل باحتياجته من الموارد البشرية للابتعاد قدر الإمكان عن فخ الوقوع في البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصـادر والمـراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

مُسند أحمد

أولاً: المراجع العربية:

- **الكتب:**

ابدجمان، مايكل. (1999م). *الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة*، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، ط1. الرياض: دار المريخ.

البيلاوي، حازم. (2000م). *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر*. ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة.

البنك الدولي (1996م). *من الخطة إلى السوق*. ط1. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

الحبيب، صدق جميل. (1981). *التعليم والتنمية الاقتصادية*. ط1. بغداد: دار الرشيد للنشر.

زكي، رمزي. (2000م). *النخبة الآسيوية قصة صعود وهبوط دول المعجزة الآسيوية*، ط1. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.

عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية. (2000م). *التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية*. ط1. قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندية.

عفيفي، سامي حاتم. (1992م). *المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية*. ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عمر، حسين. (1999م). *اقتصاد السوق طابع الاقتصاد الحر*. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

محمد عبد العزيز عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية. (2000م). *التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية*. ط1. قسم الاقتصاد ، جامعة الإسكندية، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطر، محمد. (2009). *إدارة الاستثمارات – الإطار النظري والتطبيقات العملية*. ط5. عمان: دار وائل للنشر.

هندي، منير إبراهيم (2005م). *الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات*. ط2. الإسكندرية: منشأة المعارف.

- **الأبحاث والرسائل العلمية:**

بوقموم، محمد وجزيرة، معيزي (د.ت). *اضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. كلية العلوم الاقتصادية والتيسير، جامعة مالمة، الجزائر.

بوهنة علي، بلحاج فراجي. (2010م). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية*. الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة"، جامعة سعيدة، الجزائر.

جونجي، سو. (2011م). دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي. *المعهد الكوري للتنمية (KDI)، جدة، المملكة العربية السعودية*.

الحسين، سعد. (2010م). *التجربة الكورية: من العالم النامي إلى العالم الأول* (تقرير منشور)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الحق، محبوب. (1993م). *مفاهيم التنمية البشرية*. ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي. منتدى الفكر العربي، عمان.

الشيبي، باسمة. (2005م). *دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع الاشارة الى تجربة كوريا الجنوبية*. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (دائرة التنمية البشرية)، العراق.

الصوص، سمير. (2006م). *المعجزة الاقتصادية على نهر ال(هان)*. الوكالة الكورية للتعاون الدولي، فلسطين: مكتب محافظة قلقيلية.

الصوص، سمير. (2010م). *بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين*. فلسطين:مكتبة محافظة قلقيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاني، تقي عبد سالم. (2002م). *الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه*. بحث مقدم إلى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب، الجزائر.

عبدالنبي ، سعيد. (2002). *التجربة الكورية الجنوبية في التنمية*. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد، العراق.

الفلالي، عبدالحكيم. (2005م). *كوريا الجنوبية نموذج لبلد حديث النمو؟*. الجزائر .

لخضر وديلمي. (2006م). *الأقلمة والتنمية في جنوب شرق آسيا في إطار الإوز الطائر*، الجزائر.

محمد ، بوفموم و جزيرة ، معيزي. (2000م). *إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة قالمة، الجزائر.

مراد، زايد. (2006). *دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق – حالة الجزائر* (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.

مقري، زكية ويحياوي، نعيمة. (2011م). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية*. بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير بجامعة المسيلة بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر.

موزاوي، عائشة. (2012م). *حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار– عرض تجارب دولية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.

الموسوي، عبد الوهاب. (1998م). *النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية*. كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

النجفي، سالم (2001م). التنمية البشرية في الوطن العربي – الأوضاع الراهنة ومأزق المستقبل. *مجلة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي*، بيت الحكمة، بغداد، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصار، محمد. (2012م). *التجارب التنموية لبعض الدول النامية أسباب نجاحها وكيفية الاستفادة منها ماليزيا – كوريا الجنوبية – البرازيل*. ورقة عمل مقدمة لمساق دراسات تطبيقية في التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- **المجلات والدوريات العلمية:**

إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف. (2003م). *التجارب المقارنة لتحفيز وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة*. المركز العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة.

الأسرج، حسين عبد المطلب. (2006م). *مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر*. كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة: مطابع مؤسسة الأهرام.

برحومة، عبد الحميد وزغبة، طلال. (2014م). الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، (11)، 169-180.

بن سانيه، عبدالرحمن (2011م). قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، (11)، الجزائر.

الجميل، سرمد كوكب. (2003). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – التحديات والخيارات. *مجلة تنمية الرافدين*، جامعة الموصل، العراق.

جواد، عبد الوهاب محمد. (2008م). النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 101-112.

الجوراني، عدنان. (2011م، 9 أغسطس). دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية لمدة (1965-2005). *مجلة الحوار المتمدن*، العدد (3451).

حرب، بيان. (2006م). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – التجربة السورية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 22*(2).

الركابي، عبد صمد. (1981م). الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في استراتجية التصنيع الخليجية. *مجلة الاقتصادي*.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صالح، طالب عبد. (2007م). اقتصاد السوق: بحث في أصوله وأسباب تجدد الدعوة إليه والدور المتغير للدولة في ظله. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 13*(48).

العاني، تقي عبد سالم. (2003م). الاستثمار الأجنبي ما له وما وعليه. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 1*(3).

عبد العال، علا عادل. (2013م). دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، (63) و(64)، 73-94.

الكواز، أحمد. (2011م). لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويًا؟. *المعهد العربي للتخطيط* . (44)، الكويت.

- **المصادر الإلكترونية:**

براودي ، جوزيف. (2015م، 10 أكتوبر). ما الذي يمكن أن يتعلمه العرب من تجربة كوريا الجنوبية؟. *نيويورك تايمز*، نقلًا موقع الرياض بوست. تاريخ الإطلاع: 22 أكتوبر 2006م، الموقع: www.riydhpost.live/2234.

بشير، محمد. (2003م، 7 يناير). *تجارب أسيوية*. تاريخ الإطلاع: 10 اكتوبر 2016م، الموقع: www.islamonline.net.

البنك الدولي (2015م). *بنك البيانات العالمي مؤشرات التنمية العالمية*. تاريخ الإطلاع: 17 اكتوبر 2016م، الموقع: www.worldbank.com .

الجهاز المركزي للاحصاء الفسطيني.(2015). *ميزان المدفوعات الفلسطيني 2015م*. تاريخ الاطلاع: 12 نوفمبر 2016م، الموقع: www.pcbs.gov.ps.

رفعت، عصام. (2010م، 22 نوفمبر). لماذا تفوقت كوريا الجنوبية؟. *صحيفة الأهرام المصرية*، العدد (45276)، تاريخ الاطلاع:18 فبراير 2016م، الموقع: www.ahram.org.eg.

سالم، جمال. (2014م، 16 سبتمبر). *التجربة الكورية في النهضة التعليمية ... شعب يدمن القراءة ويقدس المدرس أدبيًا وماديًا*. تاريخ الإطلاع: 11 نوفمبر 2016م، الموقع: www.masress.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشايب، جعفر. (2015م، 9 نوفمبر). كوريا الجنوبية التي لا نعرفها. *صحيفة الشرق السعودية*، العدد(1436)، ص11، تاريخ الإطلاع: 19 مايو 2016م، الموقع: www.alsharq.net.sa.

صحيفة البيان الإماراتية. (2000م، 7 ديسمبر). *مصائب الأزمة المالية الآسيوية فوائد على كوريا الجنوبية*. تاريخ الإطلاع: 15 أغسطس2016م، الموقع: www.albayan.ar.

صندوق النقد الدولي. (2012م). *المؤشرات الاقتصادية لكوريا الجنوبية*. تاريخ الإطلاع: 12 أكتوبر 2016م، الموقع: www.imf.com.

عاشور، فاطمة. (2009م، 11 مايو). جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية. *صحيفة الوسط البحرينية*، العدد (2439)، تاريخ الإطلاع: 11 نوفمبر 2016م، الموقع: www.alwasatnews.com.

عاشي ، الحسن. (2014م، 10 فبراير). التنافسية عربية ... وفي كوريا الجنوبية. *صحيفة الحياة اللبنانية*، تاريخ الإطلاع: 20 نوفمبر 2016م، الموقع: www.alhayat.com.

فرحات، محمد. (2016م، 27 مارس). الطريق الى كوريا الجنوبية ... كيف فعلها الجنرال بارك؟. *صحيفة الأهرام المصرية*، العدد (47199)، تاريخ الإطلاع: 11 نوفمبر 2016م، الموقع: www.ahram.org.eg.

اللحام، نسرين. (2014م). كيف تنهض الأمم؟... تجارب تنموية ودروس مستفادة. *سلسلة كتاب الجمهورية*. تاريخ الإطلاع: 11 نوفمبر 2016م، الموقع: www.gombook.net.eg.

المنصوري، عبدالرحمن. (2013م، 24 يونيو). تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل. *مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات*، تاريخ الاطلاع: 13 ديسمبر 2016م، الموقع: www.aljazeera.com.

الموقع الرسمي للحكومة الكورية. (2016م). *احصائيات التعداد السكاني لكوريا الجنوبية* (تقرير منشور). تاريخ الإطلاع: 20 إبريل 2016م، الموقع: www.egov.go.ko.

موقع قلقيلية بين الأمس واليوم. (2005م). *معجزة كوريا الاقتصادية*. تاريخ الإطلاع: 23 مارس 2016م، الموقع: www.myqalqilia.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقع كوريا نت الحكومي. (2016م). *الاقتصاد الكوري الجنوبي*. تاريخ الإطلاع: 14 مارس 2016م، الموقع: www.korea.net .

موقع معهد شرق آسيا الكوري. (2012م). *الاقتصاد الكوري الجنوبي إلى أين؟*. تاريخ الإطلاع: 29 يوليو 2016م، الموقع: www.eai.or.kr.

موقع وزارة التجارة والصناعة والطاقة الكورية. (2015م). *الاستثمارات الأجنبية لكوريا الجنوبية 2015م*، تاريخ الاطلاع: 19 مايو 2016م، الموقع: www.motie.go.ko.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- **الكتب:**

Bruce, C. (2010). *The Korean War: A History*.

Buzo, A. (2008). *The making of Modern Korea*. Asia Transformation's.

Lie, J (1998). *Han Unbond: the Political Economy of South Korea*. Edition 1. Stanford: Stanford University Press.

Mesquita de B.B and Downs G.W (2005). *Development and Democracy*. Foreign Affairs.

Ogle, G.E (1990). *South Korea: Within the Economic Miracle*. Edition 1. London: ZED Books.

- **الأبحاث والرسائل العلمية:**

Ahn, C.Y. (2008). New Direction of Korea's Foreign Direct Investment Policy in the Multi-Track FTA Era: Inducement and Aftercare services. *Global Forum on International Investment VII*, 27-28.

Chung, Y.I, (2007). *South Korea on the Fast Line Economic development and Capital Formation*, Oxfrod university press.

Gregory, G. Harvie, C. (2002). *Korean SMEs in the 21st Century: Strategies, Constraints, and Performance in a Global Economy*.

Juang, H. (2003). *President Roh Moo-hyun and the new Poltics of South Korea*. Asia Society.

Kang, S.J (2001). *Who become Poorer during the Financial Crises in Korea*. Thesis of Master Unpublished, University of Tsukuba.

Kim, J.D and Hwang, S.I (2000). *The Role of Foreign Direct Investment in Korea's Economic Development Productivity Effects and Implications for the Currency Crisis*.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Kim, Kwan (1991) .*The Korean Mircale (1962-1980) Revisited: Myths and Realities In Strategy and Development.* Working Paper #166, Kuiiog Institute.

Lee, S. (2005). Training Opportunities and Labor Market Performance. *Labor Review*, 8, 61-74.

Pirie, L (2008). *The Korean Development State*.

Sun, K, et al., (2001). *Industrial Development In Singapore*. Taiwan, and South Korea, World Scientific Publishing.

Temea, H.M, (2005*). The theoretical foundations of liberalism*, OPU.

Wesemann, C.H (2012). *Incoming Foreign Direct Investment in South Korea: Trends and causes after 1990*. University of Amsterdam.

Yhee, S.J. Nugent, J.B (2001). *Small and Medium Enterprises in Korea: Achievements, Constraints and Policy Issues*. The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

Yu, G., et. al., (2001). *Changing Patterns of Human Resource Management Systems in Korea: Evidence from 1998-2000 Panel Data*. The Korean Association of Personnel Administration International Conference, Seoul, Korea.

- **المجلات والدوريات العلمية:**

Bae, J. and C. Rowley (2001). The Impact of Globalization on HRM: The Case of South Korea. *Journal of World Business*, 36(4), 402-428.

Collin, susan (2013). Lessons For Development From The Experience In Asia: Lessons From Korean Economic Growth. *American Economic Sssociation, 80* (2), PP 104-107.

Kim, K.J (2012). The study of urban form in South Korea. *Urban Morphology, 16*(2), 149-164.

Marcus, Noland (2011*). Korea's Growth Performance: Past and Future. Economic Series*, No. 123, East-West Center, Working Papers.

Wang, J.H (2007). From Technological catch-up to Innovation-based Economic Growth: South Korea and Taiwan Compared. *Journal of Development Studies*, (43). 1084-1104.

Yank, Junsok (2009), *Small and Medium Entreprises (SME) Adjustments to information Technology(IT) in Trade Facilitation: The South Korean Expérience*, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade working paper Séries, (61).

- **المصادر الالكترونية:**

Sung-Youn, O. (2011, 24 March). Ecomnomy Southe Korea. Date: 14 June 2016, website: www.colombo-plan.org.

Vong, L. (2006, 7 July). *Foreign Direct Investment*. concepts and Relevance to Macao. Date: 4 January 2016, website: www.buslnessmonitor.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com